مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy
الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
إسطنبول

التقرير الاستراتيجي السنوي ⑤

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الثالث 3-3

# الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية 2019

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
إسطنبول

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy
الكويت

التقرير الاستراتيجي السنوي ⑤

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الثالث 3-3

# الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2019)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات


| م | المحتويات | الكاتب | الصفحة |
|---|---|---|---|
| 1 | مقدمة | أ. محمد سالم الراشد<br>رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي | 5 |
| 2 | الحالة التركية 2019 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>د. ماتين أكسوي | 9 |
| 3 | الحالة الإيرانية 2019 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>د. محمد أبو سعدة | 47 |
| 4 | الحالة الإسرائيلية 2019 | مركز رؤية للتنمية السياسية<br>الكاتب: صلاح الدين العواودة | 69 |
| 5 | الولايات المتّحدة الأمريكية 2020 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>د. علي حسين بكير | 95 |
| 6 | روسيا 2019 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>د. علي البغدادي | 106 |
| 7 | متغيرات السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية 2019 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>أ. حازم عياد | 119 |
| 8 | الاتحاد الأوروبي 2019 | مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>أ. حازم عياد | 129 |

# مُقدِّمة

ما زالت الحالة الجيوسياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية تشهد حالة من عدم الاستقرار بفعل التحولات والمتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتمثل التداعيات التي شهدتها في عام 2019 امتداداً لحالة السيولة التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية (منذ يناير 2011).

وبالنظر إلى الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الماضية، نجد أنها ما زالت مستمرة؛ كالأزمة الخليجية التي اندلعت مطلع يونيو 2017، وإن رأى البعض أنها وصلت لمرحلة من الجمود والكمون، لكن على صعيد آخر؛ تبوأت «الموجات الثانية للربيع العربي» صدارة المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في المشهد الإقليمي العربي، التي بدأت في السودان (منتصف ديسمبر 2018)، لتتلوه الجزائر (نهاية فبراير 2019)، ثم العراق (مطلع أكتوبر)، فلبنان (منتصف أكتوبر)، فضلاً عن بعض الإضرابات النوعية التي شهدها الأردن (مطلع سبتمبر)، والاحتجاجات الأبرز في إيران (منتصف نوفمبر).

حيث أكدت أحداث العام 2019 أن دوافع «الربيعين» ما زالت راسخة تتعمق في الوطن العربي، وفي العام 2020 لا يستبعد أن تندلع احتجاجات جديدة في بعض الدول العربية، لا

سيما في ظل تنامي مؤشرات الفساد التي كانت سبباً رئيساً في حراك الربيع الأول (2011).

وورث العام 2019 مجموعة من الأزمات على عدة مستويات، منها القضية الفلسطينية التي شهدت تكريساً لحالة الارتباك في مسارات النضال الفلسطيني وأولوياته، مع استمرار حالة الانقسام الداخلي في البيت الفلسطيني كما هي، وفي الأردن كان العام 2019 متخماً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية؛ حيث شهد حراكاً نقابياً، فيما انكفأت الأحزاب والتيارات في مشهد متلبد بغيوم المؤشرات الاقتصادية والسياسية المتضادة.

وبالنظر للمشهد السوري، شاهدنا انخفاضاً ملحوظاً للعمليات العسكرية خلال العام 2019، خاصة بين النظام والمعارضة، وجرت محاولة للتقريب بينهما من خلال تشكيل اللجنة الدستورية، وانطلاق أعمالها، بالتزامن مع إبعاد خطر المنظمات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات عن الحدود التركية، سواء بالطرق العسكرية أو السياسية، ودخلت إدلب على مشهد الصراع.

وشهدت الساحة اللبنانية انتفاضة شعبية، منذ 17 أكتوبر، شكلت محطة بارزة في تاريخ لبنان، رافقها استقالة رئيس الحكومة سعد الدين الحريري، وتعثر تشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب المحتجين ونيل ثقة المجتمع الدولي، فيما لا تزال البلاد تمر اقتصادياً بأصعب أزمة مالية ونقدية.

ولم يكن المشهد في العراق بعيداً عن الاحتجاجات التي ساهمت في توتر الواقع السياسي المحتقن منذ سنوات، والواقع الاقتصادي الذي يئن تحت وطأة الفساد.

أما في حوض المتوسط، فنجد الحدث الأبرز في الدولة المصرية دخولها، مع بداية عام 2019، في مرحلة استقرار السلطة، ومنذ سبتمبر 2019 شهدت مصر حالة جدل سياسي بين الحكومة وبعض المعارضين، دار محورها حول الفساد في الجيش، وتوسع نفوذ عائلة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وفي ضوء هذه التطورات المتلاحقة والمتصاعدة في الإقليم، تواصل مجموعة التفكير الإستراتيجي قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بكافة تحولاتها ومتغيراتها، حيث يرصد تقدير الموقف الإستراتيجي لعام 2019 التحولات المهمة التي شهدتها المنطقة، ويحلل التحديات الأساسية التي واجهتها في عام 2019، ويستشرف مساراتها المستقبلية.

ويأتي هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة التي أصدرتها المجموعة على مدار الأعوام الماضية (2015، 2016، 2017، 2018)، التي صدرت في تقارير متتالية، وتُنشر نهاية كل عام في ثلاثة أجزاء؛ الأول: «ملخص تنفيذي»، والثاني: «تقرير عن حالة المشهد الجيوستراتيجي للمنطقة العربية»، والثالث: «تقرير الحالة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية»، وتتطلع جمعية التفكير الإستراتيجي إلى أن تسهم هذه الجهود المتضافرة والتقارير المتخصصة في عملية صنع القرار، وفهم المتغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذه التقارير أُعدت بواسطة مجموعة كبيرة من مراكز الأبحاث والدراسات في المنطقة، ولم تتدخل الجمعية في مضمونها؛ وبالتالي فهي تعبر عن رؤيتهم الخاصة للمتغيرات في تلك الدول، فيما اقتصر دور جمعية التفكير الإستراتيجي على إعداد ملخصات تلك التقارير بعناية وتركيز شديدين، وقراءة الملامح العامة للمشهد الإقليمي، وصياغة السيناريوهات المتوقعة والتحديات الخاصة بكل دولة.

كما تتقدم جمعية التفكير الإستراتيجي بموفور الشكر للمراكز والباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه التقارير المتميزة، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية التفكير الإستراتيجي لجهوده المتواصلة في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير الجمعية، وكذلك جزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لجهوده ودعمه ورعايته لهذه الإصدارات، سائلين المولى عز وجل التوفيق والرشد والسداد.

والله ولي التوفيق

**أ.محمد سالم الراشد**

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

# الحالة التركية 2019

مجموعة التفكير الإستراتيجي

د. ماتين أكسوي

# مقدمة

**ظلت التطورات المؤثرة على سياسة تركيا الداخلية والخارجية قائمة خلال عام 2019 أيضاً، وتمثلت القضايا الأساسية الشاغلة للسياسة الداخلية التركية، في كثرة الانتخابات التي جرت عام 2018، والهجمات الاقتصادية، وحدوث انشقاقات من حزب العدالة والتنمية، ومواصلة حزب الشعب الجمهوري العلاقة الوثيقة مع حزب الشعوب الديمقراطي الذي لديه صلة بالإرهاب وإقامة تعاون بينهما خلال انتخابات إسطنبول المعادة كدليل ملموس على ذلك، فضلاً عن مكافحة الإرهاب، وعملية «نبع السلام»، على الرغم من هذه الكثافة، ساهم إنتاج تركيا لسياسات مستقرة ومركّزة على الحل، في أن يكون عام 2019 أكثر هدوءاً.**

إن الإنجازات التي حققتها تركيا في السياسة الخارجية عززت قبضتها في أجندة السياسة الخارجية، وأظهرت السياسات التي اتبعتها تركيا خلال عام 2019؛ أن أي نظام لا يضمها سيبقى ناقصاً سواء على المستوى الإقليمي أو في الساحة الدولية، وانتهجت تركيا سياسات نشطة في حل التطورات العقيمة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عقب الربيع العربي في عام 2011، وخاصة في الحرب الداخلية السورية، واستمرت خلال هذا العام أيضاً العلاقات «الاحتكاكية» مع الولايات المتحدة بسبب إثبات تركيا قدرتها على انتهاج سياسة مستقلة بعد مذكرة تفويض مارس 2003، والتقارب مع روسيا، والموقف الأمريكي على خلفية محاولة الانقلاب في 15 يوليو، أظهر افتقار ترمب للدبلوماسية وحركاته «الاندفاعية» بأن العلاقات مع الولايات المتحدة لن تكون مستقرة خلال فترة طويلة من الزمن، لكن التعارف المستمر منذ 17 عاماً بين الرئيس أردوغان ونظيره الروسي بوتين، كان عاملاً رئيساً في العلاقات المتقاربة مع تركيا.

# أولاً: السياسة الداخلية

## الانتخابات العامة والمحلية: آثارها على السياسة الداخلية

شكل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية «تحالف الشعب» في الانتخابات العامة التي أجريت عام 2018، فيما شكل حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد «تحالف الأمة»، وحصل تحالف الشعب في نتيجة الانتخابات على 53.7 % من الأصوات، بينما حصل تحالف الأمة على 33.9 %، وفقاً لعدد المقاعد في البرلمان التركي في التوزيعات على أساس كل حزب، حصل حزب العدالة والتنمية على 42.6 % (295 نائباً)، وحزب الشعب الجمهوري على 22.6 % (146 نائباً)، وحزب الشعوب الديمقراطي على 11.7% (67 نائباً)، وحزب الحركة القومية على 11.1 % (49 نائباً)، وحزب الجيد على 10 % (43 نائباً)، الأحزاب التي حافظت على هذه التحالفات في الانتخابات العامة خاضت الانتخابات المحلية، التي جرت بتاريخ 31 مارس 2019، ضمن أنظمة التحالف هذه أيضاً، ورغم الحديث عن عدم خوض حزب الشعوب الديمقراطي للانتخابات تحت سقف التحالف، فإن تحالف الأمة دعم هذا الحزب في الولايات الشرقية، أمّا الحزب فقد دعم هذا التحالف في الولايات الغربية، عقب الانتخابات، حصل تحالف الشعب على 51.64 % من الأصوات، فيما حصل تحالف الأمة على 37.57 % منها، أمّا «حزب الشعوب الديمقراطي الذي خاض الانتخابات البرلمانية بشكل مستقل ودون اتفاق مع أي حزب»، فقد حصل في الانتخابات المحلية على 4.24 % من الأصوات، التغير الكبير الذي طرأ على نسب أصواته بين الانتخابات العامة والانتخابات المحلية يظهر ذهاب أصوات حزب الشعوب الديمقراطي لصالح تحالف الأمة، وعلى سبيل المثال، أدت الأحداث المشبوهة في انتخابات إسطنبول إلى إعادتها بتاريخ 23 يونيو 2019، وفي هذه الانتخابات المعادة فاز مرشح تحالف الأمة، عند المقارنة بين نتائج انتخابات عام 2014 ونتائج انتخابات عام 2019، يلاحظ أن الأصوات التي منحت لمرشح حزب الشعوب الديمقراطي الذي حصل على 414 ألف صوت عام 2014، قد ذهبت لصالح مرشح حزب الشعب الجمهوري، إن عدم تقديم حزب الشعوب الديمقراطي أي مرشح لرئاسة بلدية إسطنبول، يعد كذلك دليلاً ملموساً يدعم هذا الأمر،

## اعتصام أمهات دياربكر للمطالبة بأبنائهن

بدأت أمهات دياربكر اعتصامهن أمام مقر حزب الشعوب الديمقراطي في الولاية، بتاريخ 3 سبتمبر، أملاً بعودة أبنائهن الذين تم اختطافهم إلى الجبال، الاعتصام الذي بدأته هاجرة أكار في دياربكر لإنقاذ ابنها من قبضة منظمة «بي كا كا»، تحول لاحقاً إلى حركة جماعية، وبعد 3 أسابيع من بدء الاعتصام، ازداد بشكل ملحوظ عدد الأسر المعتصمة المطالبة باستعادة أبنائها المختطفين إلى الجبال من قبل «بي كا كا» في دياربكر، التزمت فئة معينة من المجتمع الصمت حيال مطالب الأسر التي تواصل الاعتصام أمام مقر حزب الشعوب الديمقراطي في الولاية، وعلى الرغم من ذلك أدى الطابع الجماعي للاعتصامات إلى حدوث تحول مهم في الرأي العام، تشير المعلومات إلى أن «بي كا كا» اختطفت إلى الجبال خلال تاريخها البالغ 35 عاماً، نحو 20 ألف طفل بهذا الأسلوب أو غيره، بدأت الاعتصامات من قبل الأمهات والآباء، بعد أن قالوا: إن هذه المؤامرة مستمرة منذ 30 عاماً، لن نسلم أطفالنا لحزب الشعوب الديمقراطي، لن نرحل من هنا حتى يعود أطفالنا، استكملت الاعتصامات يومها الـ90 في ديسمبر، وحظيت بدعم من ممثلي الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات ومنظمات مختلفة.

## مكافحة الإرهاب: «غولن» و«بي كا كا»

شهدت تركيا في سياستها الداخلية عاماً حافلاً بالانتخابات، وكان عام 2019 من الأعوام التي استمرت فيها الكفاح ضد المنظمات الإرهابية بلا هوادة، تم إطلاق عمليات «المخلب1-، والمخلب2-، والمخلب3-، والكاسر1-، والكاسر2-، والكاسر3-، والكاسر4- ضد بي كا كا»، أجريت 101749 عملية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2019، بما في ذلك العمليات المذكورة، وأسفرت العمليات عن توقيف 43983 مشتبهاً، بينهم 11039 من «بي كا كا»، و29752 من «غولن»، و2491 من «داعش»، و701 من المنظمات الإرهابية اليسارية، وخلال العمليات التي نفذت ضد «بي كا كا»، تم تحييد 964 إرهابياً، بينهم 422 قتيلاً و253 ممن ألقي القبض عليهم في وضع سليم أو مصاب، فضلاً عن 289 شخصاً سلموا أنفسهم، خلال فترة 10 شهور، تم إحباط 257 عملاً إرهابياً، وحبس نحو 3200

شخص من «بي كا كا» و«داعش» والمنظمات الإرهابية اليسارية، حتى عام 2019، تم إغلاق مدارس غولن في 38 دولة، وتسليم إدارتها لوقف المعارف لتقدم الخدمة لصالح تركيا وتلك الدول المعنية، وارتفع إلى 66 عدد الدول التي قامت بتسليم المؤسسات ذات الصلة بمنظمة غولن إلى وقف المعارف.

## عملية «نبع السلام»

تعد تركيا واحدة من البلدان التي أبدت كفاحاً متواصلاً ضد الإرهاب منذ ثمانينيات القرن الماضي، وعملية «نبع السلام» هي جزء من هذا الكفاح، بداية هذه العملية في الحقيقة كانت عقب الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس أردوغان مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، في 6 أكتوبر 2019، حول خطة تنفيذ عملية عسكرية ضد المناطق الخاضعة لسيطرة «ب ي د/ ي ب ك»، خلال هذا الاتصال، طالبت تركيا بانسحاب الجنود الأمريكيين بسبب العملية المقررة، رفضت تركيا التخلي عن كفاحها المشروع رغم عدم دعم الولايات المتحدة لهذه العملية، وفي 6 أكتوبر أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تتدخل في عملية تركيا هذه، وأن الجنود الأمريكيين في المنطقة سوف ينسحبون لكي لا تتوتر العلاقات مع تركيا، مع هذا الانسحاب، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو وجود تهديد إرهابي جنوب تركيا، المنظمات ذات الصلة بالإرهاب التي تعد بيادق للولايات المتحدة بالمنطقة بغض النظر عن أسمائها، أعلنت تعرضها للخيانة بسبب هذا الموقف الأمريكي.

من الواضح أن العملية بدأت بعد فترة قصيرة من رسالة بعثها دونالد ترمب إلى الرئيس أردوغان، في 9 أكتوبر 2019، وهو تاريخ انطلاق العملية، على رغم من أن الرسالة ظهرت للعلن في وقت لاحق، رسالة ترمب التي تفتقر للدبلوماسية، قوبلت بانزعاج لدى الجانب التركي، وكانت على الشكل التالي: «حضرة الرئيس، دعنا نبرم صفقة جيدة! أنت لا تريد أن تكون مسؤولاً عن قتل الآلاف من الناس، وأنا لا أريد أن أكون مسؤولاً عن تدمير الاقتصاد التركي، وعلماً أني قادر على فعل ذلك، لقد قدمت لك بالفعل مثالاً بسيطاً على ذلك في قضية القس برونسون، لقد عملت بجد لحل بعض مشكلاتك، لا

تخذل العالم، بإمكانك الحصول على صفقة عظيمة، الجنرال مظلوم مستعد للتفاوض معك، وهو جاهز لتقديم تنازلات لم يسبق له تقديمها في الماضي، أرفق سراً نسخة من رسالته لي، استلمتها للتو، سيتذكرك التاريخ بشكل إيجابي إذا قمت بذلك بطريقة صحيحة وإنسانية، وسيتذكرك إلى الأبد كشيطان إذا لم تقم بأشياء جيدة، لا تكن قاسياً، ودع الحماقة جانباً! سأتصل بك لاحقاً»، ردّ الرئيس أردوغان على هذه الرسالة من خلال إصدار أمر بإطلاق عملية «نبع السلام» في الساعة 16.00 يوم 9 أكتوبر 2019، وبحسب البيان الذي أصدرته القوات المسلحة التركية عقب إطلاق العملية، فإن هدف تركيا هو «ضمان أمن حدودنا ومنع إنشاء ممر إرهابي جنوب حدودنا، وتحييد المنظمات الإرهابية والإرهابيين الذين يشكلون تهديداً لأمننا القومي، وخاصة «داعش وبي كا كا/ كا جي كا/ ب ي د-ي ب ك»، وتوفير الظروف اللازمة لعودة السوريين المهجرين إلى ديارهم وأراضيهم».

إلى جانب ذلك، أوضحت القوات المسلحة التركية شرعية العملية استناداً إلى الحقوق النابعة من القانون الدولي، وذلك عبر البيان الذي قالت فيه: «إن العملية تنفذ في إطار حقوق بلادنا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وخاصة رقم (1373) عام 2001، (1624) عام 2005، (2170) عام 2014، (2178) عام 2014، (2249) عام 2015، (2254) عام 2015، و«حق الدفاع المشروع عن النفس» المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام وحدة تراب سورية، وكما تم في عمليتي «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، يتم خلال تخطيط وتنفيذ العملية استهداف الإرهابيين فقط ومخابئهم وتحصيناتهم ومواقعهم وأسلحتهم وعرباتهم ومعداتهم، مع الحرص والتنبيه الكامل على تفادي الإضرار بالأشخاص المدنيين/ الأبرياء والمباني التاريخية والثقافية والدينية ومنشآت البنية التحتية في المنطقة، وعناصر الدول الصديقة والحليفة المحتمل وجودها في المنطقة، يستهدف من خلال تأسيس المنطقة الآمنة إسكان المهاجرين السوريين في هذه المنطقة، وشارك الجيش الوطني السوري الحر في هذه العملية مع الجيش التركي، في 10 أكتوبر 2019، حقق الجيش السوري الحر تقدماً في منطقة تل أبيض، وسيطر على قريتي «طباطين» و«المشرفة»، وبحسب البيان الذي نشره الجيش التركي في 10 أكتوبر، تمت السيطرة على 11 قرية في اليوم

الثاني للعملية.

ووفقاً لتصريحات أدلى بها وزير الدفاع الوطني، المكلف شخصياً بقيادة العملية، فإنه تم تحييد 342 شخصاً منذ انطلاق العملية وحتى 11 أكتوبر، وتم بتاريخ 12 أكتوبر 2019 الإعلان عن الوصول إلى الطريق الدولي «M 4» الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية بالنسبة إلى العملية، ويقع في عمق 32 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، يعد هذا الطريق البري بمثابة خط إمداد يربط بين منبج والقامشلي، ويعد واحداً من الطرق التي توصل الدعم للمنظمات الإرهابية، وبحسب بيان نشره الجيش التركي عقب السيطرة على الطريق «M4»، فإنه تمت أيضاً السيطرة على رأس العين من قبل القوات المسلحة التركية.

امتنعت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية عن تقديم الدعم للعملية، وقادت حملة أنباء كاذبة تتهم تركيا بـ «قتل المدنيين» خلال العملية، وعلى خلفية ذلك، نشر الجيش التركي بياناً، قال فيه: «إن عملية نبع السلام التي بدأت أمس في الساعة 16.00 نفذت طيلة الليل وفق ما هو مخطط له ومستمرة بشكل ناجح، عملية نبع السلام تنفذ في إطار حقوق بلادنا النابعة من القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وحق الدفاع المشروع عن النفس المنصوص عليه في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام وحدة تراب سورية، يتم خلال تخطيط وتنفيذ عملية «نبع السلام»، استهداف إرهابيي «بي كا كا/ ب ي د-ي ب ك، وداعش» ومخابئهم وتحصيناتهم ومواقعهم وأسلحتهم وعرباتهم ومعداتهم فقط، مع الحرص والتنبّه الكامل إلى تفادي الإضرار بالأشخاص المدنيين/ الأبرياء والمباني التاريخية والثقافية والدينية ومنشآت البنية التحتية في المنطقة، وعناصر الدول الصديقة/ الحَليفة المحتمل وجودها في المنطقة والبيئة»، ليؤكد بذلك عدم صحة تلك الأخبار.

بتاريخ 13 أكتوبر، أعلن «ترمب» أنه يعمل مع قادة الكونجرس، بما في ذلك أعضاء الحزب الديمقراطي المعارضين، لفرض عقوبات اقتصادية قوية ضد تركيا على خلفية عمليتها هذه، وفي 15 أكتوبر 2019، أعلن «ترمب» العقوبات ضد تركيا التي قيل: إنها تستهدف «أشخاصاً ساهموا في أعمال تقوض الاستقرار»، كما أعلن في هذا الإطار إدراج وزراء الدفاع خلوصي أكار، والطاقة والموارد الطبيعية فاتح دونماز، والداخلية

سليمان صويلو، فضلاً عن وزارة الطاقة والموارد الطبيعية، ووزارة الدفاع، على لائحة العقوبات، ترمب أشار أيضاً إلى إمكانية فرض عقوبات إضافية وقوية على الأشخاص «الذين قد يكونوا متورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، الذين سيعيقون وقف إطلاق النار وعودة النازحين إلى منازلهم، والذين سيعيدون اللاجئين قسراً أو يهددون السلام والأمن والاستقرار في سورية»، ودعا تركيا إلى وقف العملية، قررت حكومات ألمانيا وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وهولندا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج تعليق مبيعات السلاح إلى تركيا، أمّا باكستان وأذربيجان فقد عبّرتا عن دعمها للعملية التركية، يوم 14 أكتوبر 2019، اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج لمناقشة العقوبات التي يمكن فرضها على تركيا، كل هذه التصريحات والخطابات المتعلقة بالعقوبات فشلت في ثني تركيا عن طريقها واستمرت العملية بحزم.

في أول تعليق له، وصف الرئيس السوري «بشار الأسد» العملية بأنها «احتلال»، وقال: إن «الأطماع الخارجية بدول منطقتنا لم تتوقف عبر التاريخ، والعدوان التركي الإجرامي الذي يشنه نظام «أردوغان» على بلدنا حالياً يندرج تحت تلك الأطماع مهما حمل من شعارات كاذبة، فهو غزو سافر وعدوان واضح ردت سورية عليه في أكثر من مكان عبر ضرب وكلائه وإرهابييه، وسترد عليه وتواجهه بكل أشكاله في أي منطقة من الأرض السورية عبر كل الوسائل المشروعة المتاحة»، لكن هذا تصريح من الأسد الذي يصمد بفضل الدعم الروسي، لم يعره الجانب التركي أي اهتمام، علاوة على ذلك، لم يقع أي حادث محزن خلال العملية المستمرة بنجاح، ما عدا أنباء الشهداء.

أجرى مستشار الأمن القومي الأمريكي «روبرت تشارلز أوبراين»، والوفد المرافق له، زيارة إلى تركيا، في 17 أكتوبر 2019، وتم في هذه الزيارة تبادل الآراء حول قضايا الدفاع والأمن، وفي مقدمتها المنطقة الآمنة والوضع الأخير في سورية، خلال اجتماع عقد برئاسة وزير الدفاع «خلوصي أكار»، إلى جانب ذلك، أجرى نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس زيارة إلى تركيا، في 17 أكتوبر 2019، التقى خلالها الرئيس «أردوغان»، وجرى عقب اللقاء الإعلان عن اتفاق لتعليق العملية لمدة 120 ساعة (5 أيام) من أجل انسحاب «ي ب ك» من المنطقة الآمنة التي يبلغ عمقها 32 كم من الحدود السورية–التركية، وأشار «مايك بنس» أيضاً إلى أن الولايات المتحدة سترفع كامل العقوبات التي فرضتها على تركيا في

حال أوقفت الأخيرة العملية، وأنه لن يتم فرض عقوبات أخرى، وينص هذا الاتفاق على أن تكون المنطقة الآمنة بعمق 32 كم تحت سيطرة تركيا والجيش السوري الحر، بعد توقيع هذا الاتفاق، نفذ إرهابيو «بي كا كا/ ي ب ك» 14 تحرشاً/ هجوماً خلال 36 ساعة، 12 منها في منطقة رأس العين، وواحدة في منطقة تل أبيض، وواحدة في منطقة تل تمر.

قال الوزير «أكار» في كلمة خلال مراسم افتتاح جماعي لمشاريع بولاية قيصري: إن «العملية ستستمر من حيث توقفت إذا لم تم إخراج الإرهابيين من المنطقة الآمنة»، أكّد الجيش التركي أنه يتابع عن كثب خروج إرهابيي «بي كا كا/ ي ب ك» من المنطقة في غضون 120 ساعة في إطار التفاهم المتفق عليه بين تركيا والولايات المتحدة، في 17 أكتوبر، وقال: إنه لم يتم القيام بأي عرقلة، وتم إبلاغ المسؤولين العسكريين الأمريكيين بالمعلومات الكاملة حول الطرق التي سيتم سلكها بأمان، وفي 19 أكتوبر، أعلن الجيش التركي أنه «دخلت وخرجت قافلة مكونة من 39 عربة، معظمها سيارات إسعاف بشكل آمن إلى رأس العين، وجرى ضمان إجلاء المصابين وبعض الأشخاص من المنطقة بشكل آمن، يتواصل التنسيق عن كثب مع المسؤولين العسكريين الأمريكيين حول هذا الموضوع»، كما كشف، في 20 أكتوبر 2020، أن «قافلة مؤلفة من نحو 55 عربة دخلت مدينة رأس العين، وقافلة تضم 86 عربة خرجت باتجاه منطقة تل تمر، رغم الاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة، نفذ إرهابيو «ي ب ك/ بي كا كا» 22 حالة تحرش/ خرق منذ الساعة 22:00 من 17 أكتوبر، يتواصل التنسيق عن كثب مع المسؤولين العسكريين الأمريكيين حول الموضوع»، مؤكداً متابعته للعملية عن كثب ووجود تبادل لحظي للمعلومات مع الولايات المتحدة التي هي الطرف الآخر للتفاهم.

توصلت تركيا والولايات المتحدة لاتفاق، في 17 أكتوبر، حول شرق الفرات، وتم في هذا الإطار تعليق عملية «نبع السلام» لمدة 120 ساعة، وأبدت تركيا المراعاة اللازمة للالتزام بالقضايا المتفق عليها، وفي نهاية هذا المسار، أعلنت الولايات المتحدة استكمال انسحاب «بي كا كا/ ي ب ك» من المنطقة، في 22 أكتوبر توصل الرئيسان أردوغان ونظيره الروسي بوتين إلى اتفاق في سوتشي، يقضي ببدء أعمال مشتركة بين تركيا وروسيا اعتباراً من هذا اليوم، تركيا لن تسمح على الإطلاق بإقامة ممر إرهابي جنوب حدودها، وسيتواصل كفاحنا ضد الإرهاب بحزم، سيتم ضمان عودة اللاجئين السوريين المهجرين، بشكل

طوعي وآمن إلى ديارهم وأراضيهم من خلال إنشاء ممر سلام في المنطقة.

توصل الرئيسان فلاديمير بوتين، ورجب طيب أردوغان، في 22 أكتوبر، إلى «اتفاق سوتشي» بجانب الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع الولايات المتحدة، وذلك لضمان انسحاب المنظمات الإرهابية إلى عمق 30 كم من الشريط الحدودي ومن تل رفعت ومنبج، وبناء على هذا الاتفاق، علقت تركيا العملية، وتم اتخاذ قرار لإبعاد المنظمات الإرهابية من الحدود في غضون 150 ساعة، وفي نهاية مهلة الـ150 ساعة، أعلن الجانب الروسي إبعاد «ي ب ك» مع أسلحته الثقيلة لمسافة 30 كم عن الحدود التركية-السورية، فضلاً عن إخراجه من منبج وتل رفعت، وسيجري البدء بتسيير دوريات تركية روسية مشتركة غرب وشرق منطقة «نبع السلام» بعمق 10 كم باستثناء مدينة القامشلي، وتم الإعلان عن البدء في أنشطة تفكيك الألغام والعبوات الناسفة المصنوعة يدوياً، التحليق الاستطلاعي في المسار الذي ستسير عليها الدوريات.

اتخذ البرلمان الأوروبي خلال اجتماعات الجمعية العامة في ستراسبورغ، يوم 24 أكتوبر، قراراً «يدين بشدة التدخل العسكري التركي الأحادي الجانب في شمال شرق سورية»، ويعتبر أن التدخل «يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، ويقوض الاستقرار والأمن في المنطقة، ويؤدي إلى نزوح المدنيين، ويمكن أن يزيد من ظهور داعش مجدداً»، بالإضافة إلى ذلك، طرحت فكرة «تجميد المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية التركية كعامل رادع بهدف منع التصعيد في شمال شرق سورية، وتقييم تعليق الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي كخيار أخير»، هذا القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي، قوبل بانتقاد شديد اللهجة من الجانب التركي، وأصدرت وزارة الخارجية على إثره بياناً، جاء فيه: «نرفض تماماً الموقف الذي يتبناه البرلمان الأوروبي اليوم (24 أكتوبر) حيال عملية نبع السلام، في الحقيقة، لا نستغرب بهذا القرار الذي اتخذه أولئك الذين يستضيفون الإرهابيين باستمرار في برلمانهم، كما ذكرنا سابقاً في كل المناسبات، تم إجراء عملية نبع السلام على أساس القانون الدولي، وفقاً لحقنا في الدفاع عن النفس بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، تم الاستهداف بهذه العملية عناصر «ب ي د/ي ب ك» الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (بي كا كا) التي تم اعترافها أيضاً كمنظمة إرهابية من قبل الاتحاد

الأوروبي وحلف الناتو، وكذلك تم استهداف المأوى والملاجئ والمواقع والأسلحة والأدوات والمعدات لهذه العناصر، وتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث أي ضرر الذي يلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل شرعية هذه العملية من خلال الاتفاقيتين الموقعتين مع الولايات المتحدة وروسيا، تركيا، كجزء لا يتجزأ من أوروبا، تدرك بأن أمنها يرتبط مباشرة مع أمن أوروبا، فلهذا السبب، قدمت تركيا إسهامات كبيرة في أمن أوروبا، وقدمت تضحيات كبيرة لتحقيق هذه الغاية، وهي مصممة على متابعة هذا الموقف، لا يمكن لأي قوة أو قرار منع تركيا من اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمنها القومي».

استكملت في 1 نوفمبر الدورية المشتركة الأولى التي سيرتها القوات التركية والروسية في منطقة «الدرباسية» شرق الفرات، بمشاركة طائرات بدون طيار، وفق ما هو مخطط له، سيّرت القوات التركية والروسية الدورية على عمق 10 كم وبمسافة 87 كم، تمكنت تركيا من خلال الاتفاقات التي أبرمتها مع الولايات المتحدة وروسيا، من إبعاد خطر الإرهاب إلى مسافة 30 كم عن حدودها، وجدت تركيا مساحة عمليات بطول 120 كم وعمق 30 كم، واكتسبت مكانة مرموقة في الساحة الدولية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الشريط الحدودي، وابتعاد «ي ب ك» خلف الحدود، أمّا تمركز روسيا في المواقع التي غادرتها الولايات المتحدة، فإنه رغم الغموض المتعلق بما سيجلبه على المدى الطويل، فإنه يعد مكسباً إيجابياً في سياق العلاقات التي تعمقت مع روسيا بعد عام 2011 عند تحليل الظرف الدولي الراهن.

# ثانياً: السياسة الخارجية

## 1 - العلاقات مع الولايات المتحدة

القضايا الرئيسة التي أدت إلى حدوث كثافة في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة خلال عام 2018، تمثلت في أزمة برونسون، والتطورات السلبية المتعلقة ببرنامج طائرات «إف– 35»، وزيادة سعر الدولار نتيجة عمليات المضاربة، والملف السوري وشراء منظومة «إس– 400» من روسيا، وبقي الملف السوري القضية الرئيسة في أجندة العلاقات التركية الأمريكية خلال عام 2019 بسبب قرار الولايات المتحدة الانسحاب من سورية، كميراث تركه الربيع العربي، مع استمرارها في نهب حقول النفط في هذا البلد، الرئيس الأمريكي ترمب، قال: «أنا لم أقل: إننا سننسحب بين ليلة وضحاها، البعض يقول: إني قلت 4 شهور، لم أقل ذلك أيضاً، سننسحب من سورية خلال فترة من الزمن»، أعقبه تصريح لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، لموقع «نيوزماكس»، قال فيه: «ليس فقط الانسحاب، وإنما جميع العناصر التي طرحها الرئيس؛ أهمية ضمان ألا يقتل الأتراك الأكراد، وحماية الأقليات الدينية في سورية، كل هذه الأمور لا تزال من أجزاء المهمة الأمريكية القائمة»، هذا التصريح من وزير الخارجية أظهر بأنه ستكون هناك علاقات احتكاكية مع الولايات المتحدة في أول شهر من عام 2019، على خلفية هذا التصريح، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً، جاء فيه: «أجرى السيد مايك بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، أمس (3 يناير)، مقابلة مع أحد المواقع الإلكترونية الإخبارية، أدلى خلالها بتصريحات تخص تركيا في سياق الشأن السوري، وهي ما نرفضها أسلوباً ومضموناً على حد سواء، وقيام الوزير «بومبيو» بوضع تنظيم «ب ي د/ي ب ك» الإرهابي والأكراد في نفس الكفة يظهر نقصاً مقلقاً في المعلومات، إن لم يكن ذلك مقصوداً»، في الحقيقة، كان الموقف الأمريكي كدليل على سعيها لتحويل مشكلة الإرهاب المستمرة منذ أعوام إلى المشكلة الكردية والتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا ومنعها من أن تكون دولة صاعدة في الشرق الأوسط، وهو ما سعت إليه الولايات المتحدة بالفعل عبر منظمة غولن الإرهابية.

قدمت الولايات المتحدة، في 3 يناير 2019، عرضاً إلى رئاسة الصناعات الدفاعية فيما

يتعلق ببيع أنظمة «باتريوت» للدفاع الجوي إلى تركيا، وتم التأكيد على أن المفاوضات ستتواصل في هذا الصدد خلال يناير، وبتاريخ 8 يناير، التقى وفد تركي برئاسة متحدث الرئاسة «إبراهيم قالن»، مع وفد أمريكي برئاسة مستشار الأمن القومي الأمريكي «جون بولتون»، وخلال هذا اللقاء، قدم المتحدث قالن ملفين أحمرين إلى جون بولتون، وكشف قالن أن الملف الأول «يحتوي على وثائق حول سياساتنا التي تحتضن إخوتنا الأكراد في سورية والعراق»، أما الثاني «فكان حول الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها «ي ب ك/ ب ي د» في سورية»، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض غاريت ماركيز، أعلن في بيان له، أن جون بولتون، وإبراهيم قالن، أجريا لقاء مثمراً حول قرار الولايات المتحدة الانسحاب من سورية.

في 18 يناير، أجرى السيناتور الأمريكي «ليندسي غراهام» زيارة إلى تركيا، التقى خلالها الرئيس «أردوغان»، ووزير الخارجية تشاووش أوغلو، وخلال مؤتمر صحفي عقده في 19 يناير، قال «غراهام»: «عندما علمت بخطة تسليح «ي ب ك»، كنت أعرف جيداً ما الذي يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى تركيا، جناح «ي ب ك» السياسي مرتبط مع «بي كا كا»، الأدلة واضحة للغاية، علينا أن نحل المشكلة التي قمنا بإحداثها لتركيا في سورية، نحن مدينون أيضاً بأشياء للذين حاربوا معنا ضد «داعش»، لدينا فرصة للمضي قدماً، ولدينا الفرصة لتصحيح أخطائنا، ووقتنا ينفد، لذلك أنا هنا، الجنرال دانفورد لديه خطة مكملة لهذه الأهداف من أجل إبعاد «ي ب ك» عن تركيا»، وفيما يتعلق بموضوع انسحاب الولايات المتحدة من سورية، قال: «إذا انسحبت القوات الأمريكية فوراً فإن حرباً أكبر ستندلع في سورية، أتمنى أن يعمل ترمب على إبطاء عملية الانسحاب للتركيز على خارطة طريق منبج، سوف تضطر تركيا لمحاورة الأشخاص الذين قمنا بتسليحهم، قلت للرئيس «ترمب»: إن هذا الأمر سيكون كارثة بالنسبة إلى تركيا، عناصر «داعش» لا يزالون في الجبال، إذا انسحبنا ولم نفعل ذلك بشكل صحيح، فسنكون افتعلنا كابوساً لتركيا، أوباما أحدث كابوساً لتركيا عبر تسليح «ي ب ك»، ينبغي لترمب أن يكون حذراً في الانسحاب، وألا يترك هذه المشكلة في أحضان تركيا»، وفي معرض تعليقه على اغتيال جمال خاشقجي، قال «غراهام»: «أنا متأكد مائة في المائة أن الأمير سلمان هو من أصدر أمر هذه الجريمة، في السعودية، لا يمكن أن

تحصل مثل هذه الجريمة دون موافقة أو أمر من سلمان».

قام المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية «جيمس جيفري»، بزيارة إلى أنقرة، بتاريخ 26 يناير 2019، وتناول مع الجانب التركي تنسيق عملية انسحاب الولايات المتحدة من سورية والتحضيرات لعقد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل المشتركة التركية–الأمريكية رفيعة المستوى حول سورية، بتاريخ 5 فبراير 2019، وانعقد اجتماع مجموعة العمل المشتركة التركية–الأمريكية رفيعة المستوى حول سورية، في 5 فبراير 2019، في واشنطن، برئاسة معاون وزير الخارجية التركي سادات أونال، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، وتم خلال الاجتماع التأكيد مرة أخرى على الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها العلاقات التركية–الأمريكية، والتعهد على بحث الهواجس المشتركة كبلدين حليفين، وعقد كبار المسؤولين الأتراك والأمريكيين اجتماعات لمجموعات العمل لبحث التعاون الثنائي في الشؤون المتعلقة بسورية ومكافحة الإرهاب والدفاع والمواضيع القضائية والقانونية، وأكد الجانبان مجدداً عزمهما على مواصلة العمل المشترك بغية تحقيق مزيد من التقدم على صعيد هذه المجالات، شارك وزير الخارجية تشاووش أوغلو، بتاريخ 6 فبراير، في اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» الذي عقد في واشنطن، وأكد أوغلو في كلمة خلال الاجتماع ضرورة عدم السماح بعودة «داعش» الذي تعرض للهزيمة في سورية والعراق، وعدم المساهمة في تقويض استقرار هذين البلدين، وعلى أهمية منع تشكل فراغ في السلطة عقب انسحاب الولايات المتحدة من سورية.

أجرى الرئيسان التركي «رجب طيب أردوغان»، ونظيره الأمريكي «دونالد ترمب»، اتصالاً هاتفياً، بتاريخ 14 فبراير، وبحسب بيان صادر عن الرئاسة التركية، أعرب الرئيس أردوغان، لنظيره الأمريكي عن ترحيبه بقرار سحب القوات الأمريكية من سورية، مؤكداً استعداد تركيا لتقديم كافة أشكال الدعم في هذا الإطار للولايات المتحدة حليفتها في حلف الشمال الأطلسي (ناتو)، كما أكد الزعيمان ضرورة استكمال خارطة طريق مدينة منبج السورية للحيلولة دون حدوث فراغ في السلطة بالمنطقة، وعدم إتاحة الفرصة للعناصر الراغبة في عرقلة الانسحاب الأمريكي، وتطرّقا إلى أهمية التواصل السليم مع الرأي العام، بالإضافة إلى ذلك، بحث الزعيمان فكرة إنشاء منطقة آمنة خالية

من الإرهاب في شمال سورية قائمة على أساس وحدة أراضي هذا البلد، وخلال هذا الاتصال، شدد الرئيس أردوغان على أنه لا توجد أي مشكلة لتركيا مع الأكراد، وأنها تهدف إلى مكافحة المنظمات الإرهابية التي تهدد أمنها القومي مثل «داعش»، و«بي كا كا» وامتدادها في سورية، وأتفق الرئيس أردوغان ونظيره الأمريكي ترمب على رفع العلاقات الاقتصادية الثنائية إلى مستويات أعلى.

أعلن ترمب، في 4 مارس 2019، قراراً يقضي بإخراج تركيا من برنامج نظام الأفضليات المُعمم (يهدف إلى زيادة نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية عن طريق تنازلات من طرف واحد تقدمها لها البلدان المتقدمة)، وأن هذا القرار سيدخل حيز التنفيذ بعد شهرين، وفي 4 أبريل انعقد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الناتو بواشنطن، بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس الحلف، وتم خلال هذه الاجتماع مناقشة بين الناتو وروسيا، وانتهاك الأخيرة لمعاهدة القوى النووية المتوسطة المدى، ومساهمات الحلف في مكافحة الإرهاب، وتقاسم الأعباء، وحزمة التدابير التي تم إعدادها في سياق أمن البحر الأسود، وأكد بيان مشترك نشر بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس الناتو أهمية الكفاح ضد جميع أشكال الإرهاب والتضامن بين الحلفاء.

في 24 أبريل 2019، نشر «ترمب» بياناً بشأن المزاعم الأرمنية حول أحداث عام 1915، قال فيه: «اليوم، نقوم بإحياء ذكرى الكارثة الكبرى، ونكرم ذكرى أولئك الذين عانوا من إحدى أعظم جرائم القتل الجماعي في القرن العشرين، ابتداءً من عام 1915، تم ترحيل 1.5 مليون أرمني أو قتلهم أو تركوا حتى لاقوا حتفهم في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، في يوم إحياء هذه الذكرى، ننضم مرة أخرى إلى المجتمع الأرمني في أمريكا وحول العالم في الحداد على الأرواح الكثيرة التي فُقدت»، وعلى إثر ذلك، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً، أكّدت فيه مرة أخرى عدم صحة أحداث إحياء ذكرى الأعمال المزعومة هذه التي تتواصل منذ أعوام، قائلة: «نرفض البيان الصادر عن الرئيس الأمريكي ترمب، بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 2019، بخصوص أحداث عام 1915، لا يوجد أي قيمة لهذا البيان الذي يستند إلى السرد اللاموضوعي الذي نسجه الأرمن، ولا يمكن القبول إطلاقاً بتشويه التاريخ لاعتبارات سياسية داخلية، نذكّر بالآلام التي نجمت عن قتل أكثر من 500 ألف مسلم من قبل المتمردين الأرمن في نفس الفترة، وندعو

الرئيس ترمب ليكون عادلاً، لا تزال تركيا تقف وراء الاقتراح الذي تقدمت به بخصوص إنشاء لجنة تاريخية مشتركة لإلقاء الضوء على الأحداث التي وقعت قبل 104 أعوام من كافة الجوانب، أما الأرمن المتطرفون الذين يريدون من الآخرين أن ينسوا مسؤوليتهم عن أحداث 1915 فلا يملكون الشجاعة لاتباع نهج إيجابي تجاه هذا الاقتراح».

أجرى الرئيسان أردوغان، وترمب، اتصالاً هاتفياً، في 29 أبريل، وأكد الزعيمان مجدداً، خلال الاتصال الذي تناولا فيه قضايا ثنائية وإقليمية، هدف الارتقاء بحجم التبادل التجاري إلى 75 مليار دولار، وقيّما الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد، كما تبادلا وجهات النظر حول المستجدات في سورية، واتفقا على مواصلة التعاون الوثيق في مكافحة الإرهاب، ومن جهة أخرى طرح الرئيس أردوغان مقترح تشكيل مجموعة عمل بشأن شراء تركيا منظومة «S-400» الدفاعية الروسية.

نشرت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، في 1 مايو، «تقرير الحريات الدينية الدولية لعام 2019»، العبارات الواردة في هذا التقرير قوبلت بالرفض من قبل تركيا، وتم في التقرير وصف أعضاء تنظيم غولن الإرهابي بـ «المسلمين السُّنة الذين يتعرضون للقمع الديني»، ردّت وزارة الخارجية التركية، على التقرير ببيان قالت فيه: «على الرغم من وجود عشرات القرارات القضائية التي تطلق على تنظيم غولن صفة التنظيم الإرهابي، فإن توصيف التنظيم بـ«غولن ومريديه الذين تتهمهم الحكومة التركية بإسقاط الحكومة»، يعد تغاضياً مقصوداً عن الإرهاب، تشكل تركيا ببنيتها الاجتماعية التي تنعم فيها الأديان والعقائد على اختلافها بالعيش المشترك جنباً إلى جنب، أنموذجاً يحتذى به من قبل العالم أجمع في هذه المرحلة التي بلغ فيها تهديد التنظيمات الإرهابية للحريات الدينية ذروته».

في 5 مايو 2019، قالت وزارة الخارجية الأمريكية: إن إعلان تركيا نيتها القيام بأعمال تنقيب عن الهيدروكربون قبالة جزيرة قبرص يبعث على القلق، وطلب إنهاء هذه الأعمال، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية «مورغان أورتاغوس»، في بيان لها: إن «الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء نوايا تركيا المعلنة لبدء عمليات الحفر البحرية في منطقة تطالب بها جمهورية قبرص باعتبارها منطقتها الاقتصادية

الخالصة»، ورداً على ذلك، قالت وزارة الخارجية التركية: إن «البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، بتاريخ 5 مايو 2019، فيما يتعلق بأنشطة الحفر التي تجريها تركيا ضمن الجرف القاري التابع لها، يعتبر منفصلاً عن الواقع، لقد أعلنت تركيا موقفها إزاء الجرف القاري في شرقي المتوسط، بشكل واضح وجلي منذ عام 2004، لا يمكن القبول بقيام أطراف أخرى بالعمل على تعيين الأماكن التي ستمر منها الحدود البحرية من خلال تنصيب أنفسها كمحكمة دولية، ولذلك، فإن توجيه الولايات المتحدة الأمريكية نداء لتركيا وكأن هناك اتفاقية ترسيم للحدود نافذة وخاصة بمنطقة «يدعي القبارصة الروم بحقهم فيها»، يعد نهجاً غير بناء وهو لا ينسجم مع القانون الدولي، ستواصل سفن الحفر والمسح السيزمي التركية، وبكل حزم، أعمال البحث والتنقيب ضمن جرفنا القاري في المناطق التي قامت الحكومة التركية بمنح رخص العمل فيها لشركة البترول التركية في عامي 2009 و2012، كما أن تركيا ستواصل حماية حقوق القبارصة الأتراك أيضاً فيما يتعلق بالجرف القاري ما لم يقم الجانب القبرصي الرومي بإشراك القبارصة الأتراك الذين هم شركاء متساوون في ملكية الجزيرة في آليات اتخاذ القرار الخاصة بمصادر الهيدروكربون، أو ما لم يتوقف عن نشاطات الهيدروكربون التي يجريها من جانب أحادي»، وكما هو مفهوم من الرد الصادر، فإن تركيا أكّدت أنها ستواصل بحزم أعمالها في شرق المتوسط.

شكلت فترة 17–22 مايو أهمية بالنسبة إلى التطورات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة، خفضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية المضاعفة التي فرضتها على واردات الصلب التركي فقط إلى النصف اعتباراً من 17 مايو 2019، وعلى إثر ذلك؛ صدر قرار رئاسي تركي، في 22 مايو 2019، يقضي بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع مختلفة مستوردة من الولايات المتحدة بنسبة 50 %، من ناحية أخرى، دخل قرار ترمب، الصادر بتاريخ 4 مارس، والمتعلق بإخراج تركيا من برنامج نظام الأفضليات المُعمم، حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ 17 مايو 2019، وانتشرت خلال مايو أنباء حول تأجيل تركيا موضوع الحصول على منظومة «S–400»، على خلفية ذلك، نشرت وزارة الخارجية التركية بياناً قالت فيه: «إن الأخبار التي تناقلها بعض وسائل الإعلام خلال الأيام الماضية بخصوص دراسة تركيا تأجيل توريد منظومة «S–400» بناء على طلب الولايات

المتحدة الأمريكية، لا تعكس الحقيقة، تسير عملية توريد منظومة «S-400» من روسيا وفق الخطة المرسومة، ومن جهة أخرى، لا يزال اقتراحنا بعقد اجتماع لمجموعة العمل الذي تقدمنا به للسلطات الأمريكية سارياً، وذلك لبحث مشاعر القلق التي أبدت عنها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص إمكانية إضرار منظومة «S-400» بعمل أنظمة الناتو وأنظمة إف-35-».

تم بتاريخ 7 يونيو 2019 الإعلان عن توقيع إدارة جنوب قبرص الرومية «اتفاق تقاسم العائدات» مع تحالف شركات نوبل إنيرجي-شل حول الغاز الطبيعي الذي سيتم استخراجه من حقل أفروديت للهيدروكربون الواقع في القطعة المزعومة رقم (12)، وأن إدارة جنوب قبرص الرومية ستحصل على عائدات بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي من الغاز الطبيعي المتوقع استخراجه خلال 18 عاماً، ونشرت وزارة الخارجية التركية بياناً على إثر ذلك، قالت فيه: إن هذا الاتفاق يشكل مثالاً ملموساً على استمرار إدارة جنوب قبرص الرومية في سلب حقوق القبارصة الأتراك الذين يمتلكون حقوقاً متساوية على الموارد الطبيعية في الجزيرة، لأنه لم يتضمن أي إشارة إلى القبارصة الأتراك، ولم يمنح حصة لهم من العائدات، وأكّدت أن هذا أمر غير مقبول سواء بالنسبة لتركيا أو بالنسبة لجمهورية شمال قبرص التركية، وأضافت أنه في هذا الإطار، ستواصل تركيا حماية حقوق الجرف القاري التابع للقبارصة الأتراك طالما أن الجانب القبرصي الرومي لم يتوقف عن ممارسة أنشطة الهيدروكربون من جانب أحادي، أو أنه لم يشارك القبارصة الأتراك الذين يعدون شركاء متساوين في ملكية الجزيرة في آليات صنع القرار فيما يتعلق بموارد الهيدروكربون وتقاسم العائدات، وفي هذا السياق، ستبدأ سفينتا الحفر التركية ياووز وفاتح أيضاً أعمال الحفر قريباً في المناطق التي منحت جمهورية شمال قبرص التركية تراخيص العمل فيها لشركة البترول التركية في عام 2011.

عقد وزير الخارجية تشاووش أوغلو اجتماعاً مع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن، بتاريخ 12 يونيو، في أنقرة، وتم خلال الاجتماع بحث آخر الأوضاع في سورية، والتأكيد أن حماية منطقة خفض التصعيد في إدلب وتحقيق تقدم في العملية السياسية هما من الأهداف الأساسية لتركيا، الرئيس أردوغان ذهب، في 18 يونيو 2019، إلى أوساكا لحضور قمة زعماء مجموعة العشرين، وعقد، في 29 يونيو، لقاء مع الرئيس

الأمريكي ترمب، وألقى الرئيس أردوغان كلمة مقتضبة في بداية اللقاء، أشار خلالها إلى أهمية اجتماعه مع ترمب على هامش القمة، وقال: «لدينا في الوقت الراهن مبادرة للتقدم نحو الذروة فيما يخص حجم التبادل التجاري البالغ 75 مليار دولار، هناك خطوات اتخذناها وأخرى سوف نتخذها بشأن الصناعات الدفاعية، ولكن قبل كل شيء لدينا شراكة إستراتيجية، وهذه الشراكة تشجع بالطبع على التعاون في العديد من المجالات بين البلدين، إن ثقتي كبيرة في استمرار تعاوننا على نحو مماثل خلال المرحلة القادمة».

انعقد، في 22 يوليو، الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المشتركة التركية-الأمريكية رفيعة المستوى حول سورية، الاجتماع عقد في أنقرة برئاسة معاون وزير الخارجية التركي سادات أونال، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، وجرى خلال هذا الاجتماع تناول قضايا الوضع في شمال شرق سورية، وخارطة طريق منبج، والتطورات في إدلب والعملية السياسية.

استقبل الرئيس أردوغان السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام، بتاريخ 22 سبتمبر 2019، على هامش زيارة أجراها إلى الولايات المتحدة في إطار اجتماعات الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقال غراهام في معرض تقييمه للقاء: إنه بحث مع أردوغان التطورات في سورية وبرنامج مقاتلات «إف- 35»، وأكّد غراهام أن هذا اللقاء كان جيداً للغاية، مضيفًا: «لا يمكن الاستغناء عن مساهمة تركيا في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ومحاربة «داعش» شمال شرقي سورية، والدعم الذي تقدمه لمنع بشار الأسد من تحقيق الحسم العسكري، والأهم من ذلك هو أن تركيا تمنع قتل 4 ملايين إنسان في إدلب، أنا متفائل من إقامة علاقة إستراتيجية أكثر عمقاً مع تركيا، كما أن عودة تركيا إلى برنامج طائرات «F-35»، وربما إبرام اتفاقية تجارة حرة معها، مهم جداً، تركيا ليست مهمة لنا في الملف السوري فحسب، بل هي حليف مهم لسائر المنطقة».

قام أمين عام حلف شمال الأطلسي (الناتو) ينس ستولتنبرغ، بزيارة إلى تركيا، بتاريخ 11 أكتوبر 2019، من أجل تبادل الآراء حول عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الناتو واجتماع رؤساء دول وحكومات الحلف المزمع انعقاده في لندن، خلال

الفترة 3–4 ديسمبر، وعقد الأمين العام لحلف الناتو لقاءات في إسطنبول مع وزيري الخارجية مولود تشاووش أوغلو، والدفاع خلوصي أكار، وتم استقباله من قبل الرئيس أردوغان، وفي 16–17 أكتوبر، زار مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت أوبراين أنقرة، والتقى فيها وزيري الخارجية والدفاع والمتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قالن، وتناولت اللقاءات القضايا الأمنية والدفاعية، وتطورات الأوضاع بسورية، وفي مقدمتها المنطقة الآمنة، وبمناسبة اللقاءات، تم تسجيل موقف تركيا حيال العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية.

بعد 8 أيام من انطلاق عملية «نبع السلام»، زار نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، تركيا، في 17 أكتوبر، وفي نتيجة اللقاءات التي انعقدت مع بنس والوفد المرافق له، تم نشر بيان تركي–أمريكي مشترك حول شمال شرق سورية في سياق عملية «نبع السلام»، واتفق الجانبان في البيان على إخراج «ي ب ك» من المنطقة الآمنة التي سيتم تأسيسها بين تل أبيض ورأس العين في غضون 120 ساعة، وإعطاء فاصل لعملية «نبع السلام» خلال هذه الفترة، وسحب الأسلحة الثقيلة من «ي ب ك» وتدمير جميع تحصيناته ومواقعه الحربية، وإقامة منطقة آمنة لضمان القضاء على مخاوف الأمن القومي لبلادنا، وأن تكون المنطقة الآمنة تحت سيطرة القوات المسلحة التركية، حققت هذه العملية التي تم تعليقها لمدة 5 أيام مكسباً مهماً بالنسبة إلى تركيا، وفي 23 أكتوبر تم بتعليمات من الرئيس ترمب رفع العقوبات التي فرضت على تركيا خلال فترة العملية، وقامت وزارة الخزانة الأمريكية بإخراج وزراء الدفاع خلوصي أكار، والطاقة فاتح دونماز، والداخلية سليمان صويلو، ووزارتي الطاقة والموارد الطبيعية والدفاع من لائحة العقوبات.

أصدر مجلس النواب الأمريكي، في 29 أكتوبر، قراراً بعنوان «تأكيد موقف الولايات المتحدة بشأن الإبادة الجماعية للأرمن»، وتم في هذا الإطار تبني قرار «الإبادة الجماعية للأرمن» المزعومة، وأعلنت وزارة الخارجية التركية على إثر ذلك بأنه لا يمكن قبول هذا القرار، إلى جانب ذلك؛ قالت الوزارة، في 29 أكتوبر: إن «مشروع القرار الصادر عن مجلس النواب الأمريكي الذي ينص على فرض العقوبات ضد تركيا على أساس عملية «نبع السلام»، سيضر بالعلاقات بين البلدين»، كما أكّدت أن «هذا المشروع، الذي

يستهدف المسؤولين الأتراك رفيعي المستوى والقوات المسلحة، لا يتسق مع روح الشراكة المستمرة تحت سقف حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وكذلك يتنافى مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إدارة الولايات المتحدة بشأن سورية بتاريخ 17 أكتوبر».

نشرت وزارة الخارجية الأمريكية، في 1 نوفمبر 2019، تقريرها حول أنشطة مكافحة الإرهاب لعام 2018، وتم في التقرير التأكيد على استمرار تركيا في مكافحة «بي كا كا» و«داعش» داخل وخارج حدودها، وأن تركيا تعد من البلدان التي تقدم إسهامات فعالة للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، إن عدم ذكر «ي ب ك» كتنظيم إرهابي في التقرير والاستعاضة عن ذلك بالإشارة إلى أنه الامتداد السوري لـ «بي كا كا»، يظهر بأن السلطات الأمريكية التي لا تخفي تعاونها مع المنظمة الإرهابية تمارس النفاق في مكافحة الإرهاب، إن تقديم زعيم تنظيم غولن كـ «رجل دين منفي»، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود التنظيم ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لدى الولايات المتحدة، يعد موقفاً لا يمكن قبوله بالنسبة إلى تركيا.

قام الرئيس «أردوغان» بزيارة عمل إلى الولايات المتحدة، في 12–13 نوفمبر 2019، تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي «دونالد ترمب»، وفي إطار زيارة العمل هذه، عقد الرئيس الأمريكي ترمب، والرئيس أردوغان، اجتماعاً خاصاً مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، وأَجابا عن الأسئلة التي طرحها هؤلاء، وخلال هذا الاجتماع الذي توجهت أنظار العالم إليه، قال الرئيس أردوغان (لترمب): «ب ي د/ ي ب ك» الذين تذكرونهم على أنهم أكراد، هذه منظمات إرهابية وهي امتداد لـ «بي كا كا»، إن فرهاد عبدي شاهين (مظلوم كوباني) هو في الواقع الابن المعنوي لزعيم التنظيم الإرهابي الانفصالي الملقب بـ «آبو»، وهو بهذه التصريحات، أعلن مرة أخرى لمحاوريه النفاق الذي يمارسونه في مسألة الإرهاب، وفي معرض تعليقه على المنطقة الآمنة، قال الرئيس أردوغان: «يمكننا توطين مليون لاجئ في هذه المنطقة الآمنة في غضون ما يتراوح من 6 أشهر إلى عامين، كما يمكننا أيضاً توطين مليون لاجئ في منطقة الرقة ودير الزور»، أمّا ترمب، فقال معلقاً على قضية مقاتلات «F–35»: «نبحث برفقة الرئيس أردوغان موضوع «F–35» مع السيناتورات، أعتقد أننا سنحل هذه المشكلة».

انعقدت قمة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في حلف الناتو بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس الحلف، في العاصمة البريطانية لندن، يوم 4 ديسمبر، الرئيسان أردوغان، وترمب، عقدا لقاء بعد القمة، وناقش الزعيمان في هذه الجلسة التزام تركيا بتعهداتها حيال الحلف، وتعزيز حجم التجارة من خلال رفعه إلى 100 مليار دولار، إضافة إلى تحديات الأمن الإقليمي وأمن الطاقة.

باختصار، لقد واجه الحليفان اللذان تحركا في إطار التعاون حيال القضايا العالمية والإقليمية العديد من التحديات، خلال عام 2019، والقضايا الأساسية في العلاقات الثنائية خلال عام 2019، تمثلت في مكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، والتطورات الاقتصادية، وبناءً على هذه العلاقات الأساسية استمرت المفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل تسليم زعيم تنظيم غولن الإرهابي إلى تركيا، تعرضت العلاقات الثنائية للعرقلة بفعل استمرار إقامة زعيم غولن في الولايات المتحدة، والعقبات التي وضعت أمام تركيا في برنامج «F-35» عقب شرائها أنظمة «إS-400» من روسيا، عقوبات كاتسا (قانون مواجهة خصوم أمريكا من خلال العقوبات)، عملية «نبع السلام» التي أطلقتها تركيا في سياق أمن الحدود ومكافحة الإرهاب، لم تلق دعماً من الولايات المتحدة، وإلى جانب ذلك، قوبلت بجملة من العقوبات كما ذُكر، تم في إطار اللقاءات بين الرئيسين أردوغان، وترمب، تحديد هدف رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 100 مليار دولار، بعد أن ارتفع إلى مستوى 21 ملياراً في عام 2018، ورغم كل هذه العقبات، تهدف تركيا إلى رفع العلاقات الثنائية نحو مستويات أعلى من خلال الحد من التوتر في العلاقات الثنائية، ووضع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مسار مستقر.

## 2 - العلاقات مع روسيا

العلاقات الوثيقة بين الرئيسين أردوغان، وبوتين عقب محاولة انقلاب 15 يوليو، مكنت تركيا وروسيا من تأسيس علاقة أوثق خلال عام 2019، وخلال الفترة الممتدة من ذلك التاريخ إلى يومنا، التقى الزعيمان 69 مرة، بينها 24 وجهاً لوجه، و45 عن طريق الاتصالات الهاتفية، وانعقد اللقاء الأول لعام 2019 يوم 23 يناير، على هامش قمة ثنائية

أقيمت في موسكو، بحث الجانبان في هذه القمة التطورات على الساحة السورية، وفي مقدمتها إدلب، وقرار الانسحاب الأمريكي، وعملية الحل السياسي، وتم التأكيد على عزم البلدين مواصلة التعاون القائم بينهما حيال ضمان التهدئة وحل النزاع في سورية، كما أكّد الطرفان مواصلة العلاقات التركية الروسية والاتفاق حول الملف السوري، وأعلنا أن الأعمال ستتواصل بشأن اللجنة الدستورية، وأنه سيتم تنظيم قمة ثلاثية جديدة خلال فبراير، بعد هذا القرار، انعقدت قمة ثلاثية بين رؤساء تركيا وإيران وروسيا، في سوتشي، يوم 14 فبراير، وكانت هذه القمة الرابعة لزعماء البلدان الضامنة لمسار أستانة، واعتبر القادة خلال القمة أن قرار الانسحاب الأمريكي يعد بمثابة خطوة ستساعد على تعزيز الاستقرار والأمن في سورية، وأكدوا عزمهم حماية منطقة خفض التصعيد في إدلب والكفاح المشترك ضد الأعمال الاستفزازية بالمنطقة، واتفقوا على تكثيف الجهود الرامية إلى تأسيس اللجنة الدستورية في أقرب وقت.

في 14 فبراير، استضافت أنقرة مشاورات بين تركيا وروسيا حول منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، على مستوى معاوني وزراء الخارجية، وخلال المشاورات تبادل الطرفان الآراء فيما يتعلق بتعميق التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، كما قيّما أعمال المؤسسات التابعة للمنظمة، وفي 29 مارس، انعقد في أنطاليا الاجتماع السابع لمجموعة التخطيط الإستراتيجي المشتركة بين تركيا وروسيا، برئاسة وزير خارجية البلدين تشاووش أوغلو، ولافروف، وتم خلال هذا الاجتماع تبادل الآراء حول العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية والدولية بطريقة شاملة، وفي نهاية الاجتماع وقع الجانبان على خطة المشاورات للفترة 2019–2020 بين تركيا وروسيا.

استضافت موسكو الاجتماع الثامن لمجلس التعاون رفيع المستوى الذي ترأسه الرئيس أردوغان ونظيره الروسي بوتين، في 8 أبريل، وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في كلمة عقب المباحثات الثنائية: «نحن على اتصال دائم، وقد عقدنا اجتماعاتنا المتعلقة بالتعاون، كانت لدينا لقاءات في صيغ ضيقة وواسعة وأخرى مع الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبيرة، ناقشنا خلال مباحثاتنا مع الرئيس التركي العلاقات الثنائية بجميع جوانبها، يؤدي مجلس الأعمال التركي–الروسي أيضاً دوراً مهماً في علاقاتنا الثنائية»،

بالإضافة إلى ذلك، أعلن بوتين قرب إلغاء تأشيرة الدخول إلى روسيا للسائقين الأتراك، وحول التعاون العسكري والتقني بين البلدين، أكّد بوتين أنه بحث مع الرئيس أردوغان مسألة تفعيل الصفقة المتعلقة بأنظمة صواريخ «S–400» الدفاعية، بدوره؛ قال الرئيس أردوغان حول موضوع شراء صواريخ «S–400» الدفاعية: «نحن رسمنا أصلاً خارطة طريقنا في موضوع «S–400»، والذين يقولون لنا: «تراجعوا» بعد هذه الوقت يبدو أنهم لا يعرفوننا جيداً، نحن إذا وقعنا العقد، فيعني أن ذلك الأمر انتهى، هذا حقنا السيادي، وتحت تصرفنا الخاص»، وأعلن الزعيمان أنهما أجريا مشاورات من أجل رفع حجم التجارة بين البلدين من نحو 26 مليار دولار إلى 100 مليار دولار.

عقد معاون وزير الخارجية التركي سادات أونال لقاءات منفصلة مع نظيره الروسي سيرغي فيرشينين، والمبعوث الخاص للرئيس الفرنسي إلى سورية «فرانسوا سينيمو»، والمبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، في جنيف خلال الفترة 8–9 أبريل 2019، وتناولت هذه اللقاءات المرحلة التي وصلت إليها أعمال تأسيس اللجنة الدستورية، والوضع الأخير في إدلب، ومصير المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وآخر التطورات في شرق الفرات، والإجراءات المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين، وفي 8 أبريل، أقيمت فعاليات متنوعة في إطار «عام الثقافة والسياحة التركي–الروسي 2019»، وبين هذه الفعاليات تم تنظيم النسخة الثالثة من «مهرجان تركيا» في موسكو خلال الفترة 14–19 يونيو، و«أسبوع الأفلام التركية» خلال الفترة 17–19 يونيو.

جرى، في 6 أبريل، اتصال هاتفي بين الرئيس أردوغان ونظيره الروسي بوتين، وتم خلال الاتصال تناول قضايا إقليمية، في مقدمتها ليبيا وسورية، وفي 10 أبريل، التقى المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن المبعوث الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، وبحث الجانبان خلال هذا اللقاء التطورات في النزاع السوري، وخاصة العملية السياسية، وخلال الفترة 24–26 يوليو، انعقد الاجتماع الـ16 للجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وروسيا، حيث تم تناول القضايا الاقتصادية بين تركيا وروسيا بكافة مجالاتها، وأعلنت روسيا في 25 يوليو استئناف إعفاء المواطنين الأتراك الذين يحملون جوازات السفر الرسمية والسائقين العاملين في مجال النقل الدولي من تأشيرات الدخول، دون أي قيود، وبدأ تطبيق هذا

الإعلان اعتباراً من 7 أغسطس.

أجرى الرئيس أردوغان زيارة إلى موسكو، في 27 أغسطس، تلبية لدعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للمشاركة في المعرض الدولي للطيران والفضاء ماكس–2019، وبمناسبة الزيارة، ناقش الزعيمان التطورات الأخيرة على الساحة السورية لا سيما الأوضاع في إدلب، والمرحلة التي وصلت إليها عملية الحل السياسي، وأكّدا عزم البلدين على مواصلة التعاون القائم بينهما لحل النزاع في سورية، وفي 16 سبتمبر، قام الرئيسان الروسي بوتين، والإيراني روحاني، بزيارة إلى تركيا للمشاركة في القمة الثلاثية الخامسة بين تركيا وإيران وروسيا التي انعقدت في إطار مسار أستانة بأنقرة، الرئيس أردوغان عقد لقاءات مع كلا الرئيسين، وتم خلال المباحثات الاتفاق على لائحة ممثلي المجتمع المدني في اللجنة الدستورية، والتأكيد بقوة على القلق الذي تشعر به تركيا إزاء هجمات النظام على منطقة خفض التصعيد في إدلب، وما تتطلع إليه حيال المنطقة، وأعلنت تركيا في هذا الاجتماع أنها ستطلق عملية في شمال شرق سورية في حال لم تنسحب قوات «ي ب ك» في غضون أسبوعين، بالإضافة إلى ذلك، تم في البيان الختامي للقمة التأكيد على أنه «لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في شمال شرق سورية إلا على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلد».

في 22 أكتوبر، أجرى الرئيس أردوغان زيارة إلى روسيا، وفي نتيجة لقاء مع الرئيس فلاديمير بوتين، تم التوصل إلى اتفاق سوتشي الذي نص على دخول الشرطة العسكرية الروسية وحرس الحدود السوري إلى الجانب السوري من الحدود السورية التركية، خارج منطقة عملية «نبع السلام»، بغية تسهيل إخراج عناصر «ي ب ك» وأسلحتهم حتى عمق 30 كم من الحدود السورية التركية في غضون 150 ساعة، وإخراج جميع عناصر «ي ب ك» وأسلحتهم من منبج وتل رفعت، والحفاظ على الوضع الراهن في منطقة عملية «نبع السلام» الحالية التي تغطي تل أبيض ورأس العين بعمق 32 كم، والبدء بتسيير دوريات تركية وروسية مشتركة غرب وشرق منطقة عملية «نبع السلام» بعمق 10 كم باستثناء مدينة القامشلي في نهاية مهلة الـ 150 ساعة.

بدأ تقارب العلاقات بين تركيا وروسيا في عام 2002 وارتقت إلى مستوى أعلى مع

تأسيس مجلس التعاون رفيع المستوى في عام 2010، العلاقات رفيعة المستوى كانت مكثفة كما ورد في عام 2019، لم يقتصر تطور العلاقات على المعنى السياسي، بل كانت هناك زيادة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبلغ 5.903.774 عدد السياح الروس الذين زاروا تركيا خلال عام 2019 ليحتلوا المرتبة الأولى في سياق السياح القادمين إلى تركيا في هذا العام، تركيا تلبي من روسيا 39 % من حاجتها للغاز الطبيعي و26 % من حاجتها للنفط، تم إطلاق أول مشروع محطة طاقة نووية مع روسيا عبر محطة آق قويُو النووية، وتم الاتفاق مع روسيا حول شراء أنظمة الدفاع الجوي، وقد اكتمل وصول معدات البطارية الأولى لأنظمة «إس400-» خلال الفترة ما بين 12-25 يوليو، أمّا وصول معدات البطارية الثانية فقد اكتمل في 15 سبتمبر، وتتواصل أعمال تركيب وتشغيل أنظمة «إس400-» تحت إشراف وزارة الدفاع، تتمتع العلاقات التركية-الروسية بأهمية خاصة من حيث الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين أيضاً، ويساهم التشغيل الفعال لآليات الحوار بين البلدين في إرساء السلام والازدهار في منطقتنا.

## 3 - العلاقات مع الشرق الأوسط

### العلاقات التركية-العراقية

كان التدخل في العراق عام 2003 نقطة البداية لقدوم الولايات المتحدة إلى المنطقة بحجة «الديمقراطية»، وقيامها بتحويل كامل الشرق الأوسط إلى ساحة حرب، وكانت حدود تركيا مع العراق البالغ طولها 378 كم واحدة من الحدود التي كافحت فيها تركيا ضد الإرهاب، نزح ملايين الأشخاص بسبب الاضطرابات والاحتلال والحروب التي وقعت في العراق، لقد لجأ معظم هؤلاء الأشخاص إلى تركيا وعششت المنظمات الإرهابية في العراق مستغلة هذا المناخ لتبدأ من هناك باستهداف تركيا، وأكّدت تركيا في كل فرصة تأييدها لوحدة الأراضي العراقية، واتبعت تركيا في هذا السياق سياسات ترمي إلى تأسيس علاقات جيدة مع العراق، وسعت للحفاظ على علاقاتها مع حكومة رئيس الوزراء «عبدالمهدي» في خط إيجابي، وبدأت الزيارات المتبادلة للحفاظ على العلاقات الجيدة في يناير 2019، وقام الرئيس العراقي «برهم صالح» بزيارة إلى تركيا، بتاريخ 3

يناير 2019، تلبية لدعوة من الرئيس «أردوغان»، وتم خلال هذه الزيارة تحديد هدف الوصول إلى 20 مليار دولار أمريكي في حجم التجارة بين البلدين، علاوة على ذلك، أمر الرئيس «أردوغان» بتعيين «ويسل آر أوغلو» مبعوثاً خاصاً له في قضايا المياه من أجل المساهمة في حل مشكلة المياه في العراق.

أجرى معاون وزير الخارجية سادات أونال زيارة إلى العراق خلال الفترة 12–14 مارس للمشاركة في المشاورات السياسية بين العراق وتركيا، وعقد مباحثات في بغداد وأربيل، المشاورات السياسية التي جرت برئاسة أونال ومستشار وزارة الخارجية العراقية نزار الخير الله ناقشت جميع جوانب العلاقات الثنائية، والتقى أونال على هامش الزيارة مستشار الأمن الوطني العراقي فالح الفياض، وقيادات تركمانية، وفي إطار مباحثاته بأربيل، التقى أونال رئيس مجلس أمن إدارة الإقليم الكردي في العراق مسرور بارزاني، ونائب رئيس وزراء الإقليم قوباد طالباني، ورئيس وزراء الإقليم نيجيرفان بارزاني، والنائب في برلمان الإقليم عن الجبهة التركمانية العراقية آيدن معروف، وزار فرع الجبهة التركمانية العراقية في أربيل، بدوره؛ شارك رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب في مؤتمر برلمانات دول الجوار، الذي انعقد في بغداد يوم 20 أبريل 2019، برعاية رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، وتناولت هذه القمة قضايا مثل تأسيس الأمن في العراق، ومكافحة الإرهاب، ووحدة الأراضي العراقية، والتعاون مع بلدان المنطقة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية، وبعد أسبوع من هذه الزيارة، أجرى وزير الخارجية تشاووش أوغلو زيارة إلى العراق، يومي 28–29 أبريل 2019، عقد خلالها مباحثات مع السلطات رفيعة المستوى والمحلية في بغداد والبصرة وأربيل، كما التقى ممثلي المجتمع التركماني في بغداد وأربيل، النتائج الملموسة التي صدرت عن محادثات وزير الخارجية تشاووش أوغلو خلال زيارته للعراق أشارت إلى أن التطور في العلاقات التركية–العراقية سيكتسب زخماً جديداً خلال الفترة القادمة.

في 15 مايو، زار رئيس الوزراء العراقي «عادل عبدالمهدي» تركيا تلبية لدعوة من الرئيس أردوغان، وقرر الجانبان خلال الزيارة البدء بمباحثات لمناقشة قضايا التعاون العسكري والأمني بين تركيا والعراق، واستعرَضا إمكانات تطوير التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والاقتصاد والطاقة والمياه، فضلاً عن تقييم التطورات الإقليمية، بعد

أسبوعين من هذه الزيارة أجرى الرئيس العراقي برهم صالح زيارة إلى تركيا، في 28 مايو، تلبية لدعوة من الرئيس أردوغان، وعقد الزعيمان خلال هذه الزيارة مشاورات حول العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية، ومع زيارات الرئيس أردوغان، شارك وزير الخارجية تشاووش أوغلو زيارة، بتاريخ 10 يونيو 2019، في مراسم أداء اليمين من قبل نيجيرفان بارزاني الذي انتخب رئيساً لإدارة الإقليم الكردي في العراق، وفي 20 يونيو 2019، زارت وزيرة التجارة التركية روهصَار بكجان بغداد رفقة أعضاء مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية ومجلس المصدرين في تركيا، ليتم تنظيم منتدى الأعمال التركي-العراقي، واستقبل الرئيس أردوغان رئيس إدارة الإقليم الكردي في العراق نيجيرفان بارزاني، بتاريخ 21 يونيو 2019، في إسطنبول، وأجرى بارزاني أول زيارة خارجية له إلى تركيا، وزار أنقرة وفد عراقي يرأسه وزير الخارجية، ويضم وزير الدفاع ورئيس جهاز المخابرات الوطني، وعلى أجندته التعاون في المجالين العسكري والأمني، وفي هذا الإطار؛ انعقدت مباحثات بين وفد تركي يضم وزيري الخارجية والدفاع ورئيس جهاز الاستخبارات الوطني والوفد العراقي، وفي 21 يوليو، أجرت مجموعة عمل تركية زيارة إلى العراق برئاسة المبعوث الخاص ويسل آر أوغلو الذي عينه الرئيس أردوغان للمساهمة في حل مشكلة المياه في العراق، وعقدت مباحثات مع وفد برئاسة وزير الموارد المائية.

على الرغم من مرور 16 عاماً على الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن الاستقرار السياسي لم يتحقق نتيجة استمرار نفوذ الولايات المتحدة إلى حد كبير في البلاد، وكذلك التأثير في العديد من المجالات من قبل إيران التي تحاول فرض الهيمنة على البلاد عبر المليشيات الشيعية والسياسيين، لذلك؛ تسببت هذه العوامل في اندلاع انتفاضات شعبية من وقت لآخر بالعراق، منذ صيف عام 2016، نظمت مظاهرات احتجاجية بين الحين والآخر أمام البعثات الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة وإيران، وفي سياق هذه التطورات، صدرت تصريحات حول احتمال حدوث انتفاضة مسلحة ضد الولايات المتحدة في العراق خلال فبراير 2019، وقد استمرت في هذا السياق المظاهرات المناهضة للحكومة في بغداد وبعض المحافظات الجنوبية دون توقف، وقتل أكثر من 350 وأصيب أكثر من 15 ألف شخص منذ اندلاع المظاهرات المناهضة للحكومة، في 1 أكتوبر وحتى اليوم، وفي 30 نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي استقالته لأسباب مثل «البطالة

والفساد ونقص الخدمة العامة» في عموم البلاد، وخاصة بغداد، بهدف إيجاد حل للأزمة المستمرة منذ أكتوبر.

أدت الإضرابات التي شهدها العراق، خلال عام 2019، إلى تعرض لخطر الإرهاب من هذا البلد المجاور، وقد واصلت تركيا في هذا السياق مباحثاتها الدبلوماسية المكثفة مع العراق، ولم تعلق عملياتها ضد المنظمات الإرهابية، واستمرت المبادرات الدبلوماسية مع السلطات العراقية وإدارة الإقليم الكردي بالعراق دون انقطاع حول موضوع الكفاح ضد «بي كا كا»، وتمت متابعة أنشطة المنظمات الإرهابية في مخمور وسنجار عن كثب، إضافة إلى شمال العراق وقنديل، مع تنفيذ عمليات دقيقة ضد الإرهابيين، علاوة على ذلك، تبذل تركيا جهوداً حثيثة لضمان أمن التركمان في العراق وحماية حقوقهم.

## العلاقات التركية-الإيرانية

بدأت العلاقات التركية–الإيرانية التي توترت عقب الحرب الداخلية في سورية، تشهد ليونة بعد محاولة انقلاب 15 يوليو الفاشلة، ووصلت العلاقات مع إيران إلى مرحلة أكثر كثافة في عام 2019 بفعل التطورات الإقليمية، اتخذ الطرفان المصممان على التعاون في حل مشكلات المنطقة خطوات واعدة للمستقبل، على الرغم من عدم توصّلهما إلى نتيجة، وكان لمسار أستانة المستمر بمشاركة إيران وروسيا مكانة كبيرة في العلاقات الثنائية، وخاصة في الملف السوري، وجرت أول زيارة في هذا السياق بين البلدين عام 2019، خلال الفترة 22–23 يناير، بدعوة من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان التركي فولكان بوزقِر، وقدوم رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه، وعقدت على هامش هذه الزيارة لقاءات مع وزير الخارجية تشاووش أوغلو، ومُحادثات حول العلاقات السياسية والتجارية الثنائية والقضايا الإقليمية.

في 17 أبريل، قام وزير الخارجية الإيراني ظريف بزيارة إلى تركيا، وتم في هذا الإطار استقباله من قبل وزير الخارجية التركي، والرئيس أردوغان، ورئيس البرلمان التركي، بعد هذه الزيارة، أجري وزير الخارجية تشاووش أوغلو زيارة عمل إلى مدينة

أصفهان الإيرانية، يومي 20–21 يونيو 2019، وتم خلال اللقاءات على هامش الزيارة تناول مختلف أبعاد علاقات البلدين الثنائية، وتبادل الآراء حول التطورات الإقليمية، والتوقيع على «خطة مشاورات» تقضي بإجراء اتصالات منتظمة بين الأقسام المعنية في وزارتي خارجية البلدين.

أجرى رئيس مكتب رئاسة الجمهورية الإيرانية، الرئيس المشارك للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وتركيا «محمود واعظي»، زيارة إلى تركيا، في 2 أغسطس، وقام واعظي بزيارة أخرى في إطار الاجتماع الـ27 للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وتركيا، الذي نظم في أنقرة خلال الفترة 17–18 سبتمبر، شارك وزير الخارجية تشاووش أوغلو في القمة الثامنة عشرة لحركة عدم الانحياز التي انعقدت في باكو يومي 25–26 أكتوبر، والاجتماع الثلاثي لوزراء الخارجية حول سورية الذي انعقد بمدينة جنيف السويسرية، في 29 أكتوبر، واجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاقتصادي، الذي انعقد في أنطاليا خلال الفترة 8–9 نوفمبر، ونوقشت العلاقات بمناسبة هذه الاجتماعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

خلال عام 2019، بلغ حجم التجارة بين البلدين 4.74 مليار دولار أمريكي، فيما وصل عدد السياح الإيرانيين الذين زاروا تركيا إلى 1.7 مليون، عقب قرار الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران من جانب واحد عبر الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، بذلت جهود من أجل تقليل الآثار السلبية للعقوبات الأمريكية على تجارة تركيا الثنائية مع إيران إلى أدنى مستوى، روحاني الذي التزم الصمت حيال وجود منظمة «بي كا كا/ ب ي د» الإرهابية في المنطقة، على خلفية عملية «نبع السلام»، اقترح التفاهم مع نظام الأسد من أجل الحل، مشدّداً على عبارة «الشعب الكردي»، بدوره أعلن وزير الخارجية جواد ظريف أن حكومة طهران مستعدة للقيام بدور الوسيط بين السلطات التركية والأسد إذا طُلب منها ذلك، ورغم إشارته إلى اتفاق أضنة الذي ينص على التعاون في مكافحة المنظمات الإرهابية بالمنطقة، تجاهل ظريف وجود «بي كا كا/ ب ي د»، واصفاً الكيان الموجود في المنطقة بـ «الشعب الكردي»، كما تم الحديث عن عناصر «بي كا كا» الذين تم تحييدهم في المنطقة، على شكل «المقاتلين الأكراد»، وجهت تركيا التحذيرات اللازمة بسبب موقف إيران الملتبس، على الرغم من رغبة تركيا في تأسيس

علاقات جيدة مع بلدان المنطقة، وانتظارها الدعم في مكافحة الإرهاب، لم يصدر الموقف المتوقع من جارتها الحدودية إيران.

## العلاقات التركية-السورية

لم يكن الربيع العربي سوى ربيع الدول القوية التي تسعى فقط للاستيلاء على احتياطيات الغاز والغاز الطبيعي، لقد أدت الاشتباكات المستمرة منذ ذلك العام إلى مقتل نصف مليون شخص في سورية وهجرة ملايين الناس من وطنهم، كانت هناك مساع لتحويل الحدود التركية-السورية البالغ طولها 911 كم إلى منطقة إرهاب، إن تركيا التي تعرضت لخسائر كبيرة بسبب الإرهاب، تمثلت سياستها الأساسية حيال النزاع السوري في حماية وحدة الأراضي السورية وتلبية المطالب المشروعة للشعب السوري، ولذلك كافحت تركيا ضد «داعش»، و«بي كا كا» وامتدادها السوري «ب ي د/ ي ب ك»، استضافت تركيا السوريين الهاربين من ظلم المنظمات الإرهابية، وهي تواصل من ناحية أخرى مبادراتها الرامية إلى إنهاء الصراع في سورية ومكافحة المنظمات الإرهابية بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي، ولتحقيق هذه الغاية، أطلقت تركيا عملية «درع الفرات»، في 24 أغسطس 2016، وعملية «غصن الزيتون»، في 20 يناير 2018، وعملية «نبع السلام»، في 9 أكتوبر 2019، لمنع وجود المنظمات الإرهابية على حدودها، ووفقاً لما ذُكر، فإن هذه العمليات نفذت بموجب حق الدفاع المشروع عن النفس النابع من المادة (51) لميثاق الأمم المتحدة، حقوق بلادنا النابعة من القانون الدولي، والقرارات المرقمة بـ (1373) عام 2001، و(1624) عام 2005، و(2170) عام 2014، و(2178) عام 2014، و(2249) عام 2015، و(2254) عام 2015، التي اتخذها مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب.

في 28 يناير، استقبل وزير الخارجية تشاووش أوغلو المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، في أنقرة، وتم خلال هذا الاستقبال تبادل الآراء حول آخر التطورات في سورية، وعملية الحل السياسي الرامية إلى إنهاء النزاع السوري، والأعمال المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية، كما تم التأكيد على أن التعاون سيستمر بين تركيا

والأمم المتحدة بشكل متزايد لإنهاء النزاع السوري عبر الطرق السلمية، وفي الفترة بين 12–14 مارس، انعقد مؤتمر بروكسل الثالث تحت عنوان «دعم مستقبل سورية والمنطقة»، في بروكسل، برئاسة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأعلنت الدول المانحة في المؤتمر أنها ستقدم دعماً مالياً بقيمة 6.16 مليار يورو من أجل عام 2019 لبلدان المنطقة التي تستضيف السوريين، بما في ذلك سورية وبلادنا، وفي كلمة خلال المؤتمر، قدّم وزير الخارجية تشاووش أوغلو معلومات حول المساعدات التي تقدمها تركيا للسوريين، وأعرب عن تطلعات بلاده من المجتمع الدولي في إطار تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

خلال الفترة بين 8–9 أبريل 2019، عقد معاون وزير الخارجية التركي سادات أونال لقاءات منفصلة في جنيف مع نظيره الروسي سيرغي فيرشينين، والمبعوث الخاص للرئيس الفرنسي إلى سورية فرانسوا سِينيمو، والمبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، وتناولت هذه اللقاءات المرحلة التي وصلت إليها أعمال تأسيس اللجنة الدستورية، والوضع الأخير في إدلب، ومصير المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وآخر التطورات في شرق الفرات، والإجراءات المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين، وعقدت الجولة الثانية عشرة من اجتماعات أستانة رفيعة المستوى حول الشأن السوري، يومي 25–26 أبريل 2019، في نور سلطان، وتم خلال الاجتماع تناول التطورات الميدانية، وخاصة في إدلب وشرق الفرات، والتشاور بخصوص تشكيل اللجنة الدستورية خلال أقرب وقت بجنيف في سياق الجهود المبذولة بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، كما اتفقت الأطراف على دعوة كل من العراق ولبنان لحضور الجولة القادمة من الاجتماعات رفيعة المستوى حول سورية بصفة مراقب، وفي 1 مايو؛ انعقدت لقاءات مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، والوفد المرافق له، جرى خلالها استعراض المنطقة الآمنة المزمع إقامتها على طول الحدود التركية–السورية، ومصير الوجود الأمريكي في سورية، والتطورات في إدلب والمرحلة التي تم الوصول إليها في العملية السياسية.

تم التوصل إلى اتفاق أولي لإقامة المنطقة الآمنة خلال المباحثات التي جرت في أنقرة مع المسؤولين العسكريين الأمريكيين، في الفترة بين 5–7 أغسطس 2019، إلا أن الولايات المتحدة لم تف بتعهداتها حيال المنطقة الآمنة، إذ إن «ب ي د/ ي ب ك» لم

ينسحب من المنطقة الآمنة المخطط لها، وتم تخصيص مناطق جديدة لهذه المنظمات التي تدعمها الولايات المتحدة، لم تُسحب الأسلحة الثقيلة من قبضة التنظيم الإرهابي، بل على العكس من ذلك استمر شحن الأسلحة الثقيلة، أطلقت القوات المسلحة التركية عملية «نبع السلام»، في 9 أكتوبر 2019، بدعم من الجيش الوطني السوري، من أجل وقف الأعمال الإرهابية المستمرة في شرق الفرات، ونفذت هذه العملية بهدف القضاء على التهديد الإرهابي الموجه ضد تركيا، والمساهمة في الحفاظ على وحدة سورية ووحدة أراضيها، وإنقاذ السكان المحليين من قمع ظلم الإرهابيين، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين السوريين بطريقة آمنة وطواعية، العملية استهدفت فقط العناصر الإرهابية والمخابئ والآليات والمعدات التابعة لهذه العناصر، وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الدولية نشرت أخباراً حول تنفيذ هجمات ضد المدنيين خلال العملية، فإنه تم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تعرض السكان المدنيين للأذى.

لقد انتقل نجاح عملية «نبع السلام» وفق ما هو مخطط له والإنجازات التي تحققت لاحقاً إلى مرحلة مختلفة عقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إلى أنقرة، فبعد الاتفاق المبرم، بتاريخ 17 أكتوبر، أقرت الولايات المتحدة بهواجس تركيا الأمنية المشروعة وشرعية عملية «نبع السلام»، واعترفت بالوضع الراهن الجديد على الأرض، ووافقت على أن تكون المنطقة الآمنة تحت سيطرة تركيا، قبل ساعات قليلة من انتهاء الاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة، قام الرئيس أردوغان بزيارة إلى روسيا، بجانب هذا الاتفاق، تم اعتماد مذكرة تفاهم منفصلة مع روسيا حول تطهير الأراضي السورية من الإرهاب، الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة وروسيا تجلت عبر جهود تركيا الكبيرة في سبيل جعل المنطقة آمنة وخالية من تهديد الإرهاب، لقد منحت هذه الاتفاقات مكانة مرموقة لتركيا في الساحة الدولية، وأتاحَت إمكانية لإثبات قضية تركيا المشروعة للعالم بأسره.

## العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

العلاقات التي أرساها اتفاق الشراكة، في عام 1963، تتعمق أكثر يوماً بعد يوم،

وتواصل تركيا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي بدأت عام 2005، للحصول على العضوية، واتخاذ إجراءات لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة، بعد هذه الجهود، ومع بدء عملية التفاوض في عام 2005، تم فتح 16 من أصل 35 فصلاً، أغلق أحدها لاحقاً بشكل مؤقت، لقد فُتح آخر فصل في عام 2016، وتتواصل اللقاءات رفيعة المستوى في هذا السياق، ولهذه الغاية، انعقد اجتماع الحوار السياسي رفيع المستوى، بتاريخ 22 نوفمبر 2018، في أنقرة، بمشاركة المفوضة السامية فيديريكا موغيريني، ومفوض الاتحاد الأوروبي المسؤول عن مفاوضات التوسع يوهانس هان، وفي 7 يناير؛ قام مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات كريستوس ستيليانيدس بزيارة عمل إلى تركيا، عقد خلالها محادثات رفيعة المستوى، وتناولت هذه المحادثات قضايا التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة.

بتاريخ 15 مارس 2019، انعقد في بروكسل الاجتماع الـ54 لمجلس الشراكة، الذي يعتبر الجهاز الأعلى لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات القائمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، اجتماع مجلس الشراكة الذي يضم أيضاً ممثلي الدول الأعضاء، ناقش مختلف أوجه العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولا سيما مفاوضات الانضمام والمعايير السياسية والمعايير الاقتصادية والمواءمة مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي وعملية إلغاء تأشيرات الدخول وكيفية عمل الاتحاد الجمركي والتعاون المالي، وفي 8–9 أبريل؛ انعقد في بروكسل الاجتماع الـ38 للجنة الاستشارية المشتركة التركية–الأوروبية، التي تأسست بهدف تعزيز التعاون ومأسسة الحوار الاجتماعي والاقتصادي بين الطرفين، هذا الاجتماع عقد بمشاركة منظمات المجتمع المدني بعد فاصل استمر 14 شهراً، وتم خلاله تبادل الآراء حول الوضع العام للعلاقات التركية–الأوروبية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، والفرص المتعلقة بمناخ الاستثمار، كما تم استعرض قضايا مطروحة في أجندة أعمال العلاقات التركية–الأوروبية، مثل عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتحديث الاتحاد الجمركي، وضمان إلغاء تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك.

انعقد اجتماع الحوار السياسي بين تركيا والاتحاد الأوروبي على مستوى المديرين السياسيين في بروكسل، يوم 13 سبتمبر، وتم خلال المحادثات المنعقدة تناول التطورات

المتعلقة بمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومجالات التعاون المالي ما قبل الانضمام؛ مثل الصناديق المالية، وعملية الإعفاء من التأشيرات، وتحديث الاتحاد الجمركي، إلى جانب المجالات الأساسية في التعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ مثل مكافحة الإرهاب والهجرة، والأمن والدفاع، وبتاريخ 9 مايو المصادف ليوم أوروبا، انعقد في أنقرة برئاسة الرئيس أردوغان الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بالإصلاح، وعلى هامش الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي الذي عقد في ستراسبورغ، خلال الفترة 21–24 أكتوبر 2019، أقيمت جلسة حول عملية «نبع السلام»، بتاريخ 23 أكتوبر 2019، وتم بتاريخ 24 أكتوبر 2019 التصويت والموافقة على مشروع قرار بعنوان «عملية تركيا العسكرية في شمال شرق سورية ونتائجها»، وتضمن القرار المتخذ قضايا تتعلق بالتنفيذ الواسع لقرارات حظر الأسلحة الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والعقوبات المستهدفة ضد تركيا، وحظر التأشيرات وفرض بعض العقوبات الاقتصادية، وتجميد المعاملة التفضيلية للمنتجات الزراعية وتعليق الاتحاد الجمركي كآخر خيار، وكما ظهر حتى في هذه العملية التي أطلقتها تركيا بهدف القضاء على خطر الإرهاب، لا يبدو أن التقارب بشأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سيتحقق في وقت قصير.

# ثالثاً: الاقتصاد

## التقييم العام للاقتصاد التركي

دخلت تركيا مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية بعد عام 2016؛ بسبب تأثير الأزمات التي جرت خلال عام 2008 في الاقتصاد العالمي، وهجمات المضاربة بالدولار ضدها، إلا أن علامات الهدوء في الأسواق العالمية خلال عام 2019 مع التطورات العالمية تطورت بمساهمات حيال تحسن الاقتصاد التركي، كانت تركيا واحدة من الدول التي قدمت الأداء الأضعف بين الاقتصادات الناشئة خلال الربع الأول من عام 2019، لكن الانكماش الاقتصادي وسط العام انخفض أكثر في أواخر العام نتيجة تأثير الانتعاش المعتدل خلال الربع الأول، ساهم مستوى أسعار الصرف والضعف الاقتصادي على الصعيد العالمي، في خفض عجز التجارة الخارجية والحساب الجاري، وأدت التدابير الاقتصادية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية والسياسات النقدية المشددة للبنك المركزي إلى تحسن في معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك، تشير الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد إلى أن التضخم السنوي سيستمر في الانخفاض، وأدى ارتفاع قيمة الليرة التركية خلال يونيو إلى حدوث انخفاض واضح في أسعار الفائدة أيضاً، وقد تولدت آثار إيجابية لصالح تركيا من الناحية الاقتصادية على خلفية قرار عزل محافظ البنك المركزي التركي مراد تشتين قايا، ونقل بطاريات «S-400» إلى الأراضي التركية عقب التوتر الذي حدث مع الولايات المتحدة، وذلك بفضل الموقع الحازم الذي تحلت به تركيا اقتصادياً وسياسياً، ورغم جميع المشكلات التي وقعت، تشير التقديرات إلى أن جهود تركيا لاتباع سياسات اقتصادية مستقرة ستنعكس عليها بشكل إيجابي خلال عام 2020.

## الكفاح في شرق البحر الأبيض المتوسط

بعد الإعلان عن احتواء شرق البحر الأبيض المتوسط على احتياطي 1.7 مليار برميل من النفط، و3.45 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بدأت الدول المطلة على المنطقة وإدارة قبرص الرومية بعقد اتفاقيات حول المناطق الخالصة، أولى هذه الاتفاقيات التي

وصفتها تركيا بأنها غير قانونية، وقعت عام 2003 بين الطرف الرومي ومصر، قامت إدارة جنوب قبرص الرومية من جانب واحد بتقسيم المنطقة إلى 13 قطعة عبر اتفاقيات ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المزعومة التي وقعتها مع مصر في عام 2003، ولبنان في عام 2007، وإسرائيل في عام 2010، متجاهلة جمهورية شمال قبرص التركية وتركيا التي تمتلك أطول شريط ساحلي في شرق البحر الأبيض المتوسط، ورداً على ذلك، منحت تركيا مؤسسة البترول التركية رخصة للتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في المناطق التي حددتها شمال وشرق الجزيرة، بدأت الأزمة تتصاعد بعد أن أعلنت شركة الطاقة الأمريكية العملاقة إكسون موبيل، وهي واحدة من الشركات التي سمحت لها الإدارة الرومية بالتنقيب، أنها حققت في نهاية عام 2018 ثالث أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي بالعالم خلال العامين الماضيين، قبالة سواحل قبرص، إن القيام بأعمال التنقيب في شرق المتوسط مهم للغاية بالنسبة إلى تركيا من حيث سعيها للحد من التبعية على الصعيد الاقتصادي، وذلك باعتبارها تستورد حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا وإيران وأذربيجان ودول أخرى.

صدرت ردود فعل مختلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا حيال أعمال التنقيب التركية هذه، واتخذ الاتحاد الأوروبي في هذا السياق قرارات بشأن تعليق مفاوضات اتفاقية النقل الجوي الشاملة مع تركيا، وإجراء تخفيض في الصناديق المالية البالغ قيمتها 145.8 مليون يورو والمتوقع تقديمها لتركيا حتى عام 2020، وفيما اعتبرت الولايات المتحدة أنشطة التنقيب التركية «عملاً استفزازياً»، قالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان: «نتابع بقلق تطور الأوضاع في المنطقة، بعد الأنباء عن دخول سفينة تنقيب تركية أخرى إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، نعتقد أن انتهاك سيادة قبرص لا يمكن أن يساهم في تهيئة الظروف لحل دائم وعادل وقابل للتطبيق للقضية القبرصية».

بدأت تركيا بالتنقيب لأول مرة شرق البحر الأبيض المتوسط، في أبريل 2017، عبر إرسال سفينة المسح السيزمي خير الدين بربروس باشا، وفي مايو 2019، قامت بإرسال سفينة الحفر الأولى فاتح إلى المنطقة للقيام بأنشطة تنقيب، وفيما بعد، أرسلت سفينة الحفر «ياووز» في يونيو، أمّا بعد قرار الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على أنشطة

التنقيب التركية في شرق المتوسط، تم إرسال سفينة المسح السيزمي أوروتش رئيس إلى البحر الأبيض المتوسط، وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو ردّ على تصريحات الاتحاد الأوروبي حول اعتزامه فرض العقوبات، قائلاً: «إذا اتخذتم مثل هذه قرارات ضد تركيا، سنزيد أنشطتنا، وسنرسل السفينة الرابعة أيضاً في أقرب وقت»، كما قال تشاووش أوغلو: إنه «لا حاجة لأخذ عقوبات الاتحاد الأوروبي على محمل الجد»، وكما يتضح من موقف تركيا، فإن أنشطة التنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط ستتواصل دون انقطاع، ولن يتم تسليم المكاسب التي هي من حق تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية إلى البلدان التي لا حق لها فيها.

# الحالة الإيرانية 2019

مجموعة التفكير الإستراتيجي

د. محمد أبو سعدة

المختص في سياسات الشرق الأوسط

# مقدمة

**يشكل هذا التقرير محاولة لرصد أبرز الأحداث والوقائع التي شهدتها الجمهورية الإيرانية خلال العام 2019، خاصة تلك المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويهدف هذا التقرير إلى توفير معطيات تراكمية للوصول إلى قراءة استشرافية لمآلات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إيران، وذلك في ضوء المتغيرات الموضوعية، وسوف يستند التقرير إلى نظرية الأمن الإنساني لباري بوزان (Barry Buzan)، أحد أبرز المختصين في دراسات العلاقات الدولية والأمنية، وهو من يعرف الأمن بأنه «العمل على التحرر من التهديد»، وقد قسم بوزان نظريته إلى خمسة أبعاد (عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أمني)، وعليه فقد تم تقسيم التقرير إلى أربعة مستويات، وذلك على النحو التالي:**

## أولاً: على المستوى السياسي

بات من الواضح أن علي خامنئي، المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، منذ عام 1989، يواجه تحديات كبيرة مع بلوغه العام 78 من عمره، بعد أن وجد نفسه أمام تحديات متزايدة، فقد تبدو الجمهورية الإيرانية قوية في أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط، إلا أنها في الغالب أصبحت أضعف من الداخل[1]، وهذا ربما ما دفع رضا بهلوي، ابن الشاه الإيراني الأخير محمد رضا بهلوي، بالتصريح: إن المجتمع الإيراني قريب من «لحظة الاشتعال» مثلما حصل قبل قيام الثورة الإسلامية عام 1979، فقد أكد رضا بهلوي في

(1) على رضا نادر، مستقبل إيران السياسي غير المؤكد، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ النشر 15-2-2018م، https://0i.is/06RX

مقابلة مع «راديو فردا»، من منفاه في واشنطن، أن الحكومة في طهران تقترب من الانهيار، وأضاف أن الوضع الحالي في إيران شبيه لما كان عليه عام 1979، عندما غادر والده إيران وسط اضطرابات عنيفة[1].

ما سبق يأتي في سياق المظاهرات شبه الدورية التي تشهدها بعض المدن الإيرانية الآخذ منحنى تصاعدياً، التي كان آخرها ثورات ضد النفوذ الإيراني في كل من العراق ولبنان، التي يميل فيها المتظاهرون إلى رفض النظام السياسي ككل، مستخدمين شعارات تعكس الاعتقاد الشائع بأن النظام معطّل، وأن القيادات الكبيرة في إيران والحاشية القريبة منهم هم المستفيدون، في حين يعاني الناس العاديون وتتدهور الخدمات الحيوية لهم، فعلى مدى عقود، اكتسب النظام قوة كبيرة من توجيه السخط الجماهيري نحو الحملات الانتخابية، سواء لدعم الإصلاحيين أو الشعبويين، ومع ذلك، فيبدو أن هذا النهج قد وصل إلى نهايته، فهناك القليل من الدلائل على الاهتمام الشعبي بالانتخابات البرلمانية القادمة في شباط/ فبراير 2020، أو الانتخابات الرئاسية في عام 2021[2].

فقد جرت احتجاجات في معظم أنحاء إيران (طهران ومشهد وأصفهان وتبريز وشيراز وسندندج وكرج وعدة مدن في محافظة خوزستان الغنية بالنفط في جنوب غرب إيران)، منذ 15 نوفمبر 2019، وقد أضرم المتظاهرون النار في محطات الوقود والبنوك والمباني العامة، وأغلقوا الطرق؛ ما جعل قوات الأمن تعزز انتشارها في المدن المركزية قبل الاحتجاجات، بهدف تفريق المظاهرات، واعتباراً من 16 نوفمبر، تم حظر الوصول إلى الإنترنت بالكامل تقريباً، وجاءت تلك المظاهرات في أعقاب قرار الحكومة زيادة أسعار البنزين بشكل حاد، وتقليل استهلاكه، هذه القرارات تعكس شدة الأزمة الاقتصادية التي تواجه إيران بعد إعادة فرض العقوبات؛ ما قد يؤدي إلى إضعاف الوضع العام والسياسي المهزوز، إلا أن النظام الإيراني يتمتع بقدرات قمع كبيرة ويكون مستعداً لاستخدامها إذا لزم الأمر، وتعتبر الاحتجاجات الحالية هي الأخطر في إيران منذ موجة الاحتجاجات في ديسمبر 2017 – يناير 2018، فعلى الرغم من أن دافع الاحتجاجات اقتصادي، فإن

(1) موقع الحرة، بهلوي: النظام الإيراني على حافة الانهيار، تاريخ النشر، 13-2-2019م، https://0i.is/AcmI

(2) باتريك كلاوسون، مهدي خلجي، وفرزين نديمي،احتجاجات البنزين في إيران: نظام لا يحظى بشعبية ولكنه مرن، معهد واشنطن، 18-11-2019م، https://0i.is/7S6f

هناك دعوات ذات طبيعة سياسية ومعادية للمؤسسة الحاكمة، فقد انتقدت الحشود المرشد الأعلى علي خامنئي، والرئيس حسن روحاني، وكذلك أنشطة النظام الإيراني خارج حدود البلاد، التي تسببت في خسائر اقتصادية فادحة على حساب التخفيف من محنة المواطنين الإيرانيين، وقد بررت السلطات الإيرانية بدءاً من المرشد الأعلى خامنئي، والرئيس روحاني، تفسير رفع أسعار الوقود بأنها سوف تقدم خدمات لعدد 18 مليون عائلة محتاجة[1].

أما على صعيد علاقات إيران الخارجية الدولية، فبعد مرور العام الأول الذي أعقب تخلي الولايات المتحدة عن «خطة العمل الشاملة المشتركة»، بدت طهران مكتفية بالتريث حتى انتهاء ولاية إدارة ترمب، ورداً على تصاعد الضغط الأمريكي، حاولت إيران التودد إلى الدول الأوروبية لحملها على تحدي العقوبات الأمريكية الثانوية، التي عاقبت الشركات الأجنبية على تعاملها مع المصارف الإيرانية، ولكنها سمحت لفترة من الوقت ببيع النفط الإيراني، ولكن حين ازدادت جدية الولايات المتحدة بشأن القضاء كلياً على صادرات النفط الإيرانية، غيّرت إيران إستراتيجيتها، فخلال الأشهر الستة الماضية، اتخذت طهران أربع خطوات تدريجية لتوسيع أنشطتها النووية، وكانت كل خطوة تهدف إلى خرق واحد أو أكثر من الشروط الأصلية المنصوص عليها في «خطة العمل الشاملة المشتركة»، ففي 8 مايو، أعلنت إيران أنها لن تلتزم بعد الآن بالحد الذي تفرضه الخطة على مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب، وبعد ذلك في 7 يوليو، أشار المسؤولون الإيرانيون إلى أنهم سيرفعون نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 4.5 % ليتخطوا بذلك سقف التخصيب المنصوص عليه في «الاتفاق النووي» والبالغ 3.67 %، ثم في 6 سبتمبر أشار المسؤولون الإيرانيون إلى أنهم سيسرّعون أعمال البحث والتطوير فيما يتعلق بأجهزة الطرد المركزي المتقدمة، الأمر الذي سيمكّن إيران في النهاية من تخصيب اليورانيوم بوتيرة أسرع وبعدد أقل من أجهزة الطرد المركزي؛ وبالتالي في منشآت أصغر حجماً يسهل إخفاؤها بصورة أكبر مما يتطلب منها حالياً، وأخيراً في 9 نوفمبر، أعلنت إيران أنها استأنفت تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو النووية التحت أرضية، علماً أن التصعيد النووي الأخير الذي قامت به إيران أطلق المزيد من أجراس الإنذار، والسبب في

(1) Raz Zimmt, The Gasoline Protests in Iran: Initial Assessments and Implications,The Institute for national security studies, No. 1228, November 18, 2019. https://0i.is/UbNW

كون منشأة فوردو لتخصيب اليورانيوم مثيرة للجدل هو أنها مصممة لتجنب انكشافها وتعرضها للهجوم، وبعد أيام قليلة من إعلان إيران أنها ستستأنف التخصيب في تلك المنشأة، أكّد مسؤول إيراني أن طهران تراجعت عن الالتزام الذي تعهدت به في «خطة العمل الشاملة المشتركة» بتحويل المنشأة إلى مركز للأبحاث الفيزيائية، كما هدّد المسؤول بإيقاف الجهود الإيرانية للحد من خطر الانتشار الذي يسببه مفاعلها النووي العامل بالماء الثقيل في آراك، فضلاً عن ذلك، تشير المعلومات التي كشفت عنها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إلى ارتفاع معدل تخصيب اليورانيوم في إيران –الذي كان سابقاً أعلى من السقف المحدد في «الاتفاق النووي» ولكن أقل بكثير من الإمكانيات الإيرانية– وبذلك تقلصت المدة اللازمة المقدّرة لتخطي إيران العتبة النووية من 8–12 شهراً إلى 6–10 أشهر، وهذا أيضاً وفقاً لـ«معهد العلوم والأمن الدولي»، لم يبدر عن الأطراف الأوروبية الموقعة على «خطة العمل الشاملة المشتركة» –أي الاتحاد الأوروبي وما يعرف بالثلاثية الأوروبية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة– ردّ فعل يُذكر على الخطوات الإيرانية المتكررة باستثناء إدانتها، ويعود ذلك جزئياً إلى أن هذه الأطراف تلقي اللوم على الولايات المتحدة لإشعالها فتيل الأزمة عبر انسحابها من «الاتفاق النووي»، إلى جانب أملها بإنقاذ الاتفاق وخشيتها من ألا تؤدي العقوبات إلّا إلى المزيد من التصعيد الإيراني[1].

أما في الملف السوري، فقد ظهرت توترات متأصلة بين روسيا وإيران فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني العسكري في سورية، فإيران ترغب في توجد عسكري موحد لها في سورية كهدف إستراتيجي، رغم كل الصعوبات التي تواجهها وبالتحديد الهجمات العسكرية الإسرائيلية، كما تسعى إيران للتوسط بين سورية وتركيا من أجل إنشاء تحالف إقليمي جديد ثلاثي الأطراف تحت رعايتها، لذا فإن طهران تحاول إقناع دمشق بضرورة إقامة علاقات معقولة مع جيرانها العراق وتركيا ولبنان[2]، فإن التوجه الإيراني الإقليمي عموماً وسورية على وجه الخصوص يواجه العديد من العقبات تتمثل في أولاً: إسرائيل مصممة على منع إنشاء معقل إيراني في سورية، وذلك من خلال استهداف التواجد

(1) مايكل سينغ، اتفاق أفضل مع إيران في متناول اليد، معهد واشنطن، تاريخ النشر، 15–11–2019م
OtKT/si.i0//:sptth ،

(2) Udi Dekel, Carmit Valensi, Russia and Iran: Is the Syrian Honeymoon Over?, The Institute for national security studies, No. 1171, May 27, 2019,https://0i.is/9j56/

الإيراني في سورية والعراق، ثانياً: كلما استقر نظام الأسد، زادت الخلافات بين روسيا وإيران، خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب العسكرية والاقتصادية، كمحاولات روسيا منع إيران من استثماراتها في الفوسفات وخدمات تشغيل الهاتف المحمول، ثالثاً: هناك داخل سورية نفسها معارضة لوجود إيران، خاصة من جانب السنة، وأيضاً من بعض الكيانات العلوية[1].

في منطقة الخليج العربي إيران باتت ترسل العديد من الرسائل لخصومها مفادها أن إيران لن تتضرر اقتصادياً وسياسياً وحدها، فقد كانت أهم تلك الرسائل هجوم 14 سبتمبر 2019، على منشآت النفط الرئيسة في المملكة العربية السعودية، وقد جاءت تلك الضربة العسكرية في ظل جهد سعودي إيراني متبادل بهدف تخفيف التوتر بين البلدين[2]، وترجع الرغبة السعودية الإيرانية لتخفيف حدة التوتر، لعدة أسباب أهمها أن المملكة العربية السعودية تعلم جيداً حجم الإمكانيات العسكرية التي تمتلكها إيران، إضافة إلى أن السعودية ونتيجة لمواقف سابقة بدأ يتسلل لقادتها السياسيين عدم وجود جدية حقيقية لدى الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لإيران، كما أن إيران تعلم تماماً أن لا قدرة عسكرية لها في مواجهة إقليم غاضب من سياساتها، خاصة

(1)Ephraim Kam, Iranian Stakes in Syria, The Institute for national security studies, November 12, 2019, https://0i.is/6ijP/

(2) Yoel Guzansky, Sima Shine, A Possible Thaw in Iranian-Saudi Tensions: Ramifications for the Region and for Israel, No. 1222, November 3, 2019, https://0i.is/ux2H

وأنه مدعوم عسكرياً من القوى العالمية الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية).

في ختام هذه الفقرة، لا بد من الإشارة إلى أن أزمة اختيار خليفة للمرشد الإيراني الحالي لا تزال قائمة، كما أن أداء الحكومة الإيرانية في الداخل الإيراني محل سخط شعبي كبير، بينما الأداء الإيراني إقليمياً يواجه تحديدات صعبة، وعليه يمكن وصف أداء السياسة الداخلية الإيرانية بـ «العاجز»، بينما أداء سياستها الخارجية «إستراتيجي» رغم الصعاب.

## ثانياً: على المستوى الاقتصادي

بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على إيران، تأثر قطاع تصدير النفط الإيراني كثيراً، بعد أن أوقفت 8 دول مواصلة شراء النفط الإيراني، وكانت النتيجة انخفاضاً آخر على الصادرات النفطية الإيرانية، ووفقاً لتقديرات مختلفة، فقد انخفضت صادرات النفط الإيراني من 2.8 مليون برميل يومياً، في يونيو 2018، أصبحت صادرات النفط الإيرانية ما بين 300000– 800000 برميل يومياً، وهو مستوى

غير مسبوق منذ الحرب الإيرانية العراقية[1]، كما تتطلع الإدارة الأمريكية إلى إنهاء مشتريات العراق من الطاقة من إيران، على الرغم من اعتماد بغداد الكبير على واردات الغاز والكهرباء من إيران، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع دول الخليج على أن تصبح بديلاً لإيران[2].

كما توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل البطالة في إيران عام 2019 من 13.9% في عام 2018 إلى 15.4 %، وأنه سيستمر في الزيادة إلى 19.4 % في عام 2024، علماً أن معدل البطالة بين الشباب هو أعلى بنسبة حوالي 30%، معظمهم من الشباب خريجي الجامعات بنسبة تتراوح بين 40 و50 %[3]، أما التحدي الثاني الذي تواجهه السلطات الإيرانية فهو معدل التضخم، الذي يبلغ حالياً 40.4 %[4].

التحديات الاقتصادية التي تعاني منها إيران جعلتها تسعى إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة لها، فقد

(1) Raz Zimmt, Tomer Fadlon, The Economic Crisis and the Protest Movement in Iran: One Year after the Renewal of Sanctions, The Institute for national security studies, No. 1208, August 28, 2019, https://0i.is/nOOI

(2) Eldad Shavit, Sima Shine, Iraq, the United States, and the Iranian Factor, The Institute for national security studies, No. 1138, February 19, 2019, https://0i.is/QFUt

(3) Raz Zimmt, Tomer Fadlon, The Economic Crisis and the Protest Movement in Iran: One Year after the Renewal of Sanctions.

(4) Sima Shine, Iran Attempts to Stand Firm in the Face of US Pressures, The Institute for national security studies ,No. 1212, September 5, 2019, https://0i.is/9VeC/

أجرت إيران اتصالات تهدف إلى تنشيط تجارة القمح مع كازاخستان وروسيا، وتعزيز التجارة مع باكستان، وتعزيز طرق النقل مع جورجيا، بالإضافة إلى مشاريع في الكهرباء مع أفغانستان[1]، كما أجبر الانخفاض الحاد في إيرادات الدولة من النفط الحكومة الإيرانية على إعادة فتح ميزانية الدولة واتخاذ سلسلة من الخطوات للحد من العجز، مثل سحب أكثر من 10 مليارات دولار من صندوق التنمية الوطنية، بهدف الحفاظ على بعض عائدات النفط لمنع صدمات السوق بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وسحب عشرات المليارات من الدولارات من احتياطيات العملات الأجنبية[2].

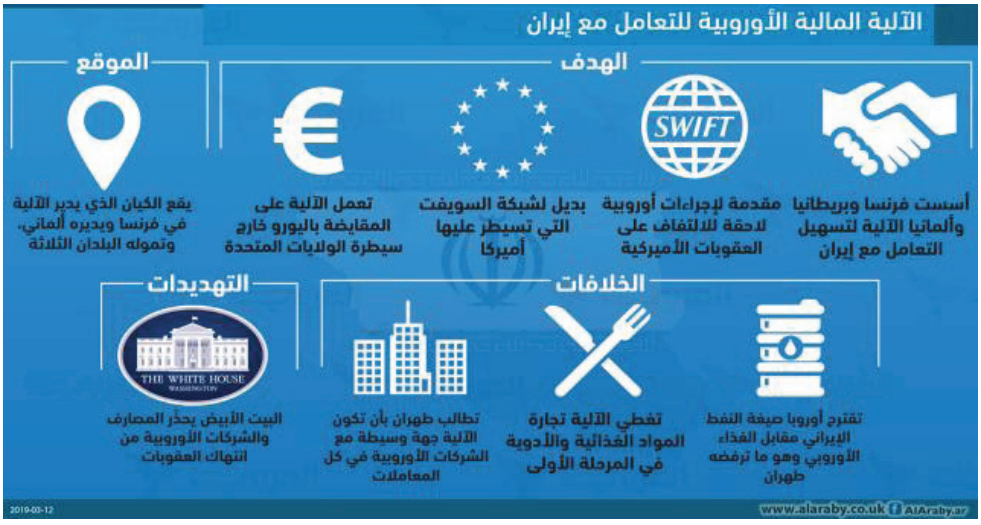


مؤخراً وبالتحديد في ديسمبر 2019، رحّبت باريس ولندن وبرلين بانضمام 6 دول أوروبية جديدة إلى آلية دعم التبادلات التجارية مع إيران، والمعروفة باسم «إنستكس» التي أنشئت مطلع عام 2019 للالتفاف على العقوبات الأمريكية بتجنب استعمال الدولار، وقد جاء في بيان مشترك للدول الثلاث 2019/12/1، أن «فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بصفتها مؤسِّسة ومساهمة في إنستكس (آلية دعم التبادلات التجارية) ترحّب بحرارة بقرار حكومات بلجيكا والدنمارك وفنلندا والنرويج وهولندا والسويد الانضمام إلى

(1) Ibid.
(2) Raz Zimmt, The Gasoline Protests in Iran: Initial Assessments and Implications.

«إنستكس» بصفة دول مساهمة»، وأكدت الدول الثلاث أن موجة الانضمام إلى آلية المقايضة التجارية «تعزز إنستكس، وتشكل دليلاً على جهود الأوروبيين لتسهيل التبادل التجاري المشروع بين أوروبا وإيران، وتسلّط الضوء على تمسّكنا المستمر» بالإتفاق النووي المبرم مع إيران في عام 2015[1].

في ختام هذه الفقرة، نستطيع تلخيص الوضع الاقتصادي في إيران من خلال ما رصدته وكالة «رويترز» لحالة الوضع الاقتصادي في إيران لفترة أسبوع فقط من العام 2019، الذي امتد من 25–31 يوليو من العام 2019، الذي جاء فيه أن صادرات النفط الإيراني تراجعت في يوليو إلى 100 ألف برميل في اليوم، مقارنة بـ2.5 مليون برميل منذ عام، وهذا مؤشر كبير على مدى الصعوبات التي تواجه الاقتصاد في إيران.

## ثالثاً: المستوى الأمني

أهم التحديات الداخلية التي تواجه إيران تتمثل أولاً في التحديات البيئية الكبيرة، خاصة تلك المتعلقة في مجال تلوث البيئة وهجوم الغبار والرمال الصحراوية وانحصار الغطاء النباتي، هذا إلى جانب شح في المخزون المائي نتيجة لانخفاض معدل هطول الأمطار، هذا بالإضافة إلى تحديات أمنية أخرى كتواجد جماعات مسلحة في معظم المناطق الحدودية لإيران، التي تترصد الفرصة المناسبة للانقضاض على الحكومة داخل البلاد بأي شكل من الأشكال، وما يزيد من خطورة التهديد أن دولاً معادية لإيران بدأت تمويل المجموعات المعارضة بشكل سخي جداً خلال الآونة الأخيرة، الإشكالية الأخطر على إيران أمنياً هي امتلاك المعارضين الإيرانيين خارج البلاد لوسائل إعلام فضائية وشبكات تواصل اجتماعي قوية جداً تؤثر على الداخل الإيراني بشكل كبير[2]، حيث تحرص وسائل الإعلام الإيرانية المعارضة للحكومة، في تسليط الضوء على الإشكاليات التي تعاني منها إيران في الداخل، مع إرجاع كافة الإشكاليات التي تعاني منها إيران إلى

(1) موقع العربي الجديد، 6 دول أوروبية تنضم لآلية «إنستكس» للتبادل التجاري مع إيران، تاريخ النشر 1–12–2019م.
https://0i.is/enWO

(2) عماد آبشناس، إيران في 2018: تحديات تثقل كاهل النظام والمجتمع، مركز الجزيرة للدراسات، 4–2–2018م،
https://0i.is/HCnd

وجود عجز وإخفاقات في أداء الحكومة الإيرانية، وهو ما يفسر زيادة عدد التظاهرات في العامين السابقين بالداخل الإيراني.

أما التحدي الأمني الخارجي لإيران فيتمثل في خطوة لم تكن مفاجئة لإيران، وهي قيام واشنطن بإرسال تعزيزات عسكرية ضخمة إلى منطقة الشرق الأوسط ضمّت حاملة الطائرات «أبراهام لنكولن»، و5 سفن حربية أخرى، ونشرت قاذفات إستراتيجية من طراز «بي 52» في قاعدة العديد القطرية التي يتمركز فيها نحو 10 آلاف جندي أمريكي، كما أعادت الولايات المتحدة الامريكية نشر بطاريات صواريخ باتريوت، كما قامت بتعزيز قواتها بسفينة هجومية برمائية، الاستعراض الكبير لقوة الولايات المتحدة لم يقف عند هذا الحد، فهناك شبكة واسعة من القواعد العسكرية متمركزة في المنطقة منذ حرب الخليج الأولى عام 1991، من ضمنها قاعدة للأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، ومقر الجيش الأمريكي الثالث في الكويت الذي يوجد فيه 16 ألف جندي أمريكي، وقوات أخرى في قاعدة الظفرة في الإمارات فيها حوالي 5 آلاف جندي، إلى جانب قواتها الخاصة في اليمن، هذا بالإضافة إلى أن لديها اتفاقية لاستخدام موانئ ومرافق ومطارات عُمانية، وإذا كان ما سبق يعتبر خطوات تقليدية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد خصومها، إلا أن الضربة الأمنية الأكبر التي وجهتها أمريكا لإيران هي ما يمكن تسميته بـ «الحصار الأمني والعسكري» بعد تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية، ما اعتبرت ضربة مؤلمة للنظام الإيراني، حيث يسيطر الحرس الثوري على مفاصل الدولة الإيرانية، إضافة إلى حيازته ما يقارب ثلث الاقتصاد الإيراني[1].

الموقف الأمريكي تبعه موقف من دول الاتحاد الأوروبي بعد أن اعتبرت مديرية الأمن الداخلي، التابعة لوزارة الداخلية الإيرانية، منظمة إرهابية، بعد اتهامها بتورطها في نشاط عنيف وإرهابي في أوروبا، جاء هذا الإعلان في أعقاب تقارير تحدثت عن هجوم سيبراني نفذته مجموعة «رانا»، المجموعة التي تعمل لصالح وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، على أكثر من 200 هدف في عشرات البلدان من أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا، وفي قطاعات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والحكومية وتكنولوجيا

(1) محمود عثمان، انعكاسات الصراع الأمريكي الإيراني على مستقبل الشرق الأوسط، وكالة الأناضول، تاريخ النشر، 22-5-2019م، https://0i.is/0wpb

المعلومات، وتعتبر مجموعة «رانا» واحدة من أهم وأكبر المجموعات الإلكترونية التي تديرها إيران في السنوات الأخيرة[1].

في ختام هذه الفقرة، التحركات الأمنية لإيران لا يمكن اختزالها في الأمن السيبراني المتقدم، الذي تعتبر إيران من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تقدماً فيه، ولا حتى بالدور الأمني لإيران في عدد من الدول الإقليمية كالعراق ولبنان وسورية واليمن والسودان وفلسطين، إلا أن إيران نشطة في عدد من دول أفريقية ودول من قارة أمريكا الجنوبية.

## رابعاً: المستوى الاجتماعي

يبدأ العام الدراسي الجديد للعام 2019 في إيران بدخول 15 مليون طالب إلى المدارس، في حين سئمت مجتمعات التعليم والجامعات من حالة الاقتصاد والمجتمع القاسية[2]، ووفقاً لقوانين اليونسكو، إذا كان أحد الأطفال خارج بيئة التعليم، وفي سن 6 إلى 18، فسيُعتبر محروماً من التعليم، ووفقاً لآخر الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الإيراني، فإن عدد الأطفال الإيرانيين المحرومين من التعليم والأميين في العام 2019 حوالي 3.5 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في البلاد، وأن غالبية أُسر الـ14 مليون طالب تعيش تحت خط الفقر، وأقل من 1 % من أسر الطلاب هي لكبار المسؤولين وأصحاب المناصب العليا في الدولة، وهم فقط من لديهم القدرة على شراء المستلزمات المدرسية، ويعتبر نقص الأبنية المدرسية (قاعات الدراسة أو الصفوف) أحد أهم أسباب حرمان الملايين من الأطفال الإيرانيين من التعليم، وهذا النقص الحاد ليس مقتصراً على مدينة أو محافظة بعينها، بل يشكل ظاهرة عامة في كل أنحاء إيران، فقد صرح المدير العام لدائرة التربية والتعليم في محافظة طهران، في لقاء صحفي، حول نقص المعلمين في محافظة طهران مع بدء العام الدراسي 2019، قائلاً: إن مدارس طهران وحدها تعاني من نقص 10 آلاف معلم لشهر أكتوبر 2019، كما صرح مسؤول حكومي في قزوين أن 1750 قاعة دراسية بحاجة إلى التجديد، و1340 قاعة بحاجة إلى إعادة بناء، في الوقت

(1) هدى الحسيني،ما لا تعرفونه عن حروب إيران الإلكترونية!، موقع العربية، 27-9-2019م، https://0i.is/fWrS

(2) IRAN HRM HUMAN RIGHTS MONITOR , Repressive State and Low Quality of Education in Iran, September 22, 2019, https://0i.is/x0YP

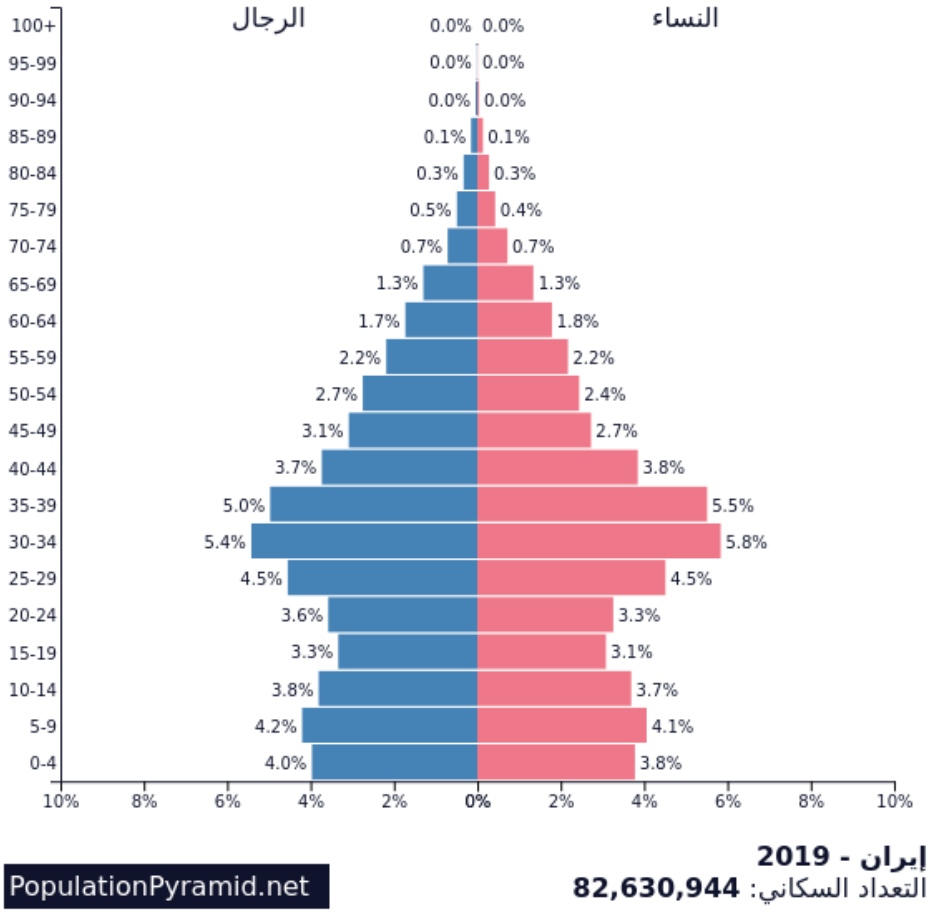


نفسه، قال مدير التعليم في بوروجرد: إن أكثر من 400 قاعة دراسية أو صف في المدينة بحاجة إلى عناية جادة، معتبراً أن 60 % من المدارس في بوروجرد بحالة سيئة، بينما أشار المدير العام للتعليم في محافظة البرز إلى أن المحافظة تحتاج إلى 7 آلاف قاعة دراسية، وتحدث عن الحاجة إلى هدم وتجديد 200 مدرسة، وأضاف أن العديد من المدارس غير الحكومية (الخاصة) تعمل في منازل سكنية وتفتقر إلى المقاييس المعتمدة، مشيراً إلى أن مدارس المحافظة تعاني من اكتظاظ الطلاب في الصفوف الدراسية، حيث معدل عدد الطلاب في المحافظة حوالي 35 – 40 طالباً في العديد من الفصول الدراسية، التي

يجب أن يكون 24 طالباً، كما أقر المدير العام للتعليم في محافظة خراسان الجنوبية أن المحافظة تعاني من نقص وبحاجة إلى 420 قاعة دراسية[1].

سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية في إيران، عززت في هجرة عدد كبير من الإيرانيين، فعلى الرغم من التعتيم الإيراني الرسمي حول عدد المهاجرين الإيرانيين، فإن دراسة للحكومة الأمريكية في مارس 2019، أفادت أن واحداً من بين أربعة إيرانيين يغادر بلده عندما تتاح له الإمكانية، والسبب، حسب الدراسة الأمريكية، هو الأمل في الحصول على حريات اجتماعية ودينية وآفاق أفضل في الحصول على العمل[2].

(1) موقع منظمة مجاهدين خلق الإيرانية، الوضع التعليمي في بدء العام الدراسي الجديد في إيران
https://0i.is/4az

(2) موقع DW، شباب إيران.. مستقبل بلا آفاق والبديل هو الهجرة. https://0i.is/tvsP

# تحليل وتفسير للمتغيرات السياسية والتوقعات المستقبلية للعام 2020

## أولاً: سياسياً

على صعيد الوضع الداخلي، من الصعب التنبؤ باحتمالية سقوط النظام السياسي الإيراني نتيجة للاحتجاجات القائمة في البلاد، وذلك يرجع لعده أسباب، أهمها أن إيران دولة قمعية وقادرة على التعامل مع الاحتجاجات بوسائل عنيفة قادرة على إخمادها، كما أن التركيبة الاجتماعية في إيران تنقسم إلى عده أقسام، منها جيل الثورة القديم والجديد، وأبناء الأقليات، والمواطن العادي، والمتمرد، وعليه؛ فإن نصف الشعب الإيراني بشكل أو بآخر يساند النظام الإيراني، هذا بالإضافة إلى الصبغة الدينية للنظام السياسي في إيران التي تجعل التعدي على رموز البلاد السياسيين انتهاكاً يمس السلطة الدينية أيضاً، كما أن النظام يستطيع أن يوظف خلافاته مع إسرائيل وأمريكا في قمع المظاهرات وتخوين القائمين عليها، انطلاقاً أن من يطالب بإسقاط الحكومة الإيرانية الحالية يعتبر تواطؤاً مع المخططات الأمريكية والإسرائيلية، علماً أن الاحتجاجات الحالية في إيران قد زادت من إحساس النظام الإيراني بأنه يتعرض للتهديد، خاصة في أعقاب تزامن الاحتجاجات الداخلية مع الاحتجاجات الإقليمية المستمرة في العراق ولبنان.

ونظراً لحالة الظروف الاقتصادية الصعبة في إيران، وحالة العداء الإيراني الأمريكي، فإن الاحتجاجات في إيران من المتوقع تواصلها في الأعوام القادمة، لذا فإن النظام الإيراني يستعد لاحتمال تجدد وتزايد الاحتجاجات، وبالتالي من خلال امتلاك أساليب وقدرات ردع جديدة يستخدمها إذا لزم الأمر.

في الختام، تواجه السلطات الإيرانية اليوم معضلة معقدة، فهي ملتزمة بتدابير التقشف والكفاءة الاقتصادية من أجل تقليل العجز في الميزانية وتوفير استجابة لآثار العقوبات؛ ما قد تؤدي هذه التدابير إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية وتكثيف الاحتجاج الشعبي، خاصة وأن القيادة الإيرانية في هذه المرحلة على الأقل لا تنوي الخضوع لمطالب الإدارة الأمريكية، أو أنها ستغير تقييمها بأنها تستطيع مواصلة جهودها لشراء الوقت،

على الأقل حتى الرئاسة الأمريكية المقبلة (الانتخابات في نوفمبر 2020).

أما على صعيد الوضع الخارجي؛ دولياً، فإن مسألة إعلان حرب أمريكية على إيران أمر ليس سهلاً، وذلك نتيجة لإدراك الإدارة الأمريكية أن كل القوى الدولية، من روسيا والصين إلى الاتحاد الأوروبي ومعظم أمريكا اللاتينية وأفريقيا، لا تحبذ سياسات دونالد ترمب تجاه إيران، بل تمقتها وترفضها، كما تعلم طهران أن حظوظها أمام هذا الحجم الهائل من القواعد والمعدات والترسانة الأمريكية في أي مواجهة عسكرية مباشرة مع أمريكا ضعيفة جداً، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الحصار وأثر العقوبات الاقتصاديّة المتراكمة على إيران، فإن الحرب لا يمكن أن تكون خياراً واقعيّاً لدى القيادة السياسية الإيرانية بشقيها المحافظ والإصلاحي، غير أن هذه المعادلة العسكرية غير المتوازنة لن تمنع طهران من إظهار قدراتها على إرباك خصومها ومفاجأتهم بطرق وأساليب وتكتيكات لم يتحسبوا لها، خاصة وأن إيران تدرك أن رفضها للنهج الأمريكي لن يجلب لها دعماً وتأييداً من أعداء واشنطن، أكثر من الشجب والاستنكار.

وعلى الرغم من تصريحات الطرفين الأمريكي والإيراني التي تشير إلى عدم الرغبة في الحرب، فإن الإيرانيين يحاولون إظهار أنهم على أهبة الاستعداد للحرب، وأن لديهم مفاجآت تربك الخصوم، مقابل ذلك ترد أنباء عن استعدادات أمريكية ممنهجة للحرب، منها وصول المستشفى الحربي الأمريكي (Mercy Class) الذي يضم 1000 سرير إلى الخليج، والتدابير العسكرية والأمنية ورفع الجاهزية للقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، وفي ضوء كل ما أُثير سابقاً، يمكن تصور عدد من الافتراضات المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والإيراني، وانعكاس ذلك على المنطقة، في إطار السيناريوهات التالية:

## السيناريو الأول: الحرب المستحيلة

يندرج هذا السيناريو تحت رؤية افتراضية واسعة، وهي أن أمريكا لن تقوم بشن حرب شاملة ضد إيران، وستبقى على وتيرة متصاعدة لتكثيف الضغط عبر العقوبات الاقتصادية التي تضيق الخناق حول إيران، مقرونة بحشد لآلة عسكرية ثقيلة، من ضمنها الطائرات العملاقة «بي 52» والبوارج الضخمة، ويمكن تلخيص هذا السيناريو

الذي تدعمه الماكينة الإعلامية الإيرانية بأن الحرب مستبعدة، حيث ليس من مصلحة الولايات المتحدة الحرب، فقد بنى ترمب شعبيته الانتخابية على إعادة الجنود الأمريكيين إلى وطنهم، كما ستعمد إيران إلى عرقلة تصدير النفط من مضيق هرمز لدفع أسعاره إلى الأعلى فيتضرر المستهلك الأمريكي، وقد يؤثر ذلك على ترمب في الانتخابات الرئاسية العام القادم، وإن صحّ هذا الافتراض؛ فإن إيران ستلجأ إلى سياسة المخاتلة من الآن إلى يونيو/ حزيران 2020 موعد بدء الحملة الانتخابية الرئاسية في واشنطن، لكسب الوقت بالابتزاز أو بالتفاوض «المسرحي» مع إدارة ترمب، إن بشكل مباشر أو عبر وسطاء من وراء الكواليس، وذلك للحفاظ على مكاسبها ومنع الانفجار الداخلي، وهذا يعني استمرار الخطر الإيراني بكل أشكاله في المنطقة العربية وتحديداً في الساحة العراقية واللبنانية.

## السيناريو الثاني: التهديد بالحرب

يمكن تصور هذا السيناريو من خلال التداعيات والتأثيرات المحتملة للتطورات الجارية، فكل الحروب الكبرى اشتعلت من شرارة صغيرة ثم اتسعت دوائر احتراقها، ومن أبرز من يدفع الرئيس الأمريكي باتجاه الحرب ضد إيران هم صقور إدارته بالدرجة الأولى؛ كوزير الخارجية «مايك بومبيو»، وبعض القوى الإقليمية المتضررة (الخليجية) من الدور الإيراني في المنطقة، وقد تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران بعدما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إرسال حاملة الطائرات «أبراهام لنكولن» وطائرات قاذفة إلى الشرق الأوسط، لوجود معلومات استخبارية بشأن استعدادات محتملة من قبل طهران لتنفيذ هجمات ضد القوات أو المصالح الأمريكية، حيث ستحرك إيران أذرعها العسكرية في كل من العراق ولبنان وسورية وغزة واليمن، بهدف تهديد المصالح الأمريكية والضغط على إسرائيل، وهذا ما كشفه مايكل ماكول، أحد أبرز النواب الجمهوريين ونائب ولاية تكساس، في حديث لصحيفة «يو إس آي توداي»، عن معلومات حصلت عليها واشنطن تفيد بوجود مخطط لخطف وقتل جنود أمريكيين في الشرق الأوسط، كما أضاف ماكول أن قاسم سليماني سلم رسالة -استهداف الأمريكيين- إلى حزب الله، وتحديداً إلى إحدى خلاياه المعروفة بعمليات الاختطاف والقتل، ونصت التوجيهات على قتل الجنود

الأمريكيين واختطافهم».

وبالفعل هاجمت مليشيا شيعية عراقية بالقذائف الصاروخية محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء ببغداد؛ مما يشير إلى تصعيد إيراني ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، ولكن إدارة المواجهة الأمريكية ضد طهران لا تزال في طور تكثيف الضغط السياسي وتعاظم الحصار الاقتصادي بغية زعزعة الوضع الداخلي الإيراني، لتكوين تيار واسع ضد حكومة المرشد يدفعها للرضوخ إلى طاولة المفاوضات بالشروط الأمريكية لتعديل الاتفاق النووي، وإلا فالتهديد بالحرب قائم وقابل للاشتعال في أي لحظة.

## السيناريو الثالث: الحرب بالوكالة

لا تمثل تغريدات ترمب أو تصريحات الإيرانيين الرغبة في خوض المعارك المباشرة ذات الكلفة العالية، فترمب يستخدم تغريداته في الضغط على طهران لتوقيع اتفاق جديد بخصوص برنامجها النووي، فالملاحظ من خلال إدارة الصراع الماثل أمامنا الاتجاه بالحرب إلى المسارح العربية، ما دامت الدماء ليست أمريكية ولا إيرانية، وهو الحل الأسهل لكلا الطرفين المتصارعين، وكل الضخ الإعلامي باتجاه حرب مباشرة هي أمنيات ورغبات غير قابلة للتحقيق، فالمسرح العربي هو الأكثر قابلية لاحتضان الصراع ما دام العرب يتخذون موقف المتفرج والمنتظر إلى ما ستؤول إليه الكارثة القادمة، فالتجربة الإيرانية على مدى العقدين الأخيرين في توظيف الشيعة العرب أثبتت قدرتها التخريبية في المنطقة العربية، فيما كانت قدرتها على المواجهة المباشرة في حرب الخليج الأولى (1980 – 1987) ضئيلة، بل خرجت خاسرة أمام العراق، لذلك ستختار الابتعاد عن المواجهة المباشرة لاستكمال عملية تخريب المنطقة العربية وضرب قدراتها البشرية والاقتصادية، وهو أكثر السيناريوهات احتمالاً في وقوعه.

السيناريوهات الثلاثة تجعل إيران في حالة استنفار قصوى لتأمين جبهتها الداخلية، وذلك من خلال زيادة أنشطة الحرس الثوري الإيراني في مجال الاستخبارات والمراقبة والتجسس ومكافحة التجسس المضاد، ومن المرجح أن يكثف النظام الايراني جهوده

الاستخباراتية من أجل جمع أكثر المعلومات الممكنة استباقاً وتحسباً لأي عمل عدواني ضده، وهو ما يجعل المنطقة اليوم خصبة أكثر من أي وقت مضى لاحتمالات مخاطر تجنيد الجواسيس والعملاء لصالح الحرس الثوري الإيراني، وما يزيد من خطورة هذا الاحتمال أن إيران مرتبكة في الداخل وتمر بفترة حساسة مع ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية، وهذه المرحلة يمكن تعريفها بالحرب الباردة أو الحرب النفسية، التي يعتمد الانتصار فيها على إثبات القدرة على جمع المعلومات لاستباق سيناريوهات الحرب الممكنة وتلافي مواطن الضعف الداخلي وتثبيت النظام وكذلك كشف عيوب قدرات الخصم عبر التجسس عليه.

أما إقليمياً؛ هناك خلافات إيرانية روسية في الساحة السورية، إلا أن تلك الخلافات ليست لعبة صفرية، وأن كلتاهما ستواصل التعاون في مجموعة من القضايا في الساحة السورية على مدار السنوات القادمة، كما بات من المتوقع أن تشهد الساحة السورية زيادة في التوتر العسكري ما بين المليشيات العسكرية التابعة لإيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك انطلاقاً من كون إسرائيل ترفض أي حضور عسكري إيراني قوي يعزز من قوة حزب الله في لبنان، بينما هناك حرص إيراني على تواجدها العسكري في سورية لعده أسباب، أهمها كونها تشكل قوة ضغط على إسرائيل، يجعل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تفكر ألف مرة في مهاجمة إيران عسكرياً، وذلك لما سيكون عليه من آثار سلبية على إسرائيل.

كما أن حلفاء إيران العسكريين، وتحديداً في غزة واليمن ولبنان على وجه الخصوص، باتوا قريبين من خوض غمار حرب مع دولة الاحتلال الاسرائيلي في العام 2020، نتيجة للأزمات السياسية في إسرائيل التي ترغب في تصدير أزمتها للخارج، إضافة إلى وجود رغبة إيرانية في إبعاد أنظار العالم عن الأوضاع الداخلية في إيران، وسيساعدها في ذلك الأوضاع الكارثية الصعبة التي تعيشها لبنان وغزة، لتكن الحرب تحت شعار «تصدير الأزمات».

أما منطقة الخليج العربي عموماً، وبالتحديد العراق والسعودية والبحرين، فمن المتوقع أن تكون تلك البلاد مرتعاً للعمليات الأمنية والاستخباراتية الإيرانية في العام

2020، بهدف خلق حالة من الإشغال الداخلي لتلك الدول، إلى جانب رصد كافة مؤشرات احتمالية وجود مواجهة عسكرية بين إيران وأمريكا وحلفائها الإقليميين، فزيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني للعراق، في مارس 2019، توضح تمسك إيران بالعراق، لما له من منافع عسكرية من خلال التواجد العسكري لمليشيات إيرانية، إلى جانب منافع اقتصادية كبيرة، وعليه؛ فإن إيران من المتوقع ألا تترك العراق مهما كانت الضغوط، فالعراق لا تقل أهميته من الملف السوري، بل يزيد من حيث الأهمية.

في الساحة الفلسطينية، ومع المساعي العربية والدولية لمحاولة احتواء حركة حماس الفلسطينية، بهدف توقيع اتفاق هدنة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وإحداث حالة افتكاك في العلاقات بين إيران وحماس، فمن المتوقع أن تشهد البدايات الأولى من العام 2020 حالة غموض في مستقبل العلاقات بين إيران وحماس؛ مما سيدفع إيران إلى تكثيف اتصالاتها مع قيادات من حركة حماس، إلى جانب زيادة الدعم الإيراني لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، لتكون بديلاً عن أي طارئ في العلاقات بين إيران وحماس.

## ثانياً: اقتصادياً

على الرغم من المؤشرات الاقتصادية السلبية، قد تشير بعض البيانات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد الإيراني يتكيف ببطء مع الوضع، يتعلق المؤشر الأكثر تشجيعاً من وجهة نظر إيران باستقرار سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي، بعد انهيار الريال في عام 2018، وفقدانه نحو ثلثي قيمته، استقر السعر في الأشهر الأخيرة بحوالي 120.000 ريال للدولار، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى الجهود التي بذلتها السلطات لتحقيق استقرار سعر الصرف.

لذا فمن المتوقع أن تنطلق المؤسسات القريبة من القيادة الرسمية في إيران في دراسة اقتصاديات الجماعات الأيدولوجية الكبيرة، من أجل معرفة طرق إدارة استثماراتها في ظل التحديات التي تعيشها، وهي بمثابة خطوة تجاه فتح علاقات ما بين إيران والجماعات والمؤسسات والشركات من دون الدول.

مع الأخذ في الاعتبار الإشكاليات والفرص التي تمتلكها إيران من هجرة أصحاب

رؤوس الأموال الإيرانيين للخارج، فعلى الرغم من خروج رجال أعمال من إيران التي تعتبر إحدى أهم الإشكاليات التي تهدد الاقتصاد الإيراني، فإن في هجرة الإيرانيين تشكل فرصة لعدد من المؤسسات الاقتصادية التابعة للنظام الإيراني بشكل غير مباشر فتح مجالات استثمار في العديد من الدول سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية، التي سيكون لها دور في تقديم حلول ولو جزئية لإشكاليات الاقتصاد الإيراني.

**في الختام،** على الرغم من الأزمة الاقتصادية وتزايد اليأس العام، فإن النظام الإيراني يبدو قادراً على الصمود أمام العقوبات الأمريكية، بل هناك إمكانية لتحسن اقتصادي طفيف في العام المقبل، تساعد هذه الظروف في تقوية موقف المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي القائل بأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية يثبت أنه لا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة، وأن التحسن الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال «اقتصاد المقاومة»، الذي ينطوي بشكل أساسي على تقليل الاعتماد الإيراني على الأجانب الكيانات، ورفض التنازل عن مطالب الإدارة الأمريكية.

## ثالثاً: اجتماعياً

ربما أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها إيران هي هجرة العقول وأصحاب الأموال الإيرانيين، وعليه؛ فمن المتوقع أن تشهد الأعوام القليلة المقبلة تحركات أمريكية وأوروبية تساهم في تشجيع هجرة الإيرانيين للخارج، من خلال فتح مكاتب في دول إقليمية تسمح فيها للإيراني بالتسجيل للهجرة للخارج، وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الخطوة:

**أولاً:** إيجاد إحصائيات دقيقة حول أعداد الراغبين للهجرة من إيران؛ وبالتالي إحراج إيران في الساحة الدولية الإعلامية.

**ثانياً:** استعانة بعض المؤسسات الموجهة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من إصدار تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في إيران من خلال إجراء مقابلات مع المهاجرين.

**ثالثاً:** الهجرة سوف تساعد بخروج أموال وأيدٍ عاملة من إيران؛ وهو ما سيضاعف من حجم الأزمة الاقتصادية في إيران، كما أن الهجرة سوف تشكل دعماً جماهيرياً للتيارات السياسية الإيرانية المعارضة الموجودة في الخارج، إضافة إلى محاولة كل من أجهزة الأمن الأمريكية والإسرائيلية في تجنيد عدد من إيرانيين الخارج لصالحهم.

# الحالة الإسرائيلية 2019

إعداد:

مركز رؤية للتنمية السياسية

الكاتب: صلاح الدين العواودة

## مقدمة

**تنتهي سنة 2019 على «إسرائيل» على غير ما اشتهى المؤسسون الأوائل، داخلياً وخارجياً، إقليمياً ودولياً، وذلك في ظل إقليمٍ مضطرب، ووضع دولي مرتبك، فعدا عن الانقسامات التي ميزت «إسرائيل» منذ بداية القرن العشرين، عبر تجميع عرقيات مختلفة من أنحاء العالم، بلغات وثقافات وعادات مختلفة، وأفكار سياسية متضاربة، وأيديولوجيات متعاكسة، تشهد «إسرائيل» في السنة الأخيرة انقساماتٍ غير معهودة في حدتها وعمقها، أسقطت حكومة، ومنعت تشكيل حكومة بديلة، رغم إجراء الانتخابات العامة للمرة الثانية خلال ستة أشهر فقط، ثم منعت تشكيل حكومة بعد الانتخابات الثانية أيضاً؛ ما دفع باتجاه انتخابات ثالثة خلال أقل من عام. وأبرز هذه الانقسامات اثنان:**

- **الأول:** بين اليمين واليسار، وقد منع تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم على الأقل حزب الليكود، الذي يقود معسكر اليمين، مع حزب «أزرق أبيض»، الذي يضم يساريين في صفوفه، ويقود معسكر اليسار الوسط.

- **الثاني:** بين العلمانيين والمتدينين، وقد منع تشكيل حكومة يمينية تضم أحزاب اليمين العلمانية والدينية معاً، بعد أن رفض حزب «إسرائيل بيتنا»، اليميني العلماني بزعامة ليبرمان، الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية من الحريديم.

وربما الأخطر من الانقسامين هو ما نتج عنهما؛ أي التشكيك بما يمكن اعتباره أحد أهم أسس دولة «إسرائيل»، وهو النظام الديمقراطي والقضاء وسلطة القانون، حيث انقسم المجتمع بسبب هذه القيم، وذلك على خلفية توجيه تهم بالفساد لرئيس الحكومة

بنيامين نتنياهو، الذي وقف ضد منظومة القضاء والقانون، وشكك بها، واتهمها بمحاولة الانقلاب عليه، وأخرج عشرات الآلاف من مؤيديه للتظاهر، ومهاجمة القضاة والمحققين والإعلام.

هذا فضلاً عن الانقسامات التقليدية، وزيادة التطرف، والانزياح نحو اليمين والتدين عموماً، وفضلاً عن التهديدات الخارجية، العسكرية منها والسياسية، التي تواجه «إسرائيل» كما لم تواجهها من قبل، وبالتأكيد؛ فإن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية التسوية مع الفلسطينيين يشكل تحدياً، وربما تهديداً، رغم مؤشرات التطبيع المتزايدة مع أنظمة عربية وإسلامية.

## الوضع السياسي

عاشت «إسرائيل»، وما زالت تعيش، حالة غير مسبوقة من الجمود، إلى حد الشلل في بعض أجزائه، منذ سقوط حكومة نتنياهو مطلع عام 2019، وذلك إثر انسحاب حزب ليبرمان من الائتلاف الحكومي، بسبب موافقة الحكومة على التهدئة مع غزة، بدلاً من تبنّي موقف ليبرمان، وزير الدفاع حينها، الأكثر تطرفاً، والداعي لاحتلال غزة، وقتل قادة المقاومة فيها، وكان ذلك على خلفية التصعيد الذي تسبب به كشف قوة خاصة إسرائيلية شرق خانيونس، دخلت إلى القطاع بشكلٍ سري، فتم الاشتباك معها وقتل قائدها، وإصابة نائبه بجروح، فيما استشهد عدد من أفراد المقاومة، على رأسهم الشهيد نور بركة (وكالة سوا الإخبارية، 2019).

استمرت هذه الأزمة، بل اشتدت، بعد انتخابات الكنيست، في نيسان/ أبريل من نفس العام، وذلك عندما أفضت الانتخابات إلى تعميق الانقسام في الحلبة السياسية، بين كتلتين لا تلتقيان، فقد حصل حزب الليكود بقيادة نتنياهو على 36 مقعداً من أصل 120 هي عدد أعضاء الكنيست الكلي، بينما حصل حزب «أزرق أبيض» بزعامة الجنرال بيني غانتس على 35 مقعداً، أما الأحزاب الدينية؛ فقد حصل حزب يهيدوت هتوراه على 7 مقاعد، وحزب شاس على 8 مقاعد، كما حصل حزب إسرائيل بيتنا بزعامة أفيجدور ليبرمان على 5 مقاعد، وحصل حزب اتحاد اليمين على 5 مقاعد، وبسبب الخلاف على

قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للمتدينين، فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، وتم حل الكنيست، وتقرر العودة إلى الانتخابات في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر من نفس العام أيضاً (عرب 48، 2019).

وفي انتخابات السابع عشر من أيلول/ سبتمبر، حصل حزب أزرق أبيض بزعامة الجنرال بيني غانتس على 33 مقعداً، وحصل حزب الليكود على 32 مقعداً، مما زاد من عمق الأزمة، وازداد الانقسام، وازدادت حدته أكثر من المرة السابقة، ولم يتمكن أي من الحزبين من تشكيل ائتلاف يضمن له 61 مقعداً، تمكنه من تشكيل الحكومة القادمة، دون وحدة مع الكتلة الأخرى، حيث حظي نتنياهو بدعم 55 نائباً من أحزاب يمينية ودينية، بينما حظي غانتس بتأييد 54 نائباً من أحزاب تنتمي إلى الوسط واليسار (الجزيرة، 2019).

مهدت هذه الأزمة الطريق مجدداً لانتخابات ثالثة خلال أقل من عام، وهو ما يعني تعزيز حالة الانسداد السياسي، ومع تقديم لائحة اتهام لرئيس الحكومة نتنياهو بثلاث قضايا فساد في اليوم التالي مباشرة؛ أي في 2019/11/21، ازدادت الأزمة تعقيداً، وزاد القلق من تحول الأزمة إلى صراع داخلي، سماه نفتالي بينت، وزير الدفاع رئيس حزب اليمين الجديد، حرباً داخلية، تهدد وجود الدولة أكثر من التهديدات الخارجية (شختر، 2019).

## خيار تغيير طريقة الانتخابات

بعد فشل تشكيل الحكومة، قال «ليبرمان»: إنه يدعم تغيير النظام الانتخابي، بحيث يتم انتخاب رئيس الحكومة من قبل الشعب مباشرة، ووفق ضوابط معينة (أوني، 2019).

وكانت بعض المنظمات ومراكز الدراسات الإسرائيلية قد تقدمت ببعض المقترحات في السنوات الأخيرة لتغيير النظام الانتخابي، منها مقترح منتدى كهيليت، وهو مركز دراسات متخصص بتقديم أوراق سياسية لأصحاب القرار، وينص المقترح على أن يقدم ائتلاف من مجموعة أحزاب مرشحاً واحداً للانتخابات، بدلاً من مرشح لكل حزب، فإذا حصلت هذه الأحزاب مجتمعة على 61 عضو كنيست؛ يقوم مرشحهم بتشكيل الحكومة،

ولا يحتاج إلى المصادقة عليها من الكنيست، وإذا لم يحصل على أغلبية الـ61 عضواً؛ فإن تكليفه بتشكيل الحكومة يأتي من الرئيس، ولا يحتاج إلا إلى 40 عضواً يؤيدونه (ليبرمان، 2019).

وهناك أيضاً مقترح مقدم من المركز الإسرائيلي للديمقراطية، الذي يقترح أن يكون رئيس القائمة الأكبر هو رئيس الحكومة، ولا يحتاج إلى ثقة الكنيست كي يشكل حكومته، كما يتضمن المقترح إلغاء قانون حل الكنيست كنتيجة لعدم تمرير الميزانية، وتقييد إمكانية انقسام الأحزاب بعد الانتخابات، التي كانت قد توحدت خلال الانتخابات، وكذلك تقييد حرية إسقاط الحكومة بتصويت 61 عضو كنيست، واشتراط ذلك بتصويت العدد نفسه لمرشح آخر لرئاسة الحكومة، وهو ما يمكن تسميته حجب ثقة بنّاء، بحيث يُسقط حكومة، لكنه يقيم حكومة بديلة من قبل الأغلبية، التي صوتت على إسقاط الحكومة نفسها، كما نص المقترح على منع حل الكنيست قبل انتهاء ولايته، إلا بتصويت 70 من أعضائه، بدلاً من 61 عضواً المعمول به حالياً، وبذلك يصبح من الممكن تغيير الحكومة وحجب الثقة عنها، دون أن يُحل الكنيست تلقائياً (ليبرمان، 2019).

من شأن هذا المقترح أيضاً أن يزيد من التعاون بين الحكومة والأحزاب، وبين الأحزاب نفسها، مما يزيد المساحة المشتركة بينها، كما يقول يوحنان بلسنر، رئيس المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ولكن هذه الطريقة من شأنها أن تخدم القائمة العربية أيضاً، وربما هذا هو أحد الأسباب التي تجعلها غير مقبولة، ويضيف بلسنر ضرورة توقيع عقوبات على من يخالف من الأحزاب، مثل منع الحزب من الترشح في الانتخابات التالية.

المشكلة أن هذه المقترحات تحتاج إلى أعضاء كنيست يتبنونها، ولكن طبيعة الأحزاب الإسرائيلية منبثقة عن مصالح ضيقة لجماعات مختلفة، ومتناقضة مع هذه المقترحات، مما يمنع تسويقها وتمريرها، والفرصة الوحيدة لتمريرها ممكنة في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية بين الكتلتين الكبيرتين، الليكود وأزرق أبيض، وهي كتل جامعة وليست فئوية، ولكنها لم تستطع تشكيل حكومة وحدة؛ مما يعني استمرار الأزمة (ليبرمان، 2019).

## التطورات السياسية على صعيد العلاقات الخارجية

تعرضت العلاقات الخارجية الإسرائيلية إلى انتكاسات خلال عام 2019، رغم نجاح نتنياهو في السنوات الأخيرة، في الحصول على مواقف غير مسبوقة من الإدارة الأمريكية، مثل إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، والاعتراف بضم الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل»، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتصريح وزير الخارجية بأن المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي؛ فإن الانسحاب الأمريكي من سورية بقرار مفاجئ من ترمب شكّل تحدياً كبيراً لـ «إسرائيل»، التي اكتشفت فجأة أن «المتغطي بأمريكا عريان» (فسكين، 2019).

ورغم نجاح نتنياهو في اختراق حاجز التطبيع العربي والإسلامي والمتمثل بإعادة العلاقات مع تشاد، وعقد لقاءات مع قادة من دول الخليج، وزيارته سلطنة عُمان، وحضور وفد إسرائيلي ورشة البحرين الاقتصادية، وزيارة وفود إسرائيلية مختلفة لعدد من دول الخليج العربي؛ فإن ما حاول بناءه من حلف إقليمي ودولي لم يحقق له طموحه، فلم تفلح إدارة ترمب بضرب إيران، وتدمير قوتها كما أراد، ولم تستطع الأنظمة العربية التي تحالف معها أن تقوم بحرب ضد إيران بالوكالة عن «إسرائيل»، بل تراجعت أمام إيران، وتسببت بتقدم إيراني إضافي، إلى درجة تحقيق إيران مكاسب إستراتيجية، مثل ضرب العصب الاقتصادي والأمني السعودي، الذي تمثل بضرب شركة أرامكو، وتفكُك المعسكر المعادي لإيران، بعدما قررت الإمارات العربية المتحدة التحول إلى الحوار والتنسيق مع جارتها على الضفة الشمالية لمضيق هرمز، بدلاً من لغة العداء والتهديدات، إضافة إلى فشل هذه الدول في حصارها لقطر، الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة نتنياهو، استناداً إلى مطالب دول الحصار، التي أملتها على قطر، التي شملت ضرورة قطع العلاقة مع إيران، ومع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وجماعة الإخوان المسلمين (فسكين، 2019).

## رفْض الأردن تجديد عقد تأجير أراضي الغمر والباقورة

شكّل رفض الأردن تجديد اتفاقيات الإيجار في الباقورة انتكاسة أخرى لرجل الدولة الكبير بنيامين نتنياهو، وحكومته الفاشلة، وفقاً لما كتبه أوري مسغاف في صحيفة «هآرتس»، بتاريخ 2019/11/11، مشيراً إلى أنه، وعلى مدار العقد الماضي، تدهورت العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعرض الملك عبدالله لضغط سياسي داخلي، بسبب الجمود السياسي، وجولات القتال في قطاع غزة، وكانت الذروة حادثة السفارة في تموز/ يوليو 2017 في سفارة عمَّان، عندما قام حارس أمني إسرائيلي بالهجوم على صبي أردني، وفتح النار عليه فقتله، وقتل المالك الذي كان يقيم هناك، وفشل نتنياهو وحكومته في تطويق الحدث، الذي وصفوه بعملية «هجوم قومي على الحارس الإسرائيلي المسكين»، بل ودعا نتنياهو الحارس القاتل إلى مكتبه مع السفيرة عينات شالين، التي تم نقلها إلى «إسرائيل» عقب الأحداث، فجلست هناك تتفاخر مع نتنياهو أمام الكاميرات والميكروفونات، وبعدها رفض الأردن السماح لها بالعودة إلى مكتبها، بعد هذا الإذلال للأردنيين وجد الملك عبدالله صعوبة في تجديد اتفاقيات الإيجار، إذ إنه وفقاً لاتفاقية السلام، يجب على الطرف الراغب في الانسحاب من تجديد ترتيبات الإيجار أن يخطر بذلك قبل عام، وبالفعل؛ في أكتوبر 2018، أعلن الملك عبدالله أنه لا ينوي تجديد عقد الإيجار، وفعلاً لم يجدد العقد، وخرج الإسرائيليون من هذه الأرض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 (هآرتس، 2019).

كانت الأراضي الأردنية المؤجرة ضمن 300 كيلومتر مربع، وكجزء من اتفاقية السلام الموقعة مع الأردن في عام 1994، وقد تم نقل هذه الأراضي إلى المملكة بموجب إصلاحات حدودية، كما تم الاتفاق على جيبين مهمين؛ الغمر والباقورة، وتم إعلانها منطقة منزوعة السلاح، على أن يتم تجديد عقد الإيجار لها كل 25 عاماً، وفقاً لاتفاق الطرفين، وكان قد سُمح للإسرائيليين بالدخول إلى هذه الأراضي، والقيام بجولات سياحية، وسُمح للمزارعين الإسرائيليين بزراعتها، وكسبت الباقورة أهمية تاريخية ورمزية، حيث كانت تضم محطة الطاقة الكهرومائية، وبعد توقيع اتفاقية السلام تمت إضافة موقع رمزي آخر هو جزيرة السلام، وهو مكانٌ قُتلت فيه 7 فتيات إسرائيليات على يد جندي أردني في آذار/ مارس 1997، وبُني نصب تذكاري لهن في الموقع (هآرتس، 2019).

وخلال احتفال في الذكرى الـ25 لتوقيع اتفاقية وادي عربة للسلام مع الأردن، تحدث نتنياهو بطريقة مستفزة، بقوله: «إن السلام مع الدكتاتوريات هو أمر صعب، ولا يتم تحقيقه إلا عبر الحرب والردع، وإن اتفاقيات السلام مع مصر والأردن هي نتيجة لهزيمة الأنظمة عسكرياً عامي 1967 و1973، وهذا يشير إلى تراجع في السياسة الإسرائيلية» (باندر، 2019).

واجه «إسرائيل» تحدٍّ آخر في العلاقات الخارجية مع نهاية العام، وهو طرح وزير خارجية لوكسمبورغ جان إسلبورن مبادرة لاعتراف دول الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطينية، بهدف إنقاذ حل الدولتين، ورغم أنه أكد أهمية أمن «إسرائيل»، فإن الأمر أقلق السياسيين الإسرائيليين، وتأتي مبادرة إسلبورن، وفقاً لمصادر أوروبية، رداً على تصريح وزير الخارجية الأمريكية بومبيو قبل أسبوعين، الذي قال فيه: إن المستوطنات لا تخالف القانون الدولي.

إن هذه المواقف الجديدة تعني أن إنجاز نتنياهو على صعيد الولايات المتحدة يواجهه إخفاق في اتجاهات أخرى، مثل أوروبا، وأن فتحه أبوابَ تطبيعٍ جديدة مع العرب يقابله تراجع في العلاقات مع عرب آخرين (رابيد، 2019).

# الوضع الاقتصادي

## أهم التطورات على الصعيد الاقتصادي

وفقاً لتوقعات منظمة التعاون والتنمية الدولية (OECD)، التي نُشرت في الحادي والعشرين من أيار/ مايو 2019، التي لم تأخذ بالحسبان عمليات الانتخابات المتكررة، فإن معدل النمو المتوقع في «إسرائيل»، خلال عامي 2019 و2020، هو ما بين 3.1 % إلى 3.2%، وعليه سيبقى النمو قوياً خلال عام 2019، ومن المتوقع أن يتباطأ بشكل طفيف خلال عام 2020، ومعدل البطالة المتوقع خلال هذين العامين يتراوح بين 4.1 % إلى 4.2 %، أي أنه لا توجد بطالة تقريباً، ومعدل التضخم المتوقع يتراوح بين 1.3 % إلى 1.5 % فقط خلال العامين، أما عجز الموازنة؛ فمن المتوقع أن يزيد على توقعات الحكومة الإسرائيلية بمستوى 3.5 % في عام 2019.

ومن المتوقع ازدياد شراء السلع الاستهلاكية بنسبة 2.6 %، والخدمات بنسبة 4.5%، في عامي 2019 و2020، وكذلك ازدياد نفقات الحكومة على البنى التحتية والرفاه والإسكان، الأمر الذي سيزيد النمو الاقتصادي عام 2019.

شملت توصيات «OCED» لـ «إسرائيل» إيقاف عجز الموازنة، عبر تقليص النفقات، وتطوير شفافية الجهاز الضريبي لزيادة الدخل، وكذلك زيادة الجدوى بالقطاع العام، من خلال تطوير الخدمات عبر الحكومة الإلكترونية، كما أكدت المنظمة ضرورة الإصلاحات الهيكلية لزيادة النمو، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال إصلاحات في الأسواق، وتشجيع المنافسة في قطاعات معينة، ودعم تشغيل الفئات المهمشة، وتوزيع أكثر ملاءمة للموازنة، بهدف تقليص الفجوات بين منطقة وأخرى، وزيادة دعم التعليم والخدمات الأخرى، في البلدات الضعيفة نسبياً (زايغر، 2019).

## الوضع الصحي

على صعيد الوضع الصحي والمستشفيات، وحسب تقرير نُشر في «يديعوت أحرونوت» في 2019/11/11، قالت الصحيفة: إن الأطفال وكبار السن، يوضعون في ممرات، وغرف طوارئ مكتظة.

وأضافت الصحيفة: المحظوظون هم الذين تمكنوا من الوصول إلى الأجنحة الداخلية، وهو المكان الأكثر حساسية، وهناك وجدوا أيضاً أن السرير الوحيد الذي ينتظرهم موجود في الممر، وعلى سبيل المثال؛ يوجد في مستشفى مائير، كما تقول الصحيفة، 48 مريضاً، من بينهم 3 على أجهزة التنفس، ويتم علاجهم على 40 سريراً فقط، وفي الوقت نفسه؛ تحاول وزارة الصحة «إطفاء الحرائق» بميزانية إضافية قدرها 40 مليون شيكل، مخصصة للاستعداد لفصل الشتاء (تويزر، 2019)، وهذا مثال على الوضع المتردي في القطاع الصحي، المترتب على الأزمة السياسية.

وفي تصريح يعبر عن عمق الأزمة الناتجة عن تكرار الانتخابات، وعدم وجود حكومة وميزانيات، قال مدير عام وزارة الصحة موشي بار سيمانتوف، في منتدى البحر الميت، الذي نظمه المركز الوطني لدراسة السياسات الصحية، بتاريخ 2019/12/11: إن انتخابات إضافية هي مأساة مرعبة للجهاز الصحي في الدولة، لأنه إضافة إلى سلة العلاجات، هناك كثير من القضايا التي تحتاج إلى ميزانية بصورة ملحة، وبالتالي فإن سنة 2020 ستكون مخيفة (روتر نت، 2019).

## تأثير الانتخابات على الموازنة

قال شاؤول مريدور، المسؤول عن الميزانيات في اللجنة المالية التابعة للكنيست: إن العجز في الموازنة عام 2019 تراوح بين 25 و30 مليار شيكل (7 إلى 8.5 مليار دولار تقريباً)، إضافة إلى 3.3 مليار شيكل هي تكاليف الانتخابات نفسها، وحسب وصْفه؛ فإن هذا الحدث هو الأسوأ في السنوات الأخيرة، رغم أن مدير عام وزارة المالية شاي بابد نفى وجود أزمة مالية، لكنه أكد أن المنظومة المالية مشلولة بسبب غياب حكومة، وأن تكرار الانتخابات ثلاث مرات خلال سنة سيمنع إعادة الاقتصاد إلى الإطار المالي، وبينما أشار

مريدور إلى أن نسبة الدّين إلى نسبة الإنتاج زادت عام 2019، واستمرت في الازدياد، وأن ذلك يدعو للقلق، إلا أن ثقة العالم بالحكومة الإسرائيلية تتراجع، وأضاف نائب وزير المالية إيتسيك كوهين أن انعدام الاستقرار السياسي من شأنه أن يقلل من تصنيف الميزانية، وحذر من رفع الضرائب، ودعا إلى زيادة الجدوى والفائدة، مؤكداً أن تحقيق ذلك مرتبط بتشكيل حكومة، وهو ما لم يحصل (إيلان، 2019).

تكلفة الدعاية الانتخابية نفسها عالية، حيث مرّت «إسرائيل» بمرحلة مكلفة اقتصادياً بعد إجراء أكثر من انتخابات للكنيست خلال عام 2019، وقد كان هذا نتيجة اتباعها لنظام التمويل العام للعمل السياسي، الذي تتلقى الأحزاب بموجبه تمويلاً مباشراً من الدولة، للحد من تمويل الأفراد وجماعات الضغط ذات المصالح المختلفة، التي قد تتضارب مع مصالح الجمهور، لقد أقر الكنيست الإسرائيلي قانون تمويل الانتخابات عام 1969، ثم شهد تعديلات عدة، ليصبح اسمه قانون تمويل الكتل الانتخابية، وقد نظّم هذا القانون عملية تمويل الأحزاب السياسية الممثلة في الكنيست، بحيث تتلقى تمويلاً عاماً مباشراً من الدولة ينقسم إلى جزأين؛ تمويل مباشر وغير مباشر لخوض انتخابات الكنيست، وتمويل النفقات للكتل التي تدخل الكنيست، الذي يبدأ من لحظة إعلان نتائج الانتخابات الجارية، وحتى إعلان نتائج الانتخابات التي تليها، ويعتمد تحديد المبالغ التي تتلقاها الكتل على عدة عوامل مختلفة، وقد حدد القانون لوزارة المالية الإسرائيلية أساساً لاحتساب التمويل، سمي بـ «وحدة التمويل»، حيث تتلقى الكتل والأحزاب هذا التمويل بما يتناسب مع عدد مقاعدها في الكنيست، يذكر أن الكنيست أقرّ، عام 1994، قيمة «وحدة التمويل» الواحدة بـ 866 ألف شيكل، ثم ارتفعت عام 2019 إلى 1.38 مليون شيكل، وارتبطت هذه الزيادة بمؤشر التضخم للمستهلك، إلا أنه في الحقيقة مع احتساب القيمة الثابتة للشيكل عام 2018، يتبين أن وحدة التمويل قد تضاءلت بنسبة 21 % خلال الـ25 عاماً الماضية.

وتتلقى الأحزاب والكتل الانتخابية القائمة، والممثلة في الكنيست، تمويلها لجولة الانتخابات المقبلة، مسبقاً، وتقام المعادلة على «وحدة التمويل» مضروبة بعدد مقاعد الكتلة القائمة في الكنيست الماضي زائد واحد، وإذا جاءت نتيجة الانتخابات بعدد مقاعد مختلف عن الكنيست الماضي، يتم احتساب معدل المقاعد بين الجولتين.

أما الكتلة الجديدة أو الناشئة فلن تتلقى تمويلاً إلا بعد إعلان نتائج الانتخابات، حيث تحتاج أن تحصل على نسبة 1 % من الأصوات لكي تتلقى أموالاً عامة، وهي نسبة مختلفة عن نسبة الحسم للتمثيل في الكنيست التي تبلغ 3.25 % (عبدالحق، 2019).

## تقارير الفقر والنفقات البيتية سلبية

نشرت منظمة «لتت» (لنعطي)، في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2019، تقريرها السنوي حول الفقر في «إسرائيل»، واتضح منه أن 2.5 مليون شخص؛ أي 25.6 % من السكان، يعيشون تحت خط الفقر، منهم مليون طفل، والتقرير يُنشر منذ 6 سنوات، ويعتمد على 5 مقاييس، هي: السكن، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والقدرة على مواجهة الغلاء، ويشير التقرير إلى أن نسبة الفقر استقرت في السنوات الأخيرة، ولكن زاد الفقر عمقاً، وأصبحت الحواجز أكبر أمام من يريد تجاوز خط الفقر إلى الأعلى، ولم تستطع أدوات الحكومة أن تغير شيئاً وفقاً للتقرير، وزادت الأزمة عمقاً نتيجة الجمود السياسي، وعدم الاستقرار بسبب الانتخابات المتكررة خلال السنة الأخيرة (إيدن، 2019).

ووفقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاء، فإن 42 % من اقتصادات البيوت؛ أي الحساب البنكي لمصاريف البيت الشهرية، تتواجد في منطقة السالب، حيث أشارت الأرقام إلى أن 1.1 مليون بيت كانت في السنة الماضية في السالب، على الأقل لمدة شهر، وهذه النسبة تضم حوالي 4 ملايين شخص، وبالنظر إلى الوسط العربي؛ يتبين أن الأرقام أكبر، والحديث عن عدة أشهر في السالب، كما أن نسبة البيوت التي فيها أولاد بلغت 52 %، مقابل 30 % فقط لدى بيوت لا أولاد فيها، وتشير الاستطلاعات إلى أن 22 % من السكان كانوا طيلة السنة في السالب «الأوفر درافت» (OVER DRAFT)، من المتوقع أن تزيد هذه المعدلات نتيجة الأزمة السياسية (فرنكل، 2019).

## الوضع الأمني والعسكري

وفقاً لتقديرات المؤسسة الأمنية، وخبراء الشأن الأمني أمثال اللواء المتقاعد عاموس ييدلين، قائد سلاح الاستخبارات العسكرية سابقاً، ورئيس مركز دراسات الأمن القومي، ستواجه «إسرائيل» وضعاً جيوستراتيجياً سيئاً في العام القادم، وسيكون وضعها الأمني أسوأ مما كان عليه عام 2019، وستواجه عدداً من التهديدات في عام 2020، منها التهديد الإيراني، الذي يتمثل بالطموحات النووية العسكرية من جهة، والطموحات التوسعية من جهة أخرى، وذلك عبر تحالفاتها المختلفة في المنطقة، وعلى الصعيدين؛ تزداد إيران خطورة على إسرائيل، حيث يساهم في ذلك تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة والعالم، لا سيما عدم الرد الأمريكي على إسقاط طائرتها في الخليج، ثم عدم ردها على الهجمات المنسوبة لإيران على منشآت أرامكو في السعودية، ثم تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها من الأكراد؛ لهذه الأمور دلالات خطيرة لحلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم «إسرائيل»، فالتردد في استخدام القوة من قبل ترمب يترك تأثيره السلبي على كل الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي، رغم أن «إسرائيل» في نظره ليست الأكراد، وأن نظرية الردع التي تستند إليها «إسرائيل» في مواجهة أعدائها مبنية على القدرات العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية، فإن من يفكر بمهاجمة «إسرائيل»، أو يشكك بشرعيتها، يصطدم دائماً بجدار الخوف من حليفتها العظمى؛ الولايات المتحدة، ومن هنا؛ فإن الردع الإسرائيلي يتضرر بسبب هذه الحقيقة، لا سيما وأن ثقة إيران بنفسها زادت بعد سلسلة أعمال قامت بها ضد حلفاء الولايات المتحدة، التي لم ترد عليها، مثل الهجوم على ناقلات النفط، وحتى بدْء إيران بتجاوز الاتفاق النووي جزئياً، وإذا ما تمادت إيران في تجاوزاتها في الشأن النووي فستكون سنة 2020 سنة تحدٍّ لـ «إسرائيل»، إذ إن أحلام «إسرائيل» عام 2019 تبددت، وإيران لم تنهض اقتصادياً نتيجة الحصار والعقوبات، وترمب لم يتجرأ على مهاجمتها عسكرياً، وإيران تمتلك قدرات تكنولوجية نووية أكثر من السابق، مما يجعل الكرة مرة أخرى، في الملعب الإسرائيلي (شومفلبي، 2019).

من ناحية أخرى، تتوسع إيران وتتمركز، رغم نجاحات «إسرائيل» في ضرب المحاولات الإيرانية في سورية عام 2018، فإيران لم تتراجع، ولم ترفع يديها، بل انتقلت بتمركزها إلى العراق، الأكثر تعقيداً بالنسبة لـ «إسرائيل»، فهناك لا تملك «إسرائيل» استخبارات

بنفس المستوى الذي تملكه في سورية، ولا يمكن لسلاح الجو الإسرائيلي أن يتحرك في سماء العراق كما في سماء سورية، والأمريكيون لن يكونوا مسرورين بهجمات إسرائيلية هناك، فضلاً عن أن النموذج الذي تبنيه إيران هناك هو نموذج حزب الله في لبنان، الذي يوجد بينه وبين «إسرائيل» ردع متبادل؛ مما يعني أن مهمة ملاحقة الصواريخ الدقيقة عام 2020 ستكون أصعب.

التهديد الأقرب والأكثر إلحاحاً هو الصواريخ الدقيقة من لبنان وسورية وغزة، ففي الماضي كانت دائرة الإصابة للصاروخ تصل إلى مئات الأمتار، والجهود التي تُبذل من الممكن أن تقلص المساحة إلى عدة أمتار فقط، ولكن هذا مرتبط بعدد الصواريخ، وقدرتها التدميرية، وليس بالدقة فقط، لذلك هناك سقف لعدد الصواريخ الذي يمكن للدفاعات أن تعترضه، وكذلك سقف لما يمكن أن تتلقاه «إسرائيل» دون أن تنهار أمامه، وهو ما يتطلب أن تملك «إسرائيل» قدرة على الردع ضده، بحيث لا تصل إلى مرحلته، وذلك من خلال الاستخبارات الجيدة، والقدرات الهجومية وليس الدفاعية، والقدرة على التحمل فقط، وهو إمكانية الضربة الاستباقية، وهذا مرتبط بكثير من التعقيدات؛ مثل إمكانية وآلية اتخاذ القرار، والمخاطر المترتبة عليه لاحقاً، كالحرب مثلاً، فهذا احتمال، ولكن ينبغي لـ «إسرائيل» دراسته جيداً عام 2020، حيث سيكون على طاولة الكابينت الأمني؛ لأن الهدف سيكون منع وصول الأعداء إلى الكمية والنوعية، التي يصعب على «إسرائيل» التعامل معها، بحيث تصبح «إسرائيل» تحت تهديد وجودي على قاعدة نظرية بيجن، مما يحتم عليها اللجوء إلى الضربة الاستباقية، مثل تدمير المفاعل النووي العراقي (شومفلبي، 2019).

على جبهة غزة، تحافظ الحكومة على التهدئة، ولكن الأمور قابلة للاشتعال في كل لحظة، حيث من الممكن أن ينطلق صاروخ، فيصيب هدفاً، مما يحتم على «إسرائيل» الرد عليه بحرب، أما على جبهة الضفة الغربية؛ فإن الاحتمال القائم هو اندلاع انتفاضة شعبية وليس حرباً، ولكن من غير المتوقع أن يحصل ذلك بوجود الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وإنما بعد رحيله، الذي يمكن أن يكون في أي لحظة، خاصة وأن الأوضاع تقترب من تلك التي سبقت الانتفاضة الثانية، وفي غياب خيار المفاوضات تماماً (شومفلبي، 2019).

## الجيش الإسرائيلي يعترف: المبام الإيراني تفوق على المبام الإسرائيلي

في نظرة تشاؤمية للوضع الأمني الذي ينتظر «إسرائيل» العام القادم، تحدث الخبير في الشؤون العسكرية يوآف ليواف ليمور حول ما وصفه باعتراف الجيش بنهاية سياسة «مبام»، أو المعركة بين الحروب، وقال: إنه يتحتم على «إسرائيل» إعادة دراسة هذه السياسة، حيث رأى أن إيران اكتسبت خبرة أمنية، بعد سلسلة من التحركات العسكرية التي قامت بها، مثل الهجمات الصاروخية، وعبر الحوامات على البنية التحتية النفطية السعودية، التي قوبلت بعدم الرد، مما جرأ إيران، وهذا يُلزم «إسرائيل» بتغيير سياستها، والبناء على أن كل هجوم لها في المستقبل على مصالح إيرانية سيؤدي إلى رد فوري، والدليل على اعتراف الجيش الإسرائيلي بهذه الحقيقة هو اختفاء المعركة بين الحروب خلال أسابيع سبقت كتابة هذا المقال، التي كانت بمثابة درة تاج العقيدة الأمنية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، حيث لم يكن يمضي أسبوع دون غارة هنا أو هناك، غير الغارات والعمليات التي لا يُعلن عنها، ودون وجود بديل لها.

تتلخص إستراتيجية المعركة بين الحروب، أو «مبام» كما يسمونها في المصطلحات الأمنية الإسرائيلية، بشن هجمات محدودة من قبل «إسرائيل» على أهداف العدو، مع امتصاص للرد المحدود عليها في جولة قتال قصيرة، تنتهي بالعودة للهدوء بعدها، ولكنها تحقق أهداف «إسرائيل» من العملية، مثل تدمير أسلحة وإمكانيات عسكرية للعدو، دون الانجرار لحرب طويلة، وقد ولدت هذه الإستراتيجية في بداية العقد الماضي، واستغلت «إسرائيل» الحرب الأهلية السورية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، لمنع نقل الأسلحة المتقدمة إلى حزب الله في لبنان، ومنع إيران من تأسيس قواعد لقواتها في سورية، ومنع أي عمل ضدها على الحدود السورية في الجولان.

وتعني «مبام» بدقة أكثر العمل العسكري على حافة الحرب، مع التقدير بأنها لن تكون حرباً، وبناءً عليها تم تنفيذ الآلاف من العمليات العسكرية في السنوات الأخيرة، معظمها عن طريق سلاح الجو.

ولكن في الآونة الأخيرة، كما يقول ليمور، اختفت «مبام» تقريباً، فلم يكن يمضي أسبوع دون تنفيذ واحدة على الأقل من العمليات المنسوبة إلى «إسرائيل» في المنطقة،

ولكن مؤخراً رأى ليمور أن «إسرائيل» فرضت على نفسها تقييداً واضحاً، ربما، كما يقول، بسبب الانتخابات، والرغبة في قضاء عطلات الأعياد اليهودية دون تصعيد أمني، ولكن الصورة الكاملة كما يقول، تبدو أكثر تعقيداً، فالامتناع الإسرائيلي عن العمل ينبع من إدراكها أن «مبام» لم تعد فعالة، وأن أي عمل إسرائيلي قد يؤدي إلى التصعيد، وربما حتى الحرب.

لقد تغيرت السياسة الإيرانية الآن، وأصبح واضحاً لـ «إسرائيل»، كما يرى ليمور، أن أي هجوم تنفذه، سيتبعه رد إيراني فوري، وينبع هذا التغيير، حسب ليمور، من الثقة بالنفس التي اكتسبتها إيران مؤخراً، في أعقاب سلسلة من التحركات غير ذات الصلة بـ «إسرائيل»، وأبرزها هجمات الحوامات والصواريخ من طراز كروز، على السعودية والبنية التحتية للنفط فيها، يختم ليمور: لقد كان تتويجاً لـ «المبام» الإيراني الذي يقوده قاسم سليماني، قائد قوة القدس، الذي سعى أيضاً إلى تعزيز مصالح بلاده، دون توريطها في الحرب.

وكجزء من هذه «المبام» الإيرانية، كما يرى ليمور، نشر سليماني قواتٍ وأسلحة ليس فقط في لبنان وسورية، وإنما في العراق واليمن أيضاً، والفكرة هي أن يهدد سليماني، وإذا لزم الأمر ينفذ، ليس من الأراضي الإيرانية، وذلك لإخراجها من دائرة رد الفعل.

ولكن الأمور من وجهة نظر إسرائيلية لن تقف هنا، فقد يكون للقيود المؤقتة التي قيدت «إسرائيل» بها نفسها مؤخراً فوائد قصيرة الأجل، لكن الضرر طويل المدى، قد يكون كبيراً، ومثال ذلك في لبنان، حيث أطلق حزب الله صاروخاً أرضياً على طائرة إسرائيلية بدون طيار في جنوب لبنان، نهاية تشرين أول/ أكتوبر 2019، واعتبر ليمور ذلك تغييراً صارخاً في سياسة حزب الله، الذي اختار استخدام الأسلحة التي احتفظ بها للحرب، بينما اختارت «إسرائيل» عدم الرد على هذا التحدي، الذي يعتقد الكثيرون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنه كان خطأً، وأنه كان لا بد من الرد بتدمير مطلِق الصاروخ فوراً، ليرى حزب الله أنه اجتاز الخط الأحمر، حتى لو كان الثمن تصعيداً محدوداً على الجبهة اللبنانية.

من ناحية أخرى، أعرب العديد من المسؤولين الإسرائيليين عن قلقهم بشأن الردع

الذي منع «إسرائيل» من الرد، كما يعتقدون أن على «إسرائيل» أن تضع إستراتيجية جديدة، وتنفذها بسرعة، رغم الخوف من التصعيد بسبب إصرار إيران على مواصلة سياستها، حيث لن يوقفها أحد غير «إسرائيل»، كما يقول ليمور، لا الأمريكان ولا الروس ولا أوروبا، وأنه إذا لم تنجح «إسرائيل» بتدفيع إيران ثمناً غالياً يردعها، حسب اعتقاد ليمور، فسوف تكتشف قريباً أن المنطقة تتغير إلى ما يسوؤها (ليمور، 2019).

## محاولة لترميم الردع

نفذت «إسرائيل» عملية اغتيال بهاء أبو العطا، أحد أهم قيادات الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، بالتزامن مع محاولة اغتيال أكرم العجوري، القيادي في الجهاد الإسلامي في دمشق، لتحقيق عدد من الأهداف المختلفة، وذلك حسب المسؤولين الإسرائيليين، وعدد من المحللين السياسيين والعسكريين، فقد اعتبرت «إسرائيل» أبو العطا صاحبَ علاقاتٍ وثيقة مع إيران، من خلال قادة الحركة في دمشق، وعلى رأسهم أكرم العجوري، الذي قالت «إسرائيل»: إنه يعيش في دمشق تحت الحماية الإيرانية، وهو القائد الأعلى للذراع العسكرية لحركة الجهاد، وهو ما يفسر محاولة اغتياله في دمشق، التي باءت بالفشل، بالتزامن مع اغتيال أبو العطا في غزة، ويبدو أن العمليتين حملتا نفس الهدف، وهو ضرب مخططات إيران لتنفيذ أي عملية ضد «إسرائيل»، أو الانتقام للعمليات الإسرائيلية ضدها في سورية.

أرادت «إسرائيل» أيضاً إيصال رسالة إلى إيران، مفادها أنها لا تخشى دخول مواجهة عسكرية من أجل الحفاظ على أمنها، وردع إيران عن تنفيذ أي عمليات عسكرية، هذا في ظل اعتبار «إسرائيل» الدعم الإيراني الكامل للجهاد الإسلامي بمثابة الخطر الإستراتيجي عليها.

ولتعزيز حالة الردع، زعمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أنها تملك معلومات دقيقة عن مخططات إيرانية ضد «إسرائيل»، وزعمت أن لديها معلوماتٍ عن هوية من يقود هذه العمليات، ويبادر ويخطط لها، إضافة إلى معلومات استخبارية، وقدرة على الوصول إلى هؤلاء الأشخاص، وقتلهم في أي مكان، سواء في غزة أو دمشق، وأرادت «إسرائيل»

كذلك أن تشكل العمليتان ضربة شخصية لقاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الذي كان على علاقة مباشرة بالعجوري، وأبو عطا، وعمل معهما بشكل مكثف، من أجل تنفيذ عمليات ضد «إسرائيل»، تنطلق من قطاع غزة، حسب زعمهم (حيدر، 2019).

لكن من السهل القول أيضاً: إن إقدام «إسرائيل» على ترميم هيبتها عبر استهداف قيادات في الجهاد الإسلامي، سواء في غزة أو سورية، مع إحجامها عن مهاجمة أهداف إيرانية أو لبنانية، أو حتى تابعة لحركة حماس في قطاع غزة، وتأكيدها بشكل غير مباشر لحركة حماس، سواء بالتصريحات، أو بالإحجام عن ضرب أهداف تابعة لها في قطاع غزة، أنها لا تريد خوض مواجهة معها، إنما يؤدي ذلك كله إلى تآكل آخر في هيبتها؛ أي «إسرائيل»، وصورة الردع لديها، وفي خطوة أخرى هدفت لترميم الردع، أطلقت «إسرائيل»، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2019، صاروخاً باليستياً من طراز «يريحو 3»، من قاعدة بلماخيم الجوية في وسط «إسرائيل»، بهدف تعزيز الردع في مواجهة إيران تحديداً، ومن الناحية الفنية؛ كان إطلاق الصاروخ تجربة لجهاز الدفع الخاص بالصاروخ، الذي يجب أن يكون قادراً على دفع الصاروخ خارج الغلاف الجوي، وهو يحمل رأساً متفجراً كبيراً، أو رأساً نووياً، وكانت «إسرائيل» قد أطلقت صاروخاً مشابهاً قبل سنة ونصف سنة، قيل: إن مداه يبلغ أكثر من 2000 كم، وقادر على أن يحمل رأساً نووياً وزنه أكبر من طن واحد، ولكن يبقى الهدف الأساس هو تقوية الردع الذي تشكل الصواريخ الباليستية والنووية عماداً له، وذلك في ظل الحديث الإسرائيلي والأمريكي عن نشر إيران لصواريخ في العراق قادرة على ضرب «إسرائيل»، وعن شعور متزايد بالثقة لدى إيران بعد ضرب منشآت أرامكو في السعودية دون رد (بن يشاي، 2019).

## الانقسام الديني العلماني

بينما شكل الانقسام بين اليمين واليسار السببَ الأول لعدم تشكيل حكومة، والاضطرار لتكرار الانتخابات، إلا أن السبب الثاني هو الانقسام الديني العلماني، وهو الذي منع تشكيل حكومة يمينية دينية بقيادة نتنياهو، وبتحالف مع المتدينين، والسبب الوحيد

والمباشر لذلك هو رفض حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني العلماني الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية.

وكان أحد أسباب الانقسام بين اليمين واليسار في «إسرائيل» يتعلق بحل الدولتين وحدود عام 1967، وقد برز هذا الانقسام عندما قُتل رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين على هذه الخلفية، ولكن اليوم أصبحت القضايا السياسية، وتحديداً المتعلقة بحقوق الفلسطينيين، وتصفية القضية الفلسطينية، وضم أجزاء من المناطق المحتلة عام 1967، وعدم واقعية حل الدولتين، كل ذلك أصبح جزءاً من الإجماع الصهيوني، كما قالت عضو الكنيست السابق عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي حنين الزعبي، التي أكدت أنه رغم الانقسامات الداخلية بين الإسرائيليين، فإن الموقف من الفلسطينيين والعنصرية ضدهم هي قضية إجماع، ولا خلاف عليها، وإن الخلاف بينهم يكمن في المظهر فقط، فمنهم من يُبدي وجهه العنصري بشكلٍ سافر، وهو اليمين، ومنهم من يخاف على صورة «إسرائيل»، فيخفي وجهه العنصري، وهم اليسار والوسط، مع العلم أن الأغلبية العظمى هي أغلبية يمينية، وهي في تزايد منذ انتفاضة الأقصى، ويدل على ذلك نتائج الانتخابات المتعاقبة منذ ذلك الحين، خاصة إذا استُثني العرب (عياش، 2019).

## على صعيد التعليم: تراجُع بسبب المتدينين

شهدت منظومة التعليم في «إسرائيل» في السنوات الأخيرة توجهاً أكثر نحو التدين، مع وجود وزراء تعليم متدينين مثل الوزير السابق نفتالي بينت، زعيم حزب «البيت اليهودي» الديني، الذي غيّر في المحتوى الديني لمواد التعليم على حساب العلوم والفلسفة، ومثال ذلك التعديل في كتاب العلوم للصف الثالث الابتدائي، الذي بدلاً من أن يتحدث عن تكنولوجيا الري التي برعت فيها «إسرائيل» تحدث عن صلاة الاستسقاء.

لكن الوزير الحالي الحاخام رافي بيرتس يقلق العلمانيين أكثر، وذلك لوجوده على رأس منظومة خرّجت في السابق علماء تبوؤا مراتب عالمية، وحصلوا على جوائز دولية، فالحاخام بيرتس نفسه عبّر سابقاً عن رفضه للتعليم المادي، عندما كان يدير مدرسة دينية لتأهيل الشباب للخدمة العسكرية، فقال في محاضرة مسجلة: «للأسف، خلال

2000 سنة، حصلت أشياء أخرى، مثل حركة النهضة والتحرر»، واصفاً النهضة العلمية العالمية بالشيء السيئ (عميران، 2019).

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OCED) قد كشفت عن تراجع «إسرائيل» في امتحانات التقييم (البيزا) في الرياضيات والقراءة والعلوم، وامتحان «بيزا» هو امتحان تقوم به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية لفحص مستوى الطلاب أبناء الشريحة العمرية 15–16 عاماً، الذين يتعلمون في المدارس، والأطر التعليمية الأخرى، ويفحص الامتحان في الأساس ثلاثة مواضيع: القراءة، والرياضيات، والعلوم لا سيما الفيزياء، واشتركت «إسرائيل» لأول مرة في الامتحان عام 2002، وفي المرة الأخيرة عام 2018، التي تناولها التقرير الحالي، وفي كل الامتحانات التي شاركت فيها «إسرائيل» لم يتم إدراجها من بين الدول العشر المتقدمة في المجالات الثلاثة، مع العلم أن النتائج لم تتناول المدارس الدينية، فهذه الامتحانات لا تشمل الطلاب المتدينين (الحريديم) في المدارس الخاصة بهم؛ مما قد يعطي مؤشراً على تدهور التعليم في «إسرائيل» بشكل عام، أكثر مما تعكسه النتائج، وبينت صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية أن نتائج امتحان «البيزا» تشير إلى أن 34 % من الطلاب في «إسرائيل» سيصعب عليهم الاندماج في سوق العمل، وأن التراجع في امتحان «البيزا» كان تحديداً في فترة وزير التربية والتعليم السابق نفتالي بينيت.

ويشير المحلل الاقتصادي آفي بار- إيلي إلى أن نتائج الامتحان تدل على تراجع كبير للتعليم في «إسرائيل»، فرغم أن ميزانية التعليم ارتفعت منذ عام 2012 بنسبة 48%، فإن نسبة الذين رسبوا في الامتحانات الثلاثة (الرياضيات والعلوم واللغة/ القراءة) سجلت رقماً قياسياً، حيث وصلت إلى 22 %، وهذه النسبة لا تشمل الطلاب «الحريديم»، الذين لا يشاركون في الامتحانات أصلاً، ولا يدرسون العلوم والرياضيات، كما أن نسبة الراسبين في الرياضيات ارتفعت إلى 34 %، ووصل تدريج «إسرائيل» في العلوم إلى الحضيض، فضلاً عن أن الفجوات بين الطلاب ازدادت، ويشير بار- إيلي إلى أن بينيت، وزير التعليم السابق، هو المسؤول عن الفشل في جهاز التعليم.

وقالت صحيفة «هآرتس في افتتاحيتها، يوم 2019/12/4: إن فشل طلاب «إسرائيل»

في امتحان «بيزا» هو إشارة تحذير لوزارة التربية والتعليم، لا سابقة لها في خطورتها، وهي تفرض تغييراً فورياً لسياسة الوزارة، وأكدت الصحيفة أنه من دون تغيير كهذا، فإن وزراء التربية والتعليم يقودون «إسرائيل» إلى كارثة اجتماعية واقتصادية، في الوقت الذي لم يُظهر رئيس الحكومة خلال العقد الأخير أي اهتمام في هذا المجال، وقالت الصحيفة: إن من المهم أيضاً التذكير بأن نتائج الاختبار تُظهر صورة جزئية، فبطلب من الحاخامات رفض الطلاب «الحريديم» المشاركة في الامتحان، وبناء على ذلك؛ فإن الوضع فعلياً أخطر بكثير (القدس العربي، 2019).

على إثر تقرير «بيزا»، ظهرت أصوات في اليسار الإسرائيلي، تحديداً ممن يعارضون التعليم الديني أصلاً، وطالبوا بإلغاء منظومة التعليم الديني الحكومي من أساسها، وحمّلوها المسؤولية عن هذا الخزي لـ «إسرائيل» على المستوى الدولي، كما أسموه، إضافة إلى انتقادهم الحاد لوجود الطلاب العرب في «إسرائيل» في أسفل سلم الطلاب على مستوى العالم، مما يشير إلى الجانب العنصري، إضافة إلى الجانب الديني في خلفية المشكلة (كشتي، 2019).

## توقعات للسنة القادمة 2020

بناءً على ما تقدم من عناوين في المجالات المختلفة، من المتوقع أن السنة القادمة لن تكون أفضل من سابقاتها، بل ستشهد تراجعاً في كل المجالات؛ السياسية والعسكرية، والاجتماعية والاقتصادية.

فعلى الصعيد السياسي الداخلي، الذي يشهد أزمة وانسداداً مرشحاً للاستمرار والتصاعد مع انتهاء المهلة القانونية لتشكيل الحكومة، وحل الكنيست الـ22، وقرار الذهاب إلى انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة، بنفس المرشحين والأحزاب والناخبين، لذلك فمن المرجح ألا تختلف هذه الجولة من الانتخابات عن سابقتيها، حتى لو خرج نتنياهو من الحياة السياسية، فالانقسامات ما زالت مستمرة، وأهمها بين اليمين واليسار، والديني والعلماني، فحزب «إسرائيل بيتنا»، اليميني العلماني بزعامة أفيجدور ليبرمان، الذي أصبح بيضة القبان في الحلبة السياسية، يرفض الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب

الدينية (الحريديم) إلا بتقديمهم تنازلات لا يستطيعون تقديمها، كما يرفض الجلوس مع اليسار في حكومة تعتمد على أصوات العرب، وإنما يسعى لنزع المواطنة الإسرائيلية عنهم، معتبراً إياهم طابوراً خامساً (إزولاي، شومفلبي، و لوكاش، 2019).

المشكلة هي أن الجمهور كما الأحـزاب منقسمون حول من يتحمل مسؤولية هذا الوضع؛ لذلك فالانتخابات لا تعني بالضرورة عقاب المسؤولين عن هذه الحال، وانتخاب بديل أفضل، بل إن التشاؤم عند بعض الخبراء، مثل الإعلامي الكبير أمنون أبرموفيتش وصل إلى القول: إن الانتخابات لن تغير النتيجة، بل ستضعف الثقة، الضعيفة أصلاً، بالنظام السياسي، وبالديمقراطية الإسرائيلية، فهذه هي أول مرة يحكم فيها رئيس حكومة لأكثر من 10 سنوات، وينتهي متّهَماً بالفساد.

من ناحية ثانية، فالانقسامات وصلت أيضاً إلى المعسكر المنافس لليمين؛ أي كتلة «أزرق أبيض» التي تتشكل من ثلاثة أحـزاب، حيث تعاني هذه الكتلة من تباينات في داخلها؛ لذلك فليس مستبعداً أن تكون هناك انتخابات رابعة في الصيف القادم أيضاً (أبرموفيتش، 2019).

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، يحذر الخبراء من ظروف أسوأ، فقد كتب الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية رون بن يشاي أن «إسرائيل» ليست جاهزة لتلقي 1200 صاروخ في اليوم الواحد، دون أن يحصل انهيار في أجهزة الدولة، فوفقاً لتقديرات المؤسسة الأمنية؛ يقترب اليوم الذي ستحصل فيه مواجهة شاملة مع إيران وأذرعها، وحزب الله، وحماس، التي ستدفع فيها «إسرائيل» ثمناً باهظاً، فإضافة إلى العدد الكبير من القتلى، ستتعطل الكهرباء والمياه والمواصلات، بينما لن تكون الجبهة الداخلية جاهزة، والجيش ينتظر حكومة جديدة، لا يبدو أنها قريبة كي تقرر له موازنات.

والمؤشرات على الخطورة تتمثل بعدة أمور: الهجوم الإيراني المفاجئ على منشآت أرامكو، والشلل في الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ بسبب رد الجهاد الإسلامي على اغتيال الشهيد أبو العطا، حيث تم تعطيل المدارس، وتعطلت أجهزة الدولة عن أداء وظائفها، فكيف سيكون الحال والهجوم أكبر، والجبهات أوسع، والمدة أطول؟! يتساءل أبرموفيتش (بن يشاي ر.، 2019).

وكان قائد الجبهة الداخلية تامير بيدعي قد كتب مقالاً في المجلة العسكرية «بين هقتبيم» قبل أشهر، تحدث فيه عما يهدد «إسرائيل» من صواريخ تهدف إلى اختراق الدفاعات الإسرائيلية، يعزز هذا المقال ما قاله بن بيشاي، الذي يستبعد أن يبادر أحد لهجوم شامل يشعل حرباً شاملة، ولكن أي تصعيد قد يحصل يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع إلى حرب شاملة كهذه، وفي حرب كهذه لن تتعطل الحياة المدنية فقط تحت هذا العدد من الصواريخ، وإنما تتعطل أيضاً قدرة الجيش على نقل قواته ومعداته إلى أماكن القتال، وصحيح أن لـ «إسرائيل» أفضل دفاعات جوية في العالم، كما يقول بن بيشاي، إلا أنه، وفي الجولة الأخيرة مع الجهاد الإسلامي، ثبت أن هناك على الأقل نسبة 15 % من الصواريخ ستصيب أهدافها، سواء من البشر أو المرافق الحيوية، وهذا دون الحديث عن مفاجآت قد تحصل خلال السنة القادمة، وأسلحة وإمكانات قد يستخدمها الإيرانيون وحزب الله في الحرب، لم نعلم عنها بعد، كما يقول بن بيشاي (بن بيشاي ر.، 2019).

عند الحديث عن وضع أمني يَحتمل هذه السيناريوهات، ودون وجود حكومة منتخبة، ومع استمرار هذه الحالة من الانسداد، تصبح الأمور أصعب، فلا ميزانيات، ولا خطط لتطوير الدفاعات، ولا لتحصين الجبهة الداخلية ضد هذه المخاطر، التي تتطلب تطوير الدفاعات الجوية، التي تشمل القبة الحديدية، ومقلاع داود، وحيتس2، وحيتس3، التي لا تكفي بوضعها الحالي، ولن تكفي مع صواريخ أكثر دقة، وأكبر حجماً، وكل هذا يحتاج إلى ميزانيات كبيرة غير متوفرة، لعدم وجود حكومة (بن بيشاي ر، 2019).

يتطلب هذا الوضع استعداداً لاستخدام نظرية الضاحية، التي تعني قوة نارية هائلة على تجمعات سكانية، وهي مكلفة مالياً وقانونياً، كما يتطلب استعداداً لغزو بري، سواء في غزة، أو لبنان، أو سورية، الأمر الذي قد تواجهه صعوبات كبيرة، بسبب كثافة الصواريخ، وإصابة شرايين المواصلات، دون الحديث عن تحصين الجبهة الداخلية ضد الصواريخ، لا سيما الملاجئ والمنازل والمؤسسات، خاصة إذا علمنا أن أكثر من ثلث السكان في محيط 40 كم من قطاع غزة لا يوجد لهم ملجأ من الصواريخ، يمكن أن يلجؤوا إليه عند سماعهم صافرات الإنذار، في أقل من دقيقتين، مع العلم أن كثيراً من الصواريخ لا تزيد مدة الهروب منها على 15 ثانية، وأغلبية سكان الشمال لا ملجأ لهم أصلاً، والخلاصة أن أكثر من نصف السكان عامة لا يملكون مكاناً محصناً ضد

الصواريخ، وعند الحديث عن حاجات الناس من الغذاء والدواء في حالة الطوارئ تصبح الصورة أكثر قسوة، لا سيما إذا علمنا أن السلطات المحلية نفسها لن تستطيع الانتظام بعملها تحت القصف، كما حصل في حرب لبنان الثانية عام 2006، إضافة إلى ذلك؛ فإن أجهزة الدفاع المدني والإنقاذ، وفقاً لتقرير مراقب الدولة عام 2018، تعاني من نقص حاد في المعدات، ونقص في تأهيل الطواقم، لا سيما الاحتياط.

وختاماً، ضاعت سنة على المؤسسة الأمنية بسبب الأزمة السياسية، وربما، كما يقول بن يبشاي، ستصل طائرات «F35»، و«F15» الجديدة، التي طلبها سلاح الجو، بعد الحرب القادمة بسبب المأزق السياسي، ونفس الأمر بالنسبة للرادارات ومنظومات اعتراض الصواريخ، التي يحتاجها الجيش؛ مما يعني اعتماد «إسرائيل» على البوارج الأمريكية، بما تحمله من صواريخ ورادارات التي تأمل «إسرائيل» وصولها في الوقت المناسب لتدافع عن نفسها، لذلك طالب بن يبشاي بتحقيق احتياجات الجيش من قبل أي حكومة، حتى لو كانت حكومة تصريف أعمال، وهو الأمر الصعب، كما طالب بترك قرار حرب استباقية للحكومة المنتخبة، لتجنيب «إسرائيل» كارثة في جبهتها الداخلية (بن يبشاي ر.، 2019).

وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً، فإضافة إلى التأثيرات السلبية لتكرار الانتخابات، والجمود السياسي، وانعدام الإدارة والخطط والموازنات، يبقى التهديد الأكبر هو التكلفة الاقتصادية لأي مواجهة شاملة يمكن أن تحصل، وتشل الحياة تماماً في «إسرائيل»، وذلك قياساً على تجربة تصعيد استمر يومين فقط، مع الجهاد الإسلامي وحده في قطاع غزة، مواجهة شاملة لن تدوم يوماً أو يومين، ولن تكون حرباً مفاجئة بالضرورة، لكنها قد تتطور من تصعيد محدود إلى حرب شاملة، طويلة ومؤلمة، تشل الاقتصاد تماماً، وتكلفه كلفةً اقتصاديةً باهظة (بن يبشاي ر.، 2019).

وعند الحديث عن أزمات اقتصادية موروثة من العام الماضي، من معدلات فقر عالية، وفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتراجُع الخدمات الصحية، وازدياد الضغط عليها، وديون يتحملها السكان شهرياً على مصروفاتهم، فإن العام الجديد من الناحية الاقتصادية لا ينبئ بخير لـ «إسرائيل».

وعلى الصعيد الاجتماعي والتعليمي، فالأوضاع ليست مبشرة، لأن الأزمة السياسية

تُفاقم من الانقسامات الاجتماعية، حتى وصلت إلى التشكيك بمؤسسات الدولة الأساسية، كما أن الانقسام الحاد بين اليمين واليسار من جهة، والعلمانيين والمتدينين من جهة أخرى، وفي ظل استقطاب سياسي، تزداد حدته، لدرجة اعتداء جماهير معسكر اليمين؛ شفهياً ومادياً، على مخالفيهم من اليسار، بل وعلى وسائل الإعلام، والقضاء، والأجهزة الأمنية، وأجهزة فرض القانون، كل ذلك تعصباً لرئيس الحكومة، المُلاحَق قضائياً على جرائم فساد.

وأما منظومة التعليم، فتشير التقارير إلى تراجعها لأسباب اجتماعية وسياسية، ويزداد التأثير السلبي عليها، مع تعمق الأزمة، ومع قلة أو نقص الموازنات.

وعليه؛ فإن عام 2020، وعلى كل المستويات، هو عام تحديات غير مسبوقة، تواجهها «إسرائيل» داخلياً وخارجياً، سياسياً، وعسكرياً، وأمنياً، واقتصادياً واجتماعياً.

# المصادر

1 – اريك باندر. (11 11، 2019). «نتنياهو :لا يمكن أن نكرر في الضفة الغربية ما فعلناه في غزة(نتنياهو :اي افشار لحزور بيهودا فشمرون عل ما شعسينو بعزا). تم الاسترداد من معاريف: https://0i.is/EBDi

2 – اسرائيل شختر. (25 11، 2019). بينت: من يسعى لقتلنا في الشمال سيكون ردنا دقيقاً(بينت:ميشمبكش ات نفشينو بتسفون–هتغوباشلانوتهيي مدويكت). تم الاسترداد من بنتلنت: https://0i.is/NlfE

3 – آسف اوني. (22 11، 2019). القرار بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو صعدت للعناوين في العالم (هههجلتاه لهجيش كتاب ايشوم نيغد نتنياهو تيفساد لكوتروت بعولام ). تم الاسترداد من غلوبس: https://0i.is/HflO

4 – اطيلا شومفلبي. (24 10، 2019). 2020:هذه التهديدات التي تواجه دولة إسرائيل(2020:ايلي هأيوميمعل مدينات اسرائيل). تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://0i.is/JJBX

5 – الجزيرة. (25 9، 2019). النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية: تقدم غانتس على نتنياهو بمقعد واحد. تم الاسترداد من الجزيرة: https://0i.is/Fm0k

6 – القدس العربي. (10 12، 2019). تقرير «مدار» حول نتائج امتحان «بيزا»: وضع التعليم في إسرائيل مأساوي. تم الاسترداد من القدس العربي: https://0i.is/hIcq

7 – امنون ابرموفيتش. (12 12، 2019). تحليل:ليتنا لا نذهب الى جولة انتخابات رابعة في تموز .لست واثقاً(فرشنوت:هلفاي شلا نليخبيولي لسبب بحيروت ربيعي.لو بتوح). تم الاسترداد من ماكو: https://0i.is/FuCc

8 – اور كشتي. (10 12، 2019). آن الأوان لتفكيك جهاز التعليم الديني الحكومي(هغيع هزمان لفريك ات هحنوخ رمملختي دتي). تم الاسترداد من هآرتس: https://0i.is/Ksgx

9 – باراك رابيد. (8 12، 2019). مبادرة في الاتحاد الأوروبي:دعم اعتراف بدولة فلسطينية (يوزماه بإيحود هأوروبي:كيدوم هكراه بمدينا فلسطينيت). تم الاسترداد من اخبار13: https://0i.is/gJgP

10 – بيلي فرنكل. (10 12، 2019). دولة في السالب: 42٪ من اقتصاد البيوت في إسرائيل في السالب (مدينا بأوفردرافت: 42٪ ممشكي هبيت بيسرئيل بمينوس). تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://0i.is/FHLt

11 – دورون فسكين. (7 10، 2019). الانسحاب الأمريكي من سوريا :إنجاز لمحور موسكو–طهران–أنقرة(هنسيغاه هأمريكانيت مسوريا :هيسيغ لتسير موسفا–تهران–انكرا). تم الاسترداد من كلكليست: https://0i.is/6iq0

12 – رامي حيدر. (18 11، 2019). ما وراء اغتيال أبو العطا. تم الاسترداد من العساس:

https://alassas.net/4426/

13 – روتر نت. (11 12، 2019). مدير عام وزارة الصحة:» الانتخابات الإضافية هي مأساة مخيفة للجهاز الصحي»(منكال مسراد هبرئوت:»معريخت هبحيروت هنوسيفت هي تراجيديا نورائيت لمعرخت هبرئوت»). تم الاسترداد من روتر نت: https://0i.is/t2Vc

14 – رون 2 بن ييشاي. (29 11، 2019). إنذار مبكر لدولة إسرائيل: لسنا مستعدين ل1200 صاروخاً في اليوم ولانهيار وظيفي (كريئاة هشخماه لمدينات يسرئيل:انحنو لو موخنيم ل1200 تيليم بيوم ولكريساه تفكوديت). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://0i.is/eMZf

15 – رون بن ييشاي. (6 12، 2019). الإطلاق من بلماخيم–تعزيز للردع ضد النووي الإيراني (هشيغور مبلماخيم–حيزوك لهرتعاه مول هغرعين هايراني. تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://0i.is/pOAv

16 – رويتال عميران. (2 9، 2019). أين ستكون إسرائيل عام 2055؟ هناك شك بمعرفة وزير التعليم بحجم المسؤولية بيديه (ايفو تهيي يسرئيل ب2055؟ سفيك ايم سار هحنوخ موداع لغودل هاحريوت شبيداف). تم الاسترداد من معاريف: https://0i.is/G7IF

17 – شحر ايلان. (11 11، 2019). «شاؤول مريدور:لم يكن هناك حدث بحجم العجز في السنوات الأخيرة شاي بابد: ليست نكبة (شاؤول مريدور: لو هيا ايروع بسيدر هغودل شل هغيرعون بشنيم هأحرونوت شاي بابد :لو كتستروفا !). تم الاسترداد من كلكليست: https://0i.is/EZSc

18 – شداد عبد الحق. (4 10، 2019). الانتخابات في إسرائيل :من يدفع الحساب؟ تم الاسترداد من العساس: https://0i.is/sQce

19 – عرب 48. (11 4، 2019). النتائج النهائية للانتخابات: الليكود 36 مقعدًا و«اليمين الجديد» خارج الكنيست. تم الاسترداد من عرب 48: https://0i.is/7are

20 – عنبر تويزر. (11 11، 2019). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://0i.is/P0Cv

21 – كوبي ليبرمان. (11 11، 2019). إمكانيات تغيير نظام الانتخابات(هافشرويوت لشينوي شيتات هبحيروت). تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت: https://0i.is/xCVQ

22 – لانا زايغر. (21 5، 2019). التوقعات الاقتصادية لعام 2019(تحزيت كلكليت لشنات 2019). تم الاسترداد من اسرائيل وال https://0i.is/qjbD

23 – مايا ايدن. (9 12، 2019). تقرير الفقر البديل:ربع الإسرائيليين فقراء–ثلثهم يعانون من الجوع (دوح هعوني هحلوفي: ربيع مهيسرائيليم عنييم–شليش مهم سوبيل مرعاف. تم الاسترداد من اخبار13: https://0i.is/wBtp

– موران ازولاي، اتيلا شومفلبي، و الكسندرا لوكاش. (12 12، 2019). ليبرمان:عفو لنتنياهو مقابل اعتزال السياسة (ليبرمان:حنيناه لنتنياهو تمورات فريشاه مهبوليتيكا). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: https://0i.is/NCE8

– هآرتس. (11 11، 2019). إعادة المنطقة المؤجرة للأردن:رابين وحسين يتقلبون في قبورهماوكذلك روتنبرغ (هحزرات هموبلاعت ليردين: رابين فحسين متهبخيم بكبرم.غم روتنبرغ.. تم الاسترداد من هآرتس: https://0i.is/LGar

24 – وديع عواودة. (26 11، 2019). دراسة تحذر من انقسام الإسرائيليين على خلفيات سياسية ودينية وقومية. تم الاسترداد من القدس العربي: https://0i.is/1Ge8

25 – وكالة سوا الاخبارية. (11 11، 2019). كتائب القسام تنشر ملفا خاصا بعملية حد السيف. تم الاسترداد من وكالة سوا الاخبارية: https://0i.is/Qhit

26 – يحيى عياش. (3 12، 2019). الزعبي لـ«عربي21»: هذه حقيقة الانقسامات بأحزاب إسرائيل. تم الاسترداد من عربي21: https://0i.is/9Ov3

27 – يوآف ليمور. (7 11، 2019). الجيش الإسرائيلي يعترف: «المعركة بين الحروب» قد انتهت (بتساهال موديم: «هممعرخاه شبين هملحموت» هستيماه. تم الاسترداد من إسرائيل هيوم: https: //0i. is/Xftu

# الولايات المتّحدة الأمريكية 2020

مجموعة التفكير الإستراتيجي

د. علي حسين باكير
باحث في العلاقات الدولية

## مقدمة

**من المتوقّع أن تشهد الولايات المتّحدة في العام 2020 سلسلة من التطورات المحليّة وتلك الخارجية التي قد تلقي بظلالها على مستقبل ترمب السياسي من جهة، وعلى موقف ودور الولايات المتّحدة على المستوى الدولي، هناك استحقاقات فيما يتعلق بملفات الخلاف مع الحلفاء قبل الأعداء في هذا العام، كما أن الملف الإيراني سيكون العنوان الأكثر سخونة في الشرق الأوسط.**

## الوضعي السياسي

يحتل موضوع عزل الرئيس ترمب العنوان الأوّل على صعيد الاستحقاقات الداخلية في الولايات المتّحدة الأمريكية، ومن المنتظر أن يبقى هذا العنوان متصدّراً لتفاعلات الداخل الأمريكي لوقت غير قصير من العام 2020، ففي 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وجّه مجلس النواب الأمريكي الاتهام بشكل رسمي إلى الرئيس دونالد ترمب فيما يتعلّق بإساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونجرس.

وقد بُنِيَت هذه الاتهامات على المعلومات التي كشفها مسؤول استخباراتي عن وقائع تتعلّق بمكالمة هاتفية جرت، في 25 تموز/ يوليو 2019، بين ترمب ونظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، ضغط خلالها ترمب على الرئيس الأوكراني من أجل إجراء تحقيق بشأن تورّط منافسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة الديمقراطي جو بايدن وابنه بقضايا فساد في أوكرانيا، ترافق ذلك أيضاً مع تزايد التقارير الرسمية التي تفيد بوجود تدخلات ومحاولات تأثير روسية على الانتخابات الأمريكية السابقة.

صوت النوّاب الديمقراطيون لصالح القرار، في حين عارضه الأعضاء الجمهوريون،

وبذلك يكون ترمب ثالث رئيس أمريكي يتعرض لقرار الاتهام من قبل مجلس النواب تمهيداً لإمكانية عزله، ورابع رئيس تُوجّه إليه اتهامات نيابية، ووفق الدستور الأمريكي؛ يتمتع مجلس النوّاب بالحق في إقرار لائحة اتّهام الرئيس، ويقتصر هذا الحق عليه، لكن في المقابل؛ يتمتّع مجلس الشيوخ بالحق الحصري في محاكمة الرئيس فيما يتعلق بالتهم التي أقرّها مجلس النواب؛ وبالتالي فإنّ القرار النهائي فيما يتعلق بمسألة تبرئة الرئيس أو إدانته، وبالتالي إقالته من منصبه ترتبط به حصراً.

ضمن هذه المعادلة، من الواضح أن هذا الملف سيتحوّل إلى ملف سياسي ودعائي بامتياز خلال العام 2020 يتجاذبه الأطراف كلٌ لمصلحته، الديمقراطيون يعلمون أن مجلس الشيوخ قد لا يدين الرئيس ترمب، لا سيما مع إعلان الجمهوريين الدعم له في ظل حقيقة أن ترمب يحظى بتأييد قواعد الحزب الجمهوري، وبهذا المعنى؛ فإنّ هدف الديمقراطيين من عملية العزل هو استنزاف صورة ترمب وتهشيمها علّ ذلك يساعد على تقويض فرصه بالفوز في جولة ثانية من الرئاسة الأمريكية.

في المقابل، فإنّ الجمهوريين الذي يعلمون أهداف الديمقراطيين سيسعون إلى تبرئة ترمب بشكل سريع وحاسم بحيث يؤدّي ذلك إلى رفع أسهمه، وقد يتحوّل الملف حينها إلى ورقة ضد الديمقراطيين، وبين هذا وذاك فقد لا يقوم الديمقراطيون برفع لائحة الاتهامات إلى مجلس الشيوخ كي لا يسارع الأخير إلى التبرئة، وهو ما يعني أنّنا بصدد اشتباك سياسي محموم في العام 2020.

## الوضع الاقتصادي

وفقاً للتقديرات الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتّحدة في الربع الثاني من العام 2019 إلى نسبة 2 %، ثم إلى نسبة 2.1 % في الربع الثالث من نفس العام، في المقابل؛ تقلص العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة بمقدار 1.1 مليار دولار، أو 0.9 %، إلى 124.1 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2019، وبلغ العجز المنقح في الربع الثاني مليار دولار، فيما بلغ العجز في الربع الثالث 2.3 % من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار، بانخفاض يبلغ أقل من 0.1 %

عن الربع الثاني، وفقاً لإحصاءات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي.

وفيما يتعلّق بالعام الجديد، وعد الرئيس دونالد ترمب الأمريكيين بزيادة النمو الاقتصادي للولايات المتّحدة في العام 2020 إلى حوالي 4 %، ويعتقد الخبراء والاقتصاديون أن مثل هذه النسبة هي أسرع من المعدّل الصحّي المفترض، وعلى كل حال؛ تشير التقديرات الصادرة في ديسمبر 2019 إلى أن العام 2020 سيشهد تراجعاً في معدّل النمو إلى ما دون المعدّل المعتاد الذي يتراوح بين 2 و3 % ليصل إلى 1.9 % في عام 2021، و1.8% عام 2022، ويُفسّر هذا التراجع على أنّه أحد الآثار الجانبية للحرب التجارية الجارية بين الولايات المتّحدة والصين بشكل رئيس.

أمّا بالنسبة إلى حجم التضخّم في البلاد، فمن المتوقّع أن يرتفع من 1.9 % في العام 2020 إلى حوالي 2 % في العام 2021، و2022، وقد يساعد هذا المعدّل للتضخّم بطبيعة الحال على إعطاء الاحتياطي الفيدرالي مساحة لخفض أسعار الفائدة لاحقاً، أمّا فيما يتعلّق بمعدّل البطالة، فمن المتوقع أن يبلغ حوالي 3.5 % في العام 2020، وأن يرتفع إلى 3.6 % في عام 2021، و3.7 % عام 2022، لكن تشير بعض التقارير إلى أن المعدّل الحقيقي هو ضعف هذا المعدّل.

الصورة الإجمالية استناداً إلى التقديرات المتاحة تشير إلى أنّه لن يكون هناك ركود اقتصادي في الولايات المتّحدة في العام 2020، لكنّ النمو الاقتصادي سيكون ضعيفاً نسبياً، لقد أدت التخفيضات الضريبية التي أجراها الرئيس ترمب إلى زيادة عمليات إعادة شراء الأسهم، لكنّها لم تؤمّن الوظائف التي وعد بها، وتشعر الشركات بالقلق إزاء عدم اليقين الناجم عن الحرب التجارية التي استعرت العام الماضي، ومن الممكن لها أن تستمر في العام 2020.

## الوضع الأمني

في العام 2019، أصدرت عدّة وكالات فيدرالية تقريراً حول التهديدات الصاعدة طويلة المدى التي تواجه الولايات المتحدة لا سيما مع التحولات التي تطرأ على التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع بشكل عام، وفقاً للتقرير؛ هناك 26 تهديداً طويل الأمد يمكن

تصنيفها ضمن 4 فئات رئيسة، هي:

1 – التقدّم السياسي والعسكري للخصوم، على سبيل المثال؛ سعي الصين لمضاهاة قدرات الجيش الأمريكي.

2 – التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، على سبيل المثال؛ السيارات المسيّرة للاستخدام الخاص، لكن يمكن للجيوش استخدامها أيضاً.

3 – الأسلحة، التقدم في تكنولوجيا الأسلحة، مثل الأسلحة الإلكترونية.

4 – المتغيرات الديموغرافية، على سبيل المثال؛ تفشي الأمراض المعدية.

الصعود الصيني كقوّة عالمية يعدّ تحدّياً أساسياً للولايات المتّحدة الأمريكية لا سيما على مستوى توظيف القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لتطوير الوسائل التي يمكن منافسة الولايات المتّحدة بها، روسيا أيضاً تقوم بزيادة تواجدها السياسي والعسكري في مناطق متعددة حول العالم مقارنة بما كان عليه الأمر سابقاً، في إشارة إلى رغبتها في توسيع نطاق نفوذها، وهو ما يفرض كذلك تحدّياً للولايات المتّحدة الأمريكية.

إيران وكوريا الشمالية تُمثّلان خطراً متعاظماً فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا اللازمة لزيادة حجم القدرات الصاروخيّة، كما أن الحكومات غير المستقّرة حول العالم بالإضافة إلى انتشار التطرّف والإرهاب في مختلف القارات قد يضع ضغطاً متزايداً على موارد الولايات المتّحدة لناحية مكافحة الإرهاب أو تقديم المساعدات الإنسانيّة. تكنولوجيا المسيّرات في السماء وعلى الأرض وفي البحر آخذة في التطور، سواء لجمع المعلومات أو للمعارك، وهو ما يجعلها من التحدّيات المتصاعدة في المستقبل بالنسبة للولايات المتّحدة ويزيد من خطرها على الجيش الأمريكي.

أسلحة الدمار الشامل، الحرب الإلكترونية، التكنولوجيا المتطورة، التكنولوجية الحيوية، الأسلحة الخارقة للصوت، الأسلحة التي يتم تطويرها للاستخدام في الفضاء وتحت مياه البحر من التحديات التي تحضّر الولايات المتّحدة لمواجهتها في المستقبل. علاوةً على ذلك، لا يستثني التقرير مخاطر التغيّر المناخي وانتشار الأوبئة والهجرة الضخمة من لائحة التهديدات.

## السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

شكّل سلوك الرئيس الأمريكي دونالد ترمب معضلة لحلفاء الولايات المتّحدة وخصومها معاً في آن، عدم القدرة على توقّع الخطوة المقبلة لترمب أو حتى تصوراته حيال الملفّات التي يتعامل معها تحوّل إلى عامل إرباك للطرفين معاً، في بعض الأحيان كان هذا الأمر عاملاً مهمّاً لحرمان خصوم الولايات المتّحدة من قراءة الموقف الحقيقي للرئيس؛ وبالتالي دفعهم للخوف من تصعيد غير محسوب معه، وفي حالات أخرى؛ قوّض هذا الأمر من العلاقات القائمة مع الحلفاء نظراً لعدم القدرة على الاعتماد على وعود أو سياسات ثابتة له، من المتوقع أن يستمر هذا السلوك في العام 2020، مع ميل أكبر ربما للتخفيف من حدّة عدم المقدرة على توقّع خطوته القادمة مع الحلفاء، والإبقاء على هذه الميزة مع الخصوم من أجل لجمهم، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة مع إيران.

يمكن ملاحظة أن الرئيس ترمب كان يعتمد بشكل كبير خلال العام 2018 على تحالفاته الصلبة مع كل من «إسرائيل» والسعودية والإمارات ومصر، وبالرغم من أن موقف الرئيس ترمب من هذه الدول بقي على حاله، فإنّه يمكن ملاحظة أنّه أصبح أكثر انفتاحاً على دول أخرى في العام 2019 كتركيا وقطر، في محاولة منه على ما يبدو لتخفيف الضغط الداخلي عليه من جهة، ولتحقيق نوع من التوازن بين مختلف الأطراف من جهة أخرى، علاوة على سعيه للاستفادة ممّا يمكن أن تقدّمه جميع هذه الأطراف للمصلحة الأمريكية، لا سيما في ظل الصراع القائم مع إيران ومحاولات دفعها للتفاوض على اتفاق نووي جديد.

من المنتظر أن يستمر ترمب في سياسته هذه في العام 2020، سيما بعض المشكلات الداخلية التي اعترضت مشاريعه وحساباته السياسية فيما يتعلّق بالعلاقة مع «إسرائيل» والسعودية على وجه التحديد، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع الداخلي لنظام السيسي في مصر.

**1 - السعودية:** لا يزال الرئيس الأمريكي ملتزماً بالدفاع عن ولي العهد محمد بن سلمان، بالرغم من المشكلات التي تسبّب بها خلال الأعوام القليلة الماضية، لكن بدا أن الولايات المتّحدة تزيد من ضغطها عليه هذه المرّة لإقفال الملفات الخلافية التي تزيد من

الأعباء السياسيّة على ترمب شخصياً وعلى الولايات المتّحدة، وقد بدا ذلك جلياً في عدد من الحلات من بينها:

- حلحلة ملف اليمن الذي تحوّل إلى مستنقع آسن للرياض بعد أن نجحت أبو ظبي في تحقيق أهدافها هناك بشكل منفصل عن الجهد السعودي، وبدا أن هناك جهوداً من قبل الرياض لإقفال هذا الملف بشكل لا يضر بالسعودية أيضاً.
- بعد الجولة الأخيرة من التصعيد الأمريكي-الإيراني في الخليج، بين يونيو وسبتمبر، الذي انتهى باستهداف منشآت حسّاسة تابعة لشركة أرامكو السعودية بواسطة طائرات مسيرة وصواريخ كروز يُعتقد أنها إيرانية، توجهت المملكة إلى طلب الوساطة مع إيران من خلال باكستان.
- تلا ذلك أيضاً محاولة لتهدئة الأوضاع في الخليج ومنع التصعيد من خلال مبادرة سعودية للتواصل مع قطر، في محاولة أيضاً للتوصّل إلى تفاهم ينهي الأزمة الخليجية التي افتعلتها الرياض بدعم من أبوظبي والمنامة والقاهرة بحجّة وجود علاقات مميزة مع إيران، قبل أن تعود أبو ظبي مؤخراً إلى استئناف علاقاتها الأكثر تميّزاً على المستوى الخليجي مع طهران.
- وآخر هذه الملفات للعام 2019، توقيع اتفاقية بين السعودية والكويت بدعم من جهود محمد بن سلمان تقضي باستئناف العمل في إنتاج النفط من حقلين مشتركين على المنطقة الحدودية بعد توقّف دام حوالي خمس سنوات نتيجة خلافات بين الطرفين، وقد تم استتباع هذا التفاهم باتفاقية ملحقة باتفاقيتي تقسيم المنطقة المقسومة والمغمورة المحاذية لها، ومن المتوقع أن يتيح هذا التفاهم الجديد استعادة القدرة الإنتاجية من منطقة الخفجي والوفرة التي كانت تبلغ حوالي 550 ألف برميل يومياً سابقاً، على أن يبلغ مستوى إنتاج المرحلة الأولى نهاية عام 2020 حوالي 325 ألف برميل يومياً.

لا يبدو أن هناك تغييراً سيطرأ في علاقة واشنطن مع الرياض في ظل ترمب، خاصة إذا ما نجح ترمب في الفوز بدورة ثانية، لكن من المتوقع أن تتغيّر العلاقة في حال فاز أحد المرشّحين الديمقراطيين نهاية العام، وهو الأمر الذي من الممكن الحد من مفاعيله

إذا استطاعت المملكة إقفال الملفات الشائكة بشكل صحيح.

**2 - تركيا:** العلاقة مع تركيا لا تزال متوترة، كما كانت عليه الحال في العام 2018 في مسار يتخلّله صعود وهبوط مستمر، وبالرغم من اتجاه ترمب، وأردوغان إلى الاعتماد على العلاقة الشخصية بينهما في العام 2019 للتخفيف من هذا التوتر، والعمل على المصالح المشتركة والملفات التي تجمع الطرفين معاً، فإنّ ذلك لم يحُل دون استمرار المشكلات في بعض القضايا التي من المتوقع أن تطغى على العلاقة بين الطرفين في العام 2020، وهو العام الذي من المنتظر أن يتم فيه حسم بعض هذه الملفات الخلافية، لا سيما ملفي شراء تركيا لمنظومة الدفاع الصاروخي الروسية «إس400-»، وشراء مقاتلات «إف35-» المتعددة المهام الأحدث في العالم.

حدود حسم الملفّين من المتوقع لها أن تكون في شهري أبريل ومايو 2020، إضافة إلى ذلك؛ فمن المتوقع أن يواصل الكونجرس سياساته القاسية إزاء تركيا كما كانت عليه الحال في العام 2019، الكونجرس يسعى إلى فرض عقوبات على أنقرة، وقد وسّع من ساحة الاشتباك معها في العام 2019 من خلال الاعتراف بما يسمّيه «المجزرة الأرمنية»، والصراع الجاري على ثروات النفط والغاز شرق البحر المتوسط.

في المقابل، بدا أن هناك تقارباً ولو محدوداً بين واشنطن وأنقرة لا سيما فيما يتعلّق بالموقف من الوضع في سورية (مع استثناء موضوع العلاقة مع مليشيات «بي واي دي» الكرديّة)، بالإضافة إلى تقارب في الملف الليبي؛ حيث دعت الولايات المتّحدة أمير الحرب الجنرال خليفة حفتر إلى التراجع وإيقاف حملته العسكرية، وهو موقف يتطابق مع المساعي التركية للدفع بالعملية السياسية قُدُمَاً إلى الأمام.

سيشكّل العام 2020 اختباراً للتقارب الأمريكي – التركي في الملفّين السوري والليبي، ولمدى قدرة البلدين على تجاوز خلافاتهما، لكن في المقابل؛ فإنّ موقف الكونجرس سيشكّل بدوره عبئاً على الرئيس ترمب وعلى محاولات التقارب الجارية بينه وبين أردوغان، وهو ما من شأنه أن يضع هذه العلاقة وما يمكن لها من إنجازه تحت الاختبار.

## أهم قضايا الشرق الأوسط

أمّا بالنسبة للقضايا الأهم في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، فمن المتوقع أن يتصدّر الملف الإيراني المشهد في العام 2020، خلال العام 2019، شدّد الرئيس ترمب من العقوبات على إيران ممّا حرمها من الموارد المالية من مبيعات النفط بشكل كبير، شكّل هذا الواقع عامل ضغط كبيراً على النظام الإيراني، إذ انهارت تقريباً صادرته من النفط من حوالي مليوني برميل يومياً في أغسطس 2018، أي قبل فرض العقوبات الأمريكية، إلى حوالي 160 ألف برميل يومياً في أغسطس 2019 بعد بضعة أشهر فقط من العقوبات المشدّدة التي فرضها ترمب على مبيعات النفط الإيرانية.

أمام هذا الوضع، كان على النظام الإيراني إمّا أن يذهب باتجاه مفاوضات مع ترمب من دون شروط وتحت الضغط، وإمّا أن يذهب باتجاه حرب لا قِبَل له بها، وبين هذا الخيار وذاك اختار النظام الإيراني أن يذهب باتجاه تصعيد متدرّج غير مباشر في منطقة الخليج دون أن يتبنّاه بشكل رسمي؛ في محاولة للتخلّص من الضغط الأمريكي من خلال عمليات تدفع واشنطن إلى رفع العقبات عنها، وشملت هذه العمليات في الفترة الممتدة من مايو 2019 وحتى سبتمبر من نفس العام ما يلي:

- استهداف عدّة ناقلات نفط قبالة سواحل الإمارات وفي خليج عُمان.
- إسقاط طائرة استطلاع أمريكيّة «RQ-4 Global Hawk» فوق مياه الخليج العربي.
- قرصنة سفينة بريطانية قبالة سواحل عُمان.
- استهداف منشآت النفط الحسّاسة التابعة لشركة أرامكو السعودية بصواريخ كروز وطائرات مسيّرة أخرجت حوالي نصف إنتاج المملكة من السوق العالمية، بالإضافة إلى الاستهداف المتكرر لمحيط السفارة الأمريكية في بغداد بصواريخ كاتيوشا.

لم يرد ترمب على أي من هذه الهجمات بعملي عسكري، حتى عندما قامت طهران باستهداف مباشر لمعدّات عسكرية أمريكية تفوق قيمتها 130 مليون دولار، وقد نقلت تقارير أمريكية حينها أن الرئيس الأمريكي أعطى الأمر بشن ضربات ضد أهداف إيرانيَّة ردّاً على هذا الهجوم، إلاّ أنّه قام بإلغاء الأمر في اللحظة الأخيرة، عازياً ذلك إلى العدد الكبير من الضحايا الإيرانيين الذين سيسقطون جراء هذه الضربات.

خلق ذلك انطباعاً لدى الإيرانيين بأنّ الرئيس الأمريكي ضعيف وغير قادر على الرد، وبالتالي من الممكن التصعيد ضدّه دون مخاطر تُذكر، لقد اختارت إيران خرق آخر خطوط ترمب الحمراء، فقتلت متعهداً أمريكياً في 27 ديسمبر، وكانت ربما تسعى إلى أن تؤثّر سلباً على حظوظ ترمب في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تبع ذلك مهاجمة السفارة الأمريكية إثر ضربات جوية أمريكية ضد مجموعات من الحشد الشعبي ردّاً على مقتل المتعهد، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى قرار قتل سليماني، والمهندس.

توعّدت إيران بالرد المزلزل على قتل«قاسم سليماني»، لكنّ ترمب حذّر النظام الإيراني من أنّه سيرد على الرد المفترض بقوّة ساحقة سيما إذا ما تمّ خرق الخطوط الحمراء الأمريكية المتعلّقة بقتل أمريكيين أو تدمير أي من أصولها، وقد أوردت تقارير أن واشنطن قامت بنقل عدّة قاذفات من طراز «بي52-» القادرة على حمل قنابل نووية إلى قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي لتصبح على مقربة من إيران في حال حصول تطورات غير محسوبة العواقب.

في 8 يناير 2020، قام النظام الإيراني بإطلاق حوالي 15 صاروخ على قواعد عسكرية عراقية في العراق تواجد بداخلها أمريكيون، ثلثها تقريباً فشل في الإطلاق أو سقط بعيداً عن الهدف المحدد له، فيما لم يصب الباقي منها أو يقتل أي جندي أمريكي أو أي من الجنود الغربيين المتواجدين فيها، وهو ما أثار الشكوك حول إمكانية أن يكون الرد منسقاً ومتّفقاً عليه بشكل مسبق؛ لإيجاد مخرج للنظام الإيراني يحفظ له ماء وجهه بعد قتل أرفع قائد عسكري لديه في العمليات الخارجية.

الحكومة العراقية كانت قد أعلنت أنّها تبلّغت من إيران بشكل رسمي بدء الهجوم ردّاً على مقتل سليماني، وهو الأمر الذي أكّدته عدّة جهات غربية كفنلندا التي قالت: إنّها تلقّت إشعاراً بالهجوم، وتشير هذه المعطيات المتعلقة بعدم سقوط قتلى إضافة إلى عدم خرق الرد الإيراني المفترض أياً من خطوط ترمب الحمراء، إلى أن إيران تصرّفت بعقلانيّة خشية الرد الأمريكي المدمّر، الحرس الثوري وقع في تناقض مع نفسه أيضاً، عندما أعلن للداخل الإيراني أن الرد قتل حوالي 80 جندياً أمريكياً، ليخرج متحدث باسم الحرس الثوري فيما بعد ويقول: إن إيران تعمّدت عدم إيقاع خسائر بشريّة.

وعلاوة على ذلك أيضاً، فقد سقطت في ذلك اليوم طائرة أوكرانية بعد دقيقتين من إقلاعها من إيران، ويعتقد أن الحرس الثوري أسقطها بالخطأ؛ ما أدى إلى مقتل جميع ركّابها وغالبيّتهم من الإيرانيين، صحيح أن اختيار عدم المواجهة مع أمريكا أثبت أن النظام الإيراني ليس نظاماً انتحارياً ويعرف حجمه ومحدودية قدراته، إلاّ أن سقوط عدد كبير من الضحايا أثناء مراسم دفن سليماني، وعدم فعالية الصواريخ الإيرانية، علاوة على الخطأ القاتل الذي أسقط طائرة أوكرانية هي مؤشرات متنامية على عدم كفاءة النظام الإيراني.

فرض ترمب عقوبات إضافية على إيران بعد هذه الجولة من التصعيد وأبقى الباب مفتوحاً أمام التفاوض معها، وعند هذا الحد يكون ترمب قد قتل قاسم سليماني دون تكاليف تُذكر، وواصل رفع الضغط الاقتصادي على إيران، وفق تصوّر ترمب؛ فإنّ هذه السياسة ستدفع طهران في نهاية المطاف إلى قبول التفاوض، فهل ستذهب إيران بهذا الاتجاه؟ أم تقرر التصعيد العسكري في وقت قاتل بالنسبة إلى ترمب قبيل أيام قليلة من الانتخابات المقبلة أو ربما قبيل أشهر قليلة من هذا الاستحقاق؟ وحدها أحداث العام 2020 ستقرر ذلك.

# روسيا 2019

# نجاحات سياسية وتراجع اقتصادي

مجموعة التفكير الإستراتيجي

د. علي البغدادي

## مقدمة

ما تزال عودة روسيا النشطة للسياسة الدولية وتأثيرها في منطقتنا بشكل خاص تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، لا سيما في منطقتنا العربية؛ حيث لم تعد مجرد لاعب دولي له مصالحه في المنطقة، بل أصبحت منخرطة في قضاياها، لدرجة اعتبارها قوة إقليمية تؤثر وتتأثر بالوضع في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذا الموقف الروسي الحالي النشط في العديد من بقاع العالم ينطلق من مقولة: إن لروسيا مجالين حيويين رئيسين:

الأول: هو مجال الاتحاد السوفييتي السابق، والنظر إلى ارتباط مصالح روسيا مباشرة مع هذا المحيط القريب، وهذه المقولة تجلت بشكل واضح في أعقاب حرب عام 2008 مع جورجيا، حينما ردت روسيا بقوة على محاولات اللعب بخاصرتها الجنوبية في أبخازيا، وكذلك رفضها للنظام الأمني الذي تم بعد الحرب الباردة في أوروبا، ومحاولات توسيع الناتو، ولذلك كان الرد حاسماً في ضم جزيرة القرم لروسيا في عام 2014.

أما المجال الثاني: فهو ما تقوم به موسكو في الآونة الأخيرة من توسيع لنطاق السياسة الخارجية في أجزاء مختلفة من العالم، خصوصاً في المناطق التي كانت محسومة للنفوذ السوفييتي سابقاً، بعد غياب استمر ما يقرب من ثلاثة عقود.

للوهلة الأولى قد يبدو أن محاولات موسكو لإنشاء شبكة من العلاقات والتأثير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، هي عنصر جديد في السياسة الخارجية الروسية؛ لكن حقيقة الأمر أن السياسة الخارجية الروسية ظلت تتطور إلى مرحلتها الموسعة الحالية لأكثر من عقدين، علاوة على ذلك؛ فإن طموحاتها لها جذور أعمق بكثير، وهي تمتد إلى الحقبة السوفييتية، بل وحتى إلى فترات سابقة في التاريخ الروسي القيصري.

لا بدّ من فهم ثلاثة دوافع رئيسة للسياسة الروسية المعاصرة، لفهم السلوك الروسي في العالم، ومن باب أولى في منطقتنا:

**الدافع الأول:** سعي روسيا إلى تحقيق عمق إستراتيجي وتأمين حدودها ضدّ التهديدات الخارجية، فعند النظر إلى الجغرافيا الروسية، وغياب الحواجز الطبيعية الواقية بينها وبين القوى المجاورة، يصبح التوسع الجغرافي والحفاظ عليه سمة أساسية من سمات التفكير الإستراتيجي الروسي.

**الدافع الثاني:** الطموح في نيل الاعتراف كقوة عظمى، وهو ما ظلّ الكرملين ينظر إليه منذ فترة طويلة على أنه ضروري، لإضفاء الشرعية على غزواته الجغرافية وطموحاته الجيوسياسية.

**الدافع الثالث:** وهو مرتبط بالأول والثاني، وهو علاقة روسيا المعقدة بالغرب، التي تجمع بين التنافس أحياناً والحاجة إلى التعاون أحياناً، وهو ما ينعكس على تعريف الهوية الروسية بأنها «أوراسية»؛ أي أنها حالة خاصة ليست أوروبية ولا آسيوية.

## خلفية تاريخية

يسجل التاريخ ثلاثة انتصارات رئيسة جعلت من روسيا قوة عظمى؛ الأول: هو انتصار بطرس الأكبر على تشارلز الثاني عشر، ملك السويد؛ وهو ما أدى إلى توسع روسيا في بحر البلطيق وأوروبا وبروزها كقوة جديدة في القرن الثامن عشر، الثاني هو هزيمة نابليون الذي أراد غزو روسيا فهزم على يد ألكسندر الأول، وانساحت القوات الروسية حتى بلغت باريس في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، والثالث هو الانتصار الكبير في الحرب العالمية الثانية التي يسميها الروس «الحرب الوطنية العظمى»، التي انتهت باكتساح القوات الروسية لبرلين وما تبع ذلك من دور محوري في تشكيل النظام الدولي بعد الحرب.

ورغم ما مثلته هذه الانتصارات من فرض للهيمنة الروسية، فإن هناك حقيقة يجب عدم إغفالها؛ وهي أن روسيا كانت دائماً ضعيفة نسبياً كقوة عظمى، ففي المقابل خسرت روسيا حرب القرم (1853–1856) في مواجهة الدولة العثمانية، وهي الحرب التي أنهت

نشوة انتصارات الروس في حقبة ما بعد نابليون، وخسرت الحرب الروسية – اليابانية في عام 1904، وهي الهزيمة الأولى لدولة أوروبية أمام دولة آسيوية في العصر الحديث، كما خسرت الحرب العالمية الأولى وكان من تداعيات ذلك سقوط حكم القياصرة، وخسرت الحرب الباردة؛ وهي الهزيمة التي تسببت في انهيار الاتحاد السوفييتي.

بنيت عقلية الأمن القومي الروسي في التاريخ على التوسع، فروسيا لا يمكن أن تكون إلا إمبراطورية، ولعل عاملين مهمين شكلا هذه المقاربة، فروسيا ليس لديها حدود طبيعية مع جيرانها باستثناء المحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي (وهذا الأخير أصبح منطقة نزاع مؤخراً)، لذلك رأت النخبة الروسية في تاريخها بأن التوسع يمثل ضمانة لأمن الداخل الروسي، هذا أولاً، أما ثانياً فهو الشعور بالاختناق الجغرافي والحرص على الوصول للمياه الدافئة.

تراوحت رؤية روسيا لنفسها عبر التاريخ لكنها كانت دائماً تنظر لنفسها من موقع «الدولة ذات المهمة الخاصة»، فهي المملكة السلافية وريثة الإمبراطورية البيزنطية حامية الكنيسة الأرثوذكسية، أو صاحبة الرسالة العالمية للأممية الشيوعية، والآن هي تطرح نفسها ممثلة لـ «الأوراسية»، وهي حركة نشأت في عام 1921، تعرف روسيا بأنها بلاد لا تنتمي لأوروبا ولا آسيا، لكنها تشكل حالة فريدة بذاتها، قائمة على الامتزاج بين الشرق والغرب، وقام المفكر الروسي ألكسندر دوغين مؤخراً بإعادة إحياء هذا المبدأ باعتباره يشكل هوية روسيا الجديدة في خليط مبدع بين الأيديولوجيا والجغرافيا السياسية، وهو الفكر الذي يتبناه بوتين.

## السياسة الخارجية الروسية.. إنجازات وتحديات

على مستوى السياسة الدولية بشكل عام، فقد شهدت الأعوام الأخيرة تذبذباً في سيطرة القوى العظمى على النظام الدولي، وزيادة في عدم الاستقرار في السياسات العالمية، ولم يكن عام 2019 استثناءً عن ذلك.

لقد شهدنا جميعاً العديد من المفاجآت التي تهم السياسة الروسية في أنحاء مختلفة من العالم؛ بدءاً من الانتصار الساحق لفلاديمير زيلينسكي في أوكرانيا، إلى بداية

إجراءات عزل دونالد ترمب في الولايات المتحدة الأمريكية، وسلسلة من الاضطرابات السياسية في أمريكا اللاتينية، إلى أزمة سياسية لا تنتهي في بريطانيا، وسلسلة من الهجمات المسلحة على الناقلات في الخليج العربي، إلى التقلبات الحادة في العلاقات الأمريكية الصينية.

على هذه الخلفية المعقدة لعدم الاستقرار المزمن وتقلب الوضع الدولي، كانت السياسة الخارجية الروسية متميزة بشكل خاص، حتى أكثر منتقدي موسكو تعسفاً يضطرون للاعتراف بأن الخط الروسي في الشؤون الدولية تميز في العام الماضي بالاستمرارية والثبات.

يمكن اعتبار السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط واحدة من أبرز الإنجازات الدولية التي حققتها موسكو في السنوات الأخيرة بفضل الاستثمارات الصغيرة نسبياً للموارد المادية وبأقل الخسائر القتالية، تمكنت موسكو من التحول من دولة لا وجود لها تقريباً على مسرح الشرق الأوسط إلى إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة التي بدونها أصبح من المستحيل اليوم حل أي مشكلة أمنية إقليمية رئيسة.

يفاخر الروس بأن النجاحات الروسية أكثر إثارة للإعجاب عندما نقارن نتائج التدخل الروسي في سورية بنتائج تدخل الولايات المتحدة وحلفائها في العراق عام 2003.

وبطبيعة الحال، يعتقد بعض المراقبين أن انتصارات موسكو ترجع إلى حقيقة العزوف الأمريكي عن الانخراط في مشكلات المنطقة في سنوات إدارة أوباما، تاركة وراءها فراغاً جيوسياسياً في المنطقة، وسرعان ما ملأت روسيا هذا الفراغ وبدون تكاليف باهظة.

أما في آسيا، فقد تمكنت روسيا وشركاؤها من اتخاذ خطوات جادة لبناء نظام جديد من المؤسسات الدولية، فقد تم توسيع منظمة شنغهاي للتعاون، وتعزيز مفهوم «بريكس +»، وتفعيل الشكل الثلاثي لـ «RIC» (روسيا والهند والصين)، والتقدم المثير للإعجاب في الجمع بين تطوير «EAEU» الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والمشروع الصيني «حزام واحد، طريق واحد».

وينتظر أن تستضيف روسيا قمتي بريكس 2020، ومنظمة شنغهاي للتعاون، على

أراضيها، وأن تقوم بتوسعة «محفظة المشاريع» لهذه المنظمات، بالعديد من الاتفاقيات الإستراتيجية المهمة.

من جانب آخر، أصبحت العلاقات الروسية الصينية عاملاً مؤثراً في نظام العلاقات الدولية بأكمله في إطار سعي الطرفين لإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن المنتظر أن تشهد العلاقات زيادة في مستوى التنسيق بين روسيا والصين على الساحة الدولية، بما في ذلك في مجال الأمن، مما سيساهم في تعزيز سلطتها ونفوذها في الشؤون العالمية.

في الاتجاه الأوروبي، فإن عام 2019 على الرغم من أنه لم يصبح نقطة تحول لموسكو للأفضل، فإنه حقق بعض النتائج الإيجابية، فقد شاركت روسيا في الاتحاد البرلماني الأوروبي، وتم إحراز بعض التقدم في المحادثات الثلاثية مع أوكرانيا والاتحاد الأوروبي حول قضايا الطاقة.

توجد أمام الدبلوماسية الروسية فرصة للحوار السياسي الجاد حول العلاقات المستقبلية بين روسيا وأوروبا في جميع المجالات الإستراتيجية، ففي ظل حالة الارتباك الأوروبية إثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن هناك حاجة أوروبية في إعادة التفكير في بناء نموذج للتكامل الإقليمي، وتبرز على جدول الأعمال قضايا الطاقة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات الأمنية.

في العلاقات مع أفريقيا، كان عام 2019 إنجازاً كبيراً، فقد شهد تنظيم أول قمة روسية أفريقية، وكان من أهم مخرجاتها تدشين المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي كمنصة للحوار المباشر بين الطرفين، فضلاً عن توقيع أكثر من 30 عقداً ومذكرة تعاون مع دول القارة الأفريقية.

## تحديات تواجه السياسة الروسية

في مقابل تلك النجاحات، فإن الدبلوماسية الروسية تشهد إخفاقات وتحديات حقيقية، فإن كانت موسكو قد تمكنت بفضل مهاراتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى قوتها العسكرية الضاربة، من تحقيق تلك الإنجازات، فإن قلة الموارد الاقتصادية تشكل تحدياً

حقيقياً، وهذا ينطبق بشكل خاص على سورية التي تحتاج إلى أموال ضخمة لإعادة الإعمار، وهذه الأموال تتوافر لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية والصين، وهنا لن يكفي العامل العسكري والدبلوماسي في إكمال المهمة في سورية، بل ستحتاج روسيا للتعاون مع تلك الدول.

كذلك تمثل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي معضلة حقيقية في المنطقة، وما لم تتم تسويتها، فإن النجاح الروسي في سورية قد ينقلب في أي لحظة، وقد سعت الدبلوماسية الروسية في عام 2019 لجمع الفرقاء من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والخروج بتصور للحل، لكنها أخفقت في ذلك.

كذلك تواجه روسيا خطراً يهدد أمنها القومي في أوكرانيا، لذلك يجب أن تكون المهمة الأولى لسياسة روسيا الخارجية في منع التحول النهائي للجار الأوكراني إلى «موطئ قدم إستراتيجي» للولايات المتحدة واستعادة التعاون التجاري والاقتصادي الكامل معه.

ففي فبراير 2019، طرح دستور أوكرانيا بنداً بشأن الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي كهدف للدولة، ومن الواضح بطبيعة الحال أن جذب أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي يشكل تهديداً مباشراً لأمن روسيا ومصالحها الأساسية، ويمكن أن يتسبب في حرب كبرى، لذلك تحتاج روسيا أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق تسوية سريعة للنزاع في دونباس (شرق أوكرانيا ذو الأغلبية الروسية)، وأي تأخير في ذلك سيكون له عواقب خطيرة على روسيا على المستوى القريب والبعيد، سيما وأن قوات الأمن الأوكرانية تتطور بشكل كبير، وهي تتلقى المساعدة العسكرية الأمريكية ومستعدة للتعاون مع الناتو.

كذلك أدى نمو النزعة القومية الأوكرانية إلى توجهات مضادة للثقافة الروسية، وصدر قانون في يوليو 2019 باستبعاد اللغة الروسية من النظام الأوكراني، رغم أنها لا تزال اللغة الرئيسة لحوالي نصف السكان، كذلك تم تعديل المناهج الدراسية لتصور روسيا باعتبارها «إمبراطورية آسيوية قهرية» تعتبر امتداداً للغزو المغولي، وتصف الاقتصاد الروسي بأنه «متخلف»، والنظام السياسي للدولة باسم «الاستبداد الآسيوي الشرقي»، وبالمقابل تم تصوير أوكرانيا على أنها واحدة من مؤسسي الحضارة الأوروبية، وموقعها على الحدود الشرقية لأوروبا.

إن الأجيال الجديدة التي تنشأ بروح هذا «الاختيار الحضاري»، المنفصل عن الثقافة الروسية، سوف تتطلع في المستقبل فقط إلى الاتحاد الأوروبي الذي على الرغم من كل أزماته، يظل جذاباً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما بالنسبة للصين، فإلى جانب الصداقة والعلاقات التشاركية في عدة منظمات بين روسيا والصين، وبالإضافة إلى التنسيق المشترك في القضايا الدولية في مواجهة الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، والسعي المشترك لبناء عالم «متعدد الأقطاب»؛ فإن الصين تعتبر منافساً حقيقياً لروسيا في خاصرتها الجنوبية في مساحات آسيا الوسطى، فللصين حضورها الاقتصادي القوي في اقتصادات بلدان آسيا الوسطى، ولا سيما قرغيزستان وكازاخستان؛ مما يقوض من النفوذ الروسي في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، كذلك لا تخفي بكين خططها لاختراق المنطقة القطبية الشمالية ومشاركة العاصمة الصينية في مشاريع الطاقة الروسية في هذه المنطقة تتيح لها مثل هذه الفرص، بطبيعة الحال؛ من غير المحتمل أن تسعى الصين التي تميزت سياستها بالمحافظة والحذر إلى إخضاع روسيا بشكل واضح، ولكن سياستها اللينة تهدف إلى ضمان توفير موارد الطاقة والمواد الخام وتأمين ممر النقل إلى أوروبا وتوسيع البضائع الصينية في السوق الروسية.

وما يثير الريبة أنه تم مؤخراً في الصحافة الصينية طرح موضوع «نقاط الضعف» في روسيا، وعلى وجه الخصوص عدم قدرتها على خلق اقتصاد قوي، وهنا ستبرز الحاجة الروسية للاتحاد الأوروبي لتحقيق التوازن مع الصين، فالاتحاد الأوروبي فقط هو الذي يمكن أن يكون ثقلاً اقتصادياً حقيقياً.

ويبقى التحدي الأساسي لروسيا في السياسة الدولية هو التنافس مع الولايات المتحدة، وبالطبع تحتاج روسيا للدفاع عن مصالحها في مواجهة الولايات المتحدة واستخدام الفرص لتحسين العلاقات، ولكن هل تملك أن تسعى روسيا لتكون مساوية للولايات المتحدة في السياسة العالمية؟ إن هذا التحدي مرهق جداً للسياسة الروسية.

## ثقوب في السياسة الخارجية الروسية

حتى الآن لا تهدف السياسة الخارجية الروسية إلى توفير أفضل الظروف لتنمية الاقتصاد الروسي، وتحسين الظروف الاجتماعية للشعب الروسي كما هو معتاد في سياسات الدول، ولكنها تستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على العظمة الجغرافية السياسية بعد فترة طويلة من إذلال الغرب لروسيا، كان هذا المسار مدعوماً بشكل طبيعي، ليس فقط من قبل صناع القرار في النخب الروسية، ولكن أيضاً من قبل الغالبية العظمى من السكان، ومع ذلك تظهر استطلاعات الرأي مؤخراً أن عدداً متزايداً من الروس بدؤوا يولون اهتمامهم لأهمية الربط بين عظمة الدولة ونفوذها الخارجي والاقتصاد الكفء الذي يتيح مستوى معيشة مرتفعاً، وضماناً اجتماعياً متطوراً، وتوافر جودة التعليم والرعاية الصحية، والطرق الجيدة.. إلخ؛ الأمر الذي لا تحققه السياسة الروسية الخارجية حتى الآن.

## بوتين.. والولاية الجديدة

في 27 كانون الثاني/ يناير 2018، أصبح «فلاديمير بوتين» أطول قادة لروسيا منذ جوزيف ستالين، ومن المنتظر أن تنتهي ولايته الثانية عام 2024، لذلك شهد عام 2019 جدلاً في أوساط الشعب الروسي حول مستقبل بوتين السياسي الذي أصبح في حالة اندماج مع مستقبل روسيا السياسي.

بوتين في سنته العشرين كزعيم لروسيا يصور بأنه صانع النهضة الروسية الحديثة، وهناك مقولة شائعة يروجها أنصار بوتين في روسيا تقول: إن «روسيا باقية طالما بوتين موجود وهي ذاهبة إن رحل»، ورغم ما في هذه المقولة من مبالغة في «البوتينية»، فإنها تشير إلى حقيقة نفوذ بوتين ودوره في إعادة وضع روسيا على طاولة النفوذ العالمي.

في السنوات الأولى من هذا القرن، عندما كانت موجة «الدمقرطة» التي أعقبت الاتحاد السوفييتي لا تزال تتأرجح، عكس بوتين مسيرة روسيا، واستعاد السلطة المركزية في الكرملين، وأعاد إحياء مكانة البلاد في العالم، واليوم في واشنطن وعواصم معينة من أوروبا والعالم، هو رجل شرير دكتاتور مستبد، قام بغزو جارتين -جورجيا وأوكرانيا-

ومستمر باستفزازه للدول الغربية، بما في ذلك عن طريق التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 لصالح دونالد ترمب، واستخدام عملائه لتسميم معارضيه على الأراضي البريطانية، ساعد تدخله العسكري في الحرب الأهلية في سورية على إنقاذ نظام بشار الأسد؛ مما جعل بوتين اللاعب الروسي الأكثر أهمية في الشرق الأوسط منذ بريجنيف، ساعد تحالفه الوثيق المتزايد مع الصين على بدء حقبة جديدة من منافسة القوى العظمى مع الولايات المتحدة، مصمم على إقامة نظام العالم متعدد الأقطاب الذي كان يحلم به منذ توليه منصبه، وهو مصمم على إعادة النظر في انتصار الأمريكيين في الحرب الباردة، كل ذلك وهو يبلغ من العمر 66 عاماً فقط، ويبدو أنه قوي ويتمتع بصحة جيدة وقادر على الحكم لسنوات عديدة قادمة.

على المستوى الداخلي، أوقف بوتين حالة التدهور في الدولة الروسية، وأعاد تنشيط بيروقراطية الدولة وفرض القانون، وسمح للحكومة بالسيطرة على حصة أكبر من الاقتصاد الوطني، وزاد الميزانيات، ودفع الرواتب في الوقت المحدد، وأعاد هيبة مؤسسة الأمن القومي ذلك المجمع الضخم الذي يرأسه وزراء الجيش والمخابرات والأمن.

إن هذا النظام -الذي تم تطبيقه بقوة خلال عقدين من حكم بوتين- يجعل تغييره أمراً صعباً، فعلى عكس النسخة التركية أو المصرية أو الباكستانية من الحالة العميقة، فإن النسخة الروسية منقسمة جداً بحيث لا يكون لها قائد أو متحدث واحد، لا يوجد في مجمع الجيش والاستخبارات وتطبيق القانون في روسيا ضابط كبير، وتعددها هذا يسهل مهمة بوتين في الاستمرار في الحكم من ناحية، ويجعل من الصعب إخضاعها مع مرور الوقت من ناحية أخرى.

ورغم ما في هذا النظام من خلل مؤسسي على المدى البعيد، فإن اقتناع الجمهور الروسي العادي بأن الحكومات والمجتمعات الغربية معادية لبلادهم يجعلهم أقل حماسة لتغيير هذه المنظومة، على الرغم من تدني شعبيتها خشية من القادم الغامض.. كل هذه الأسباب تجعل استمرار بوتين في الحكم هو المرجح.

## الوضع الاقتصادي.. طموحات في المستقبل وتراجع في الواقع

اكتسبت قضية التنمية الاقتصادية بالنسبة لروسيا أهمية أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما أن انتظار الشعب لحدوث تغييرات اقتصادية قد طال، وتكمن المعضلة في أن روسيا تمتلك ثروات هائلة، فهي تستحوذ على أكبر مساحة في العالم، فضلاً عن مصادر الطاقة والموارد الإستراتيجية، وفي المقابل لا تحتل مكانة مشرفة في العالم من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ووفقاً لمجموعة من المؤشرات؛ فإن روسيا تحتل مراتب متوسطة من حيث التقدم الاقتصادي، وهو ما لا يتوافق مع ثقلها الجغرافي السياسي في العالم، وعلى الرغم من أن روسيا قامت باسترجاع بعض من قوتها ونفوذها، فإنها لا تزال بعيدة عن الاقتصادات المتقدمة في العالم.

من أجل ذلك، أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مايو 2018 مرسوماً رئاسياً صاغ فيه 13 مشروعاً وطنياً يتم تحقيقها في الفترة بين عامي 2019–2024، وهو موعد الانتخابات الرئاسية القادمة، ورصدت لهذه المشاريع ميزانية تفوق 300 مليار دولار، وبحسب وزارة المالية؛ فإنها ستوفر 70 % من المبلغ، على أن يتم توفير المتبقي من خلال رفع سن التقاعد وتخفيض بعض بنود الميزانية الخاصة بالدفاع.

تنطوي هذه المشاريع الوطنية على مجالات التنمية ومكافحة الفقر وتطوير البنية التحتية وشبكات الطرق وحل المشكلة السكانية في البلاد (تناقص عدد السكان)، والاهتمام بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وتعزيز الجانب الثقافي والرعاية الصحية، وهي كلها مجالات حيوية تؤدي إلى تحقيق نتائج يلمسها المواطن الروسي.

فيما يتعلق بالتغلب على الفقر، فهو أحد أهم الأهداف التي احتواها المرسوم المذكور، لذلك ووفقاً للمشروع الوطني، فإنه بحلول عام 2024 يجب أن ينخفض مستوى الفقر مرتين، ويجب أن يرتفع متوسط العمر المتوقع إلى 78 عاماً، في حين أن الدخول الفردية للسكان يجب أن تنمو بشكل مطرد.

لكن في عام 2019 لم تتمكن السلطات من الاقتراب من تحقيق الأهداف، أو حتى تنفيذ المشاريع الوطنية نفسها، ولم يتم صرف إلا ما يزيد قليلاً عن نصف الميزانية

المقررة، لقد جاءت نتائج عام 2019 مخيبة للآمال، فلم ينمُ عدد سكان روسيا، لكنه انخفض بأكثر من 230 ألف شخص، وكان متوسط العمر المتوقع 72.9 عام فقط (الهدف 78 عاماً)، وزاد مستوى الفقر (عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 10 آلاف روبل شهرياً؛ وهو ما يعادل 130 دولاراً)، حصل 12.7 % على هذا الدخل، مقابل 12.5 % في عام 2018، ونما الدخل الفردي بنسبة ضئيلة تبلغ 0.8 %.

ووفقاً لمسح لمركز ليفادا في نهاية ديسمبر 2019، يعتقد 43 % من المستطلع آراؤهم أن مستوى معيشة «الجزء الرئيس من السكان» في عام 2019 أصبح أسوأ مما كان عليه في عام 2018.

ولا شك أن مشكلة الاقتصاد الروسي هي مشكلة أكبر من أن يتم حلها في عام أو عامين، فهي مشكلة عميقة، ويمكن أن نجمع أسباب تراجع الاقتصاد الروسي المختلفة بحسب آراء المراقبين في:

- انخفاض في الأسعار العالمية للمنتجات غير النفطية التي تصدرها روسيا، وخاصة المنتجات المعدنية والكيميائية والأخشاب، وقد صرح وزير المالية الروسي أنطون سيلونوف بأن خسائر صادرات بلاده غير النفطية بسبب تدهور الظروف العالمية بلغت نحو 9.4 مليار دولار في عام 2019.
- العقوبات الاقتصادية التي تواجهها روسيا من الغرب، والحروب التجارية التي تخاض من حلفائهم الذين يتلاعبون بأسعار النفط، وهو مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي الروسي.
- تربط النخب الليبرالية في روسيا بين مشكلات روسيا الاقتصادية وطموحاتها المفرطة في السياسة الخارجية التي تتجاوز قدراتها.
- المشكلات البنيوية عميقة الجذور المتمثلة في استشراء الفساد الإداري وضعف الشفافية وهيمنة الشركات المملوكة للدولة وتدخل النفوذ السياسي.

تعاني روسيا من صعوبات كثيرة تواجهها في ظل سعيها للخروج من أزمتها الاقتصادية بصورة نهائية، وأمامها مجموعة من الفرص تتيح لها أن تصبح قوة اقتصادية عظمى في المستقبل، فقد حققت نجاحات في مبيعات الأسلحة عالية التقنية، وفي مشاريع بناء

محطات طاقة نووية في عدة دول، وفي مد خطوط أنابيب الغاز مثل «نورث ستريم» مد الأنابيب عبر المياه الألمانية، كذلك «السيل والتركي»، وأيضاً «قوة سيبيريا» لنقل الغاز إلى الصين، كما أنها قادرة على تطوير صناعاتها غير النفطية لتدخل سوق المنافسة الدولية في مجالات صناعات السفن والطائرات.

ورغم أن العالم الغربي يسعى لعرقلة التقدم الروسي، فإن الانتصار الجيوسياسي لروسيا هو العامل الرئيس الذي يمهد الطريق أمام سيطرتها على أسواق مبيعات واسعة في مناطق مختلفة من العالم، مما يعطي قوة دفع لتحقيق انفراج اقتصادي حقيقي، رغم أن هذا الانتصار في حد ذاته له كلفته العالية اقتصادياً.

إن النجاحات الجيوسياسية لروسيا هي عامل القوة الرئيس الذي تعتمد عليه مكانة روسيا الدولية، ولكن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية سيصبح شرطاً لبقائها كقوة إذا استمرت الفجوة مع الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي في التنافس الاقتصادي والتكنولوجي في الاتساع، فإن هذا سيقوض حتماً موقعها الدولي في التنافس.

# متغيرات السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية

مجموعة التفكير الإستراتيجي

أ. حازم عياد

## مقدمة

**لم ينتهِ العام 2019 قبل أن تعلن الإدارة الأمريكية والصين انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات التجارية بين البلدين، بالإعلان عن اتفاق يمهد للمرحلة الثانية من المفاوضات التي ستنهي النزاع التجاري وتوقف الحرب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بالإعلان عن سياسته الحمائية والجمركية؛ بهدف تقليص العجز التجاري بين أمريكا والصين وإبطاء مستويات النمو الصيني[22].**

الاتفاق التجاري سرعان ما وقّعت عليه الولايات المتحدة والصين في 15 يناير/ كانون الثاني 2020 في البيت الأبيض من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني، ليو خه؛ تبعه إطلاق الرئيس الأمريكي وعداً بوقف كافة الإجراءات الأمريكية في حال توقيع الصين على الاتفاق الثاني الذي يتوقع الوصول إليه منتصف هذا العام.

وبرغم أهمية النزاع التجاري الأمريكي كمتغير مهم ومؤثر هدد باندلاع حرب تجارية، فإنه لم يمثل المتغير الوحيد في المنطقة العربية؛ إذ انضم إليه عدد من المتغيرات المهمة لاحقاً، أبرزها قضية الأويجور المسلمين، واحتجاجات هونج كونج التي رفعت من وتيرة التوتر بين القوتين الاقتصاديتين الأعظم في العالم لتتشابك مع قضايا المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

## أولاً: المتغيرات الاقتصادية

الأحداث المتوالية التي أعقبت اندلاع الحرب التجارية ومن ثم الوصول إلى اتفاق تجاري أولي، ثم الإعلان عن تفشي فيروس كورونا؛ أثبتت أن الصين تمثل قوة الاقتصادية فاعلة ومؤثرة؛ ما يجعل من الأحداث على أراضيها وفي علاقاتها الخارجية ذات تأثير مباشر على الاقتصاد العالمي؛ إذ باتت قوة اقتصادية عالمية تجاوز ناتجها القومي الإجمالي 14 تريليون دولار في العام 2019؛ ما يعادل 15 % من الناتج الإجمالي العالمي، لتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج إجمالي 21 تريليون دولار؛ ما يعادل 23 % من الناتج الإجمالي العالمي، ويمكن ملاحظة قوة التفاعلات السياسية لمؤشر النمو من خلال متغيرين أساسيين:

### 1 - الحرب التجارية

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هددت الأسواق العالمية بركود ينعكس على التجارة الدولية، ومن ضمنها أسواق الطاقة والنفط؛ فالإجراءات الجمركية الحمائية المتبادلة بين واشنطن وبكين[1] خفضت التقديرات المرتبطة بالنمو العالمي مقابل ارتفاع الكلف المتوقعة للحرب التجارية[2]؛ فمديرة صندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا قدرت كلفة الحرب التجارية بين أمريكا والصين بنحو 700 مليار دولار عام 2020، في حين قدرتها وكالة بلومبيرغ بتريليون و200 مليار دولار[3].

(1) تصعيد كبير شهده العام 2019 بإعلان واشنطن عن وجبة جديدة من الرسوم الحمائية قدرت بـ300 مليار دولار، في المقابل أعلنت الصين عن وجبة مماثلة من الضرائب على السلع الأمريكية قدرت بـ100 مليار دولار، لتباشر الولايات المتحدة بفرض عقوبات على شركة التكنولوجيا والاتصالات الصينية (هواوي)، إلى جانب فرض قيود وشن حملة دعائية مناهضة لشركة «علي بابا» للتجارة الإلكترونية المنافسة لشركة «أمازون» الأمريكية، إجراءات سعت واشنطن من خلالها إلى الضغط على بكين لتقديم تنازلات في المفاوضات التجارية الثنائية بين البلدين؛ ضغوط انتهت إلى الإعلان عن اتفاق لم يوقّع عليه بعد بين البلدين بنهاية ديسمبر الماضي.

(2) رفعت إستراتيجية «ترمب» كلف المواجهة التجارية مع الصين لتصل الكلف المباشرة إلى 500 مليار دولار على الاقتصادين الصيني والأمريكي؛ قيمة سرعان ما تتضاعف عند الإشارة إلى حجم الاستثمارات الصينية في سوق السندات الأمريكية؛ إذ تعتبر الصين المستثمر الأكبر في السندات الأمريكية بتريليون و200 مليار دولار؛ أي 17.7% من قيمة سندات الخزانة الأمريكية التي تملكها الحكومات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن الصين عملت على التخلص من 4% من السندات في أعقاب فوز ترمب بمنصب الرئاسة عام 2016م، فإنها بقيت الدولة الأولى المستثمرة في السندات الأمريكية، متفوقة على اليابان وفرنسا وبريطانيا.

(3) قدرت الوكالة تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.6% بحلول العام 2021م.

حذرت جورجيفا من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.8 % عام 2020، وذهبت إلى أن الصندوق يتوقع هذا العام (2020) نمواً اقتصادياً أبطأ في 90 % من العالم، لافتة إلى أن الصندوق سيخفض تنبؤاته الرسمية للاقتصاد العالمي لعامي 2019 و2020[1]، وهي تقديرات سرعان ما تراجعت بتأثير من الإعلان عن الوصول إلى اتفاق يجمع البلدين الولايات المتحدة والصين نهاية عام 2019.

## 2 - فيروس كورونا

المخاوف من تراجع النمو في الصيني عاد ليعصف في الأسواق العالمية بعد أيام قليلة من التفاؤل الذي أعقب توقيع الاتفاق التجاري الأمريكي الصيني؛ إذ أعلن في 21 و24 يناير/ كانون الأول رسمياً عن تفشي فيروس كورونا (Coronavirus 2019–nCoV)[2] في مدينة ووهان الصينية بمقاطعة هوبي؛ دافعاً الحكومة الصينية إلى إجراءات حجر واسعة طالت أكثر من 56 مليون إنسان، مطلع فبراير/ شباط 2020، بشكل أسهم في ارتفاع المخاوف من تراجع نسب النمو في الصين من جديد؛ إذ خفضت «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصنيفات الائتمانية توقعاتها للنمو الصيني في عام 2020 إلى 5 % من 5،7٪، قائلة: «إن أثر تفشي الفيروس التاجي قد يكون وخيماً في الأجل القصير»[3].

التداعيات المباشرة لمؤشرات النمو الصيني على المنطقة العربية

أكدت المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتوقعات النمو الصيني محدودية تأثير العالم العربي في المشهد السياسي الدولي وبغياب الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية للتعامل

(1) لم تقتصر تداعيات سياسة ترمب على الصين، إذ استهدفت المنظومة الاقتصادية المعولمة التي أسهمت الولايات المتحدة في تأسيسها، وكان ثمرتها منظمة التجارة العالمية (WTO)؛ ما رفع كلف المواجهة الاقتصادية، وأطلق العنان لحرب تجارية ألحقت أضراراً بالمنظومة الاقتصادية الدولية ومعدلات النمو العالمي.

(2) الفيروس يعتبر من الجيل السابع من كورونا اكتشفه طبيب صيني بعد توافد حلات مصابة بذات الأعراض من سوق اللحوم في مدينة ووهان في مقاطعة هوبي، ورغم أن الطبيب شخَّص المرض نهاية العام 2019 في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2019، فإن مضي 7 أسابيع قبل أن تؤكد الحكومة الصينية تفشي الوباء وقيامها باتخاذ إجراءات فعالة؛ حصد الفيروس أكثر من 600 من الضحايا، وأصاب ما يقارب 30 ألف إنسان في الصين؛ في حين أعلن عن إصابة 300 إنسان خارج الصين في 25 دولة، بحسب التقديرات المنشورة يوم الجمعة 7 فبراير/ شباط 2020، وهو تاريخ الإعلان عن وفاة مكتشف الفيروس الطبيب لي ويلينانغ (34 عاماً).

(3) نقلاً عن شبكة (CBNC), https://0i.is/fwKI

مع الصين، إذ اكتفت الدول العربية بمراقبة مؤشرات النمو ونتائج الصراع التجاري بين أمريكا والصين، فضلاً عن سعيها المحموم لربط اقتصاداتها بمشروع الصين «طريق واحد حزام واحد»؛ ما جعلها رهينة للمتغيرات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالأداء الصيني، والعلاقة بين الولايات المتحدة والصين، ويمكن ملاحظة تفاعل المتغيرات بالآتي:

1 – الحرب التجارية المعلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين رفعت من منسوب التوتر في المنطقة العربية خصوصاً في منطقة الخليج توفر 80 % من احتياجات الصين من الطاقة، في حين تعتمد الدول العربية في شمال أفريقيا وجنوبها الشرقي على تطوير التجارة مع الصين، وزيادة الاستثمار بالاعتماد على القروض الصينية لتطوير البنية التحتية؛ ما يجعل من تراجع التجارة العالمية ذا تداعيات مباشرة على النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي والقارة الأفريقية، فتراجع الصين الاقتصادي يفاقم من أزمة دول الخليج الاقتصادية وعجوزاتها المالية، ويضيق من فرص الاستثمار والنمو في السودان والجزائر ومصر.

2 – رغم سرعة تراجع المؤشرات السلبية بعيد التوقيع على الاتفاق التجاري بين الصين وأمريكا، فإنها عادت وتفاقمت من جديد بعد الإعلان عن تفشي فيروس كورونا باتخاذ الصين إجراءات وقائية دفعت الدول العربية إلى تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصاد العالمي والطلب الصيني على الطاقة في المدى القصير، لتنخفض أسعار النفط بأكثر من 2 %، مقترباً سعر خام النفط من 50 دولاراً، في حين بلغ الخام الخفيف برنت 55 دولاراً.

3 – المنطقة العربية وخصوصاً الدول الخليجية باتت شديدة الحساسية لمتغيرات النمو الاقتصادي الصيني والعلاقات البينية الصينية الأمريكية؛ فضلاً عن حساسية الدول العربية الأفريقية لمؤشرات النمو الصيني وتقلباته، إذ تسعى لاستقطاب الاستثمارات والقروض الصينية اعتماداً على أداء الاقتصاد الصيني الذي يعاني من إشكالات متصاعدة في تمرير إستراتيجية «حزام واحد طريق واحد»[1].

(1) كشف عن مبادرة شي جين بينغ في سبتمبر وأكتوبر 2013، خلال زيارات إلى كازاخستان وإندونيسيا، وتمت ترقيته بعد ذلك من قبل رئيس الوزراء لي كه تشيانغ خلال الزّيارات الرّسميّة إلى آسيا وأوروبا، كان التركيز الأول على الاستثمار في البنية التّحتيّة، والتّعليم ومواد البناء، والسّكك الحديديّة والطّرق السّريعة، والسّيارات والعقارات، وشبكة الطّاقة والحديد والصّلب.

## ثانياً: المتغيرات الجيوسياسية والثقافية

شهد العام 2019 مواجهات اقتصادية كبيرة من البلدين، هددت بتوسع نطاق الحرب التجارية لتشمل مجالات متنوعة من ضمنها الأفق الجيوسياسي، فبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وجبة كبيرة من الضرائب الجمركية على السلع الصينية قدرت بأكثر من 300 مليار دولار؛ ردت الصين بعقوبات مماثلة بقيمة تجاوزت 100 مليار دولار.

مواجهة سرعان ما امتدت إلى فضاءات جديدة؛ بارتفاع وتيرة التوتر في بحر الصين الجنوبي، واندلاع الاحتجاجات في هونج كونج[1] في 15 مارس/ آذار 2019، متغيرات ترافقت مع انتقادات أمريكية للصين بسبب إجراءاتها القمعية التي استهدفت أقلية الأويجور المسلمة في إقليم شينجيانج (تركستان الشرقية) بعد كشفها صور الأقمار الاصطناعية لمعتقلات تضم ما يقارب المليون من معتقلي الأويجور[2].

أزمات عمدت واشنطن إلى محاولة استثمارها لفرض مزيد من الضغوط على الصين، بتبني مجلس النواب الأمريكي، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، نص «قانون حقوق الإنسان والديمقراطية في هونج كونج»، يهدد بتعليق الوضع الاقتصادي الخاص الذي تمنحه واشنطن لهذه المستعمرة البريطانية السابقة، وأقره مجلس الشيوخ في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام؛ لترد الصين في كانون الأول/ ديسمبر بفرض عقوبات على عدد من المنظمات غير الحكومية الأمريكية وعلى رأسها «هيومن رايتس ووتش».

---

تغطي هذه المبادرة أكثر من 68 دولة، بما في ذلك 65 % من سكان العالم، و40 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التّحتيّة والاستثمار في التّاريخ.

(1) سلسلة من المظاهرات انفجرت في 15 مارس 2019 في هونج كونج ومدن أخرى في جميع أنحاء العالم، تطالب بسحب مشروع قانون تسليم المجرمين الهاربين الذي اقترحته حكومة هونج كونج، وذلك خشية أن يؤدي مشروع القانون إلى السماح للبر الرئيس الصيني بالتدخل في النظام القانوني المستقل لهونج كونج المتمتعة بحكم ذاتي جزئي، مما يهدد الخصوصية القانونية للمدينة وأمنها الشخصي ويجعل الساكنة خاضعة لنظام قانوني مختلف.

(2) رصدت الأقمار الصناعية الأمريكية في نيسان/ أبريل 2018 منشآت مسيجة بأبراج في منطقة صحراوية بالقرب من مدينة دانباتشينغ الصغيرة التي تبعد عن عاصمة إقليم شينجيانج أورومتشي ساعة بالسيارة، وهي المنشآت التي أكدت التحقيقات تحولها لمعتقلات تضم مليوناً من قومية الأويجور ضمن برنامج الحكومة الصينية لإعادة تأهيل أقلية الأويجور لمكافحة الإرهاب، الذي طالب الرئيس الصيني تنفيذه بعد زيارته للإقليم في العام 2016، وأسهم الاكتشاف في إطلاق حملة دولية لدعم الأويجور المسلمين امتدت نحو العالم الإسلامي، إلا أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رفضت الادعاءات باضطهاد الصين للأقلية المسلمة وشنت حملة مضادة داعمة للحكومة الصينية.

انتقادات واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي السياسة الصينية تجاه الأويجور، حيث قدمت 22 دولة رسالة إلى الأمم المتحدة تحتج فيها على معاملة الصين لأقلية الأويجور، لم تمنع الدول العربية الحليفة لواشنطن من اتخاذ موقف؛ إذ انضمت السعودية والإمارات العربية لقائمة تضم 37 دولة تدافع عن موقف الصين من الأويجور، معتبرة الجهود الصينية تصب في جهود مكافحة الإرهاب؛ ما عزز الانقسام داخل العالم الإسلامي باتخاذ تركيا وإندونيسيا وماليزيا موقفاً مغايراً للموقف السعودي[1] لتعكس بذلك حجم العلاقة التي تربط الدول الخليجية والعربية بالصين كأحد أهم الشركاء التجاريين.

موقف دول الخليج العربية لا يبتعد عن الموقف الإيراني الذي اقترب من بكين إلى حد إشراكها في المناورات البحرية شمال المحيط الهندي وفي بحر العرب إلى جانب روسيا، في يناير/ كانون الثاني 2020، المناورات البحرية الأولى للصين في بحر العرب بالقرب من مضيق هرمز، فالصين تعد إحدى الدول الضامنة لتنفيذ الاتفاق النووي 5+1 الذي يفترض رفع إيران من قائمة العقوبات العسكرية بداية عام 2020، وترجم بمشاركة كل من روسيا والصين في المناورات البحرية.

## تفاعل المتغيرات الثقافية والجيوسياسية

لم تتأثر الدول العربية والإسلامية إلى حد كبير بموقف الصين من أقلية الأويجور المسلمة، واتخذت الدول العربية والإسلامية، باستثناء تركيا، مواقف مدافعة عن الصين، عاكسة قوة العلاقات الاقتصادية إلى جانب تنامي المكانة الجيوسياسية للصين بتأثير من مشروعها «حزام واحد طريق واحد» الواعد الذي تسعى الصين لاستثمار ما يقارب الـ800 مليار دولار فيه، ببناء موانئ بحرية في باكستان وإيران وتطوير موانئ سلطنة عُمان وتعزيز التجارة مع المملكة العربية السعودية ومصر.

كما حافظت الدول العربية على حيادها من ملف هونج كونج، واكتفت بالاشتباك مع ملف الأويجور لصالح الصين، وعمدت إلى التسابق للاقتراب من بكين دون الإضرار

(1) أرسلت 37 دولة بينها روسيا والمملكة العربية السعودية رسالة إلى الأمم المتحدة، عبّرت فيها عن تأييدها لسياسة الصين في إقليم شينجيانج الواقع في غرب البلاد، في تناقض واضح مع الانتقادات الغربية المتكررة لسياسة بكين في الإقليم.

بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت الاستثمار في ملف الأويجور لزعزعة العلاقة الصينية بالدول العربية، وهو ما لم يتحقق رغم الجهود الإعلامية والحقائق التي كشفتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية.

## النتائج والتوقعات

**أولاً:** الحرب التجارية المتغير الأبرز والأهم في رسم معالم السياسة الصينية تجاه العالم، وبل ورسم سياسات ومواقف الدول تجاه الصين؛ إذ بقي العالم يترقب نتائج الحرب التجارية وتداعياتها على الاقتصاد الدولي، وباتت مراقبة نتائج المفاوضات الأمريكية الصينية عنصراً مهماً في تحديد مسار تطور الاقتصاد الدولي، ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية التي عولت الكثير على مشروع الصين الطموح «طريق واحد حزام واحد».

**ثانياً:** تصاعد الضغوط والتحديات التي تواجهها الصين في العام 2019 خصوصاً التحديات الداخلية، وعلى رأسها ملف هونج كونج وأقلية الأويجور في إقليم شينجيانج التي فتحت الباب لمزيد من الاحتجاجات في الصين، والضغوط المحتملة في التبت وجزيرة تايوان؛ ملفات تزايدت أهميتها في العام 2019 لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية استثمارها كأوراق ضغط إضافية في مفاوضاتها التجارية مع الصين، فضلاً عن توظيفها لاحتواء نفوذ الصين ومحاصرتها ثقافياً واقتصادياً.

**ثالثاً:** تراجعت قدرة الدول العربية والإسلامية على ممارسة ضغوط على الصين؛ بسبب زيادة الاعتماد على الاقتصاد الصيني وأسواق الطاقة الصينية، خصوصاً بامتلاك الصين خيارات متعددة فيما يتعلق بملف الطاقة بعد إنجاز مشروع الغاز الروسي الصيني المسمى «قوة سيبيريا»[1]، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2019، تطورات فسَّرت ردود الفعل الباردة من

(1) «قوة سيبيريا» هو أكبر خط أنابيب لنقل الغاز في شرق الأراضي الروسية، ويعمل على إيصال الغاز من مقاطعة إركوتسك في جمهورية ياكوتيا في شرق سيبيريا، إلى المستهلكين الروس في أقصى شرق البلاد وإلى الصين.
ويبلغ طول خط الأنابيب نحو 3 آلاف كيلومتر، حيث ينقل الغاز من حقلين جديدين هما «تشايانداً» و«كوفيكتا».
وبينما بدأ العمل بالفعل بالحقل الأول، ما يمثل المرحلة الأولى من المشروع عبر الخط، الذي يتجاوز طوله 2200 كيلومتر، ما زال العمل قائماً في المرحلة الثانية، التي ستشهد افتتاح «حقل كوفيكتا» عام 2023 ليربط بعدها بالحقل الأول بخط طوله 800 كيلومتر، وأبرم الاتفاق حول هذا المشروع بين شركة «غازبروم» الروسية العملاقة والشركة الصينية الوطنية للنفط

قبل الدول والكيانات السياسية للضغط على الصين فيما يتعلق بملف مسلمي الأويجور.

**رابعاً:** لم يقتصر ضعف التعاطف والتحشيد السياسي والثقافي الضاغط دعماً لقضية الأويجور على الدول العربية والإسلامية، بل امتد إلى الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية التى اكتفت بحملات غير مؤثرة أغلبها ركز على مواقع التواصل الاجتماعي.

**خامساً:** أكدت أزمة فيروس كورونا من جديد أهمية الصين الاقتصادية وحساسية المنطقة العربية لتطورات الأوضاع الداخلية في الصين خصوصاً بازدياد اعتماد الدول العربية على السوق الصينية.

**سادساً:** رغم تحييد الدول العربية للعوامل السياسية، فإن سياستها تجاه الصين ستبقى رهينة في المدى المنظور برؤية الإدارة الأمريكية الهادفة لاحتواء الصين والحد من نموها الاقتصادي وطموحاتها الجيوقتصادية في المنطقة العربية.

**سابعاً:** تتباين دول غرب آسيا في تعاملها مع الصين؛ إذ تركز إيران على العلاقة التجارية إلى جانب التعاون الأمني مع الصين لتجاوز العقوبات الأمريكية بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، سواء بتحقيق اختراقات سياسية عبر الاتفاق النووي والعلاقات الاقتصادية، أو عبر المناورات البحرية المشتركة، في حين تركز الدول العربية وخصوصاً الخليجية على الجوانب الاقتصادية البحتة لتدعيم العلاقة مع بكين واستثمارها بالضغط على طهران في الوقت ذاته.

**ثامناً:** تحاول تركيا الدمج بين العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية في تحديد موقفها من الصين، ساعدها في ذلك توافر مجال أوسع للمناورة بوجود الشريك الروسي، فضلاً عن كون الصين منافساً اقتصادياً في المنطقة العربية للبضائع التركية، فمنظور تركيا مختلف عن الدول العربية المستهلكة للسلع الصينية.

---

والغاز في مايو 2014، ليفتتح الآن بعد نحو 5 سنوات ونصف السنة، كما تبلغ مدة العقد مع بكين 30 عاماً.

## التوصيات

1 – الاستفادة من التحديات المتعاظمة التي تواجهها الصين كوسيلة للتقارب السياسي والثقافي التي يقف على رأسه التحدي الاقتصادي المتمثل بالحرب التجارية وملف الأقليات والأزمات الداخلية بتقديم اقتراحات وحلول لهذه الأزمات والتفاعل بإيجابية معها.

2 – التعامل بتوازن مع الملفات الساخنة، وعدم الانجرار خلف الإستراتيجية الأمريكية الداعية لمواجهة الصين واحتوائها.

3 – الانفتاح على الصين وقيادتها السياسية لحل الملفات العالقة كملف أقلية الأويجور المسلمة، وزيادة التعاون والتواصل مع الصين عبر القنوات الثقافية المفتوحة التي عمدت الصين إلى توسيعها باستضافة المزيد من الوفود العربية على أراضيها.

# متغيرات السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية

مجموعة التفكير الإستراتيجي

أ. حازم عياد

## مقدمة

**تتجــاذب الاتحاد الأوروبـــي الفضاءات السياســية والاقتصادية في حوض المتوسط وشرق أوروبا والبلطيق والمحيط الأطلسي؛ تجاذباً لطالما حدَّ من فاعلية بناء سياســة خارجية أوروبية موحدة ســواء في بعدها الأطلسي أو القاري.**

**تجاذبات عكستها نزعة فرنسا في عهد الجنرال ديجول لاتباع سياسة فرنسية مستقلة[1] عن دول حلف الناتو، واندفاع قوي نحو تعزيز السوق الأوروبية المشتركة، والتعاون الأوروبي القاري؛ قابلها نزعة بريطانية نحو الأطلسي وتوثيق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحماسة أقل للسوق الأوروبية المشتركة التي انضمت إليها في مرحلة متأخرة من العام 1971، في حين استنكفت عن الانضمام إلى منطقة اليورو بحسب اتفاق ماسترخت المنشئ للاتحاد الأوروبي عام 1992، ثم أعلنت انسحابها في العام 2016 من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته[2].**

تجاذبات سرعان ما طفت إلى السطح لتعصف بالاتحاد الأوروبي وبدول منطقة اليورو في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008؛ إذ هددت الاتحاد الأوروبي وتماسكه

(1) قرار الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال شارل ديغول عام 1966 الذي أعلن فيه انسحاب بلاده من القيادة المشتركة لحلف شمال الأطلسي، إثر رفض واشنطن اقتراحا قدمته فرنسا بتشكيل قيادة بريطانية ـ أميركية ـ فرنسية مشتركة، هذا إلى جانب اعتراض ديغول على هيمنة القادة العسكريين الأميركيين على قيادة الحلف في جنوب أوروبا . وعمد ديغول إلى إغلاق القواعد الأميركية والكندية على الأراضي الفرنسية، إلا انه لم يعدل عن انتماء بلاده إلى الحلف ولم يطلب نقل مقر الحلف من باريس إلى بلجيكا. واكتفى ديغول بالتأكيد على وضع بلاده كقوة غير ملحقة بأي قوة أخرى لكنها راسخة في«العالم الحر» في مواجهة الخطر الشيوعي السوفييتي.

(2) أجري في الـ 23 من حزيران / يونيو 2016 استفتاء عام حول بقاء بريطانيا في عضوية الاتحاد الأوروبي أو خروجها منه. وفاز أنصار الخروج بنسبة 52 في المئة مقابل 48 في المئة طالبوا ببقاء بريطانيا في الاتحاد. وشارك في الاستفتاء نحو 30 مليون مواطن، صوت 17،4 مليون منهم لصالح الخروج.

لتنضم إليها أزمة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وصعود اليمين الأوروبي، وتنامي القوة الاقتصادية الصينية؛ غير أن الأزمة بلغت ذروتها بوصول دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في عام 2016؛ وانطلاق مفاوضات البريكس[1] لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

متغيرات تفاعلت بقوة مع المتغيرات الديناميكية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي؛ فتفاعلت مع التحديات الداخلية للقارة الأوروبية في العام 2019 مع المتغيرات السريعة في الملف الليبي والملف النووي الإيراني وملف الطاقة والغاز في المتوسط وملف الهجرة ومكافحة الإرهاب؛ إلى جانب الملف الفلسطيني والتحولات الكبرى في الجزائر والسودان، وملفات الأزمة السورية والعراقية والحرب اليمنية.

## المتغيرات الإقليمية والدولية

رغم تنوع التحديات الآن العام 2019 مثل العام الذي تحولت فيه التحديات القادمة من جنوب المتوسط (أفريقيا وغرب آسيا) التحديات الأبرز والأكثر تأثيراً في سلوك دول الاتحاد وتوجهاتها؛ إذ أصبحت أكثر حساسية لهذه التحولات بتأثير من عدد من المتغيرات:

**أولاً:** تنامي اعتماد القارة الأوروبية على النفط والغاز الروسي في ظل الأزمات المتفاقمة في الخليج العربي بُعيد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وتوسع هجمات الحوثيين داخل الأراضي السعودية التي شملت مهاجمة منشآت أرامكو وناقلات النفط في الخليج العربي؛ في مقابل ارتفاع أسعار المنتجات النفطية الأمريكية وخصوصاً الغاز .

**ثانياً:** تصاعد التوتر في ليبيا بعد الحملة العسكرية التي شنها الجنرال حفتر على حكومة الوفاق في طرابلس في أيار 2019 معطلاً مقررات اتفاق الصخيرات وفرصة

(1) كان من المقرر أن يحصل بريكست (أي أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) في الـ 29 من آذار / مارس 2019، بعد مرور سنتين على تفعيل رئيسة الحكومة السابقة تيريزا ماي المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي – وبدء عملية الخروج رسميا بما فيها بدء التفاوض حول اتفاق للخروج. ولكن موعد بريكست أجل مرتين.
وكان الاتحاد الأوروبي والحكومة البريطانية توصلا في تشرين الثاني / نوفمبر 2018 إلى اتفاق، ولكن نواب مجلس العموم البريطاني رفضوه ثلاث مرات.

الذهاب لانتخابات برلمانية، فاتحاً الباب لعدد من التفاعلات الخطرة:

تصاعد الخلافات الفرنسية الإيطالية في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء؛ فالخلافات الفرنسية الإيطالية عكست التجاذبات القوية بين إيطاليا وفرنسا في طريقة التعامل مع الملف الليبي، خصوصاً أن فرنسا قدمت دعماً كبيراً لقوات الجنرال المتقاعد خليفة حفتر بشكل أعاق إمكانية الذهاب لانتخابات برلمانية تنفيذاً لاتفاق الصخيرات؛ ما شجع الجنرال حفتر لشن هجوم واسع على العاصمة طرابلس على أمل حسم الصراع لصالحه بإسقاط حكومة الوفاق التي تدعمها إيطاليا.

تنامي النفوذ الروسي؛ إذ قدمت روسيا مساعدات عسكرية عبر عقود صيانة لأسلحة المدفعية والدروع التابعة للجنرال حفتر، وأدت الشركات الأمنية الروسية دوراً متصاعداً في إدارة المعارك ومنظومات الدفاع الجوي لتحقق روسيا اختراقاً خطيراً في المتوسط يهدد بتكرار النموذج السوري.

تنامي الدور التركي بتوقيع تركيا وحكومة طرابلس على اتفاق لترسيم الحدود البحرية واتفاق للتعاون العسكري الذي سارعت تركيا لتفعيله بعد فشل الجهود المشتركة لكل من تركيا وروسيا لوقف إطلاق النار وفشل مؤتمر برلين الذي دعت إليه ألمانيا في وقف هجمات قوات الجنرال حفتر المسماة الجيش الوطني الليبي.

**ثالثاً:** لم تقتصر هموم القارة الأوروبية على الملف الليبي، فالخلافات الأوروبية في الملف الليبي امتد تأثيرها إلى العملية الفرنسية في مالي ومنطقة الصحراء والساحل التي أطلقت فرنسا عليها مسمى «برخان»؛ ففرنسا واجهت صعوبات متزايدة في توفير الدعم اللوجستي لقواتها في مالي، كما واجهت صعوبات متزايدة في تشكيل قوة عسكرية موحدة من الدول الأفريقية المعنية بالملف وعلى رأسها مالي والنيجر وبوركينا فاسو والسنغال، خصوصاً وأن العملية الفرنسية ارتبطت بدعم الحلفاء العرب وعلى رأسهم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي لم توف بالتزاماتها التي أعلنتها بتمويل العملية بأكثر من 300 مليون دولار؛ فضلاً عن إعلان واشنطن سحب 800 من جنودها المشاركين في العملية واقتصار نشاطها على تقديم الدعم الاستخباري واللوجستي، ملقية مزيداً من الأعباء على فرنسا التي عارضت بدورها الانسحاب

الأمريكي من شمال سورية وإعاقة إستراتيجية ترمب في التفاهم والتقارب مع تركيا.

**رابعاً:** أربك وصول دونالد ترمب إلى منصب الرئيس السياسة الأوروبية تجاه الملف النووي الإيراني بعيد انسحابه من الاتفاق بشكل منفرد؛ اتبعه إعلانات متكررة عن نيته الانسحاب من سورية وأفغانستان، وغموض سياسته تجاه ليبيا، وتخفيض تعداد قواته في منطقة الساحل والصحراء، والاكتفاء بالدعم اللوجستي لعمليات مكافحة الإرهاب، وتراجعه عن التزامات بلاده تجاه عملية السلام في فلسطين المحتلة؛ حمل أعباء إضافية لدول الاتحاد الأوروبي، ودفع دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا وألمانيا لطرح مشروع لإنشاء قوة أوروبية مشتركة، وإلى تبني سياسات مغايرة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني؛ وذلك من خلال اعتماد الخيارات التالية:

رفضت دول الاتحاد الأوروبي تبني خطة الرئيس الأمريكي ترمب للسلام، وأعلنت تمسكها بالحل على أساس حل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة.

تمسكت الدول الأوروبية ومن ضمنها بريطانيا بالاتفاق النووي، إلا أنها عجزت عن تنفيذ تعهدات مؤتمر جنيف لمساعدة طهران على تجاوز العقوبات الأمريكية، واتجهت بعد تصاعد التوترات في الخليج العربي والعراق لتهديد طهران باتباع آلية التحكيم والرجوع إلى مجلس الأمن بعد أن فعلت طهران المسرعات النووية في منشآت نتانز وأراك.

تنافست الدول الأوروبية من ضمنها فرنسا وبريطانيا لعقد مزيد من صفقات السلاح والاتفاقات التي سمحت لفرنسا بإرسال منظومة دفاع جوي إلى الإمارات العربية لحمايتها من هجمات الطائرات دون طيار، فضلاً عن الهجمات الصاروخية التي اتهمت بشنها طهران والحوثيين في منطقة الخليج، متجاوزة بذلك العقوبات والحظر المرتبط بالحرب اليمنية الذي التزمت فيه أغلب الدول الأوروبية ساعدها في ذلك إعلان أبو ظبي نيتها سحب قواتها من الخليج العربي.

**خامساً:** تصاعد الصراع شرق المتوسط بين اليونان وتركيا وقبرص ومصر والكيان الإسرائيلي على حقول الغاز في المتوسط؛ إذ تبع الإعلان عن منتدى المتوسط للغاز في الإسكندرية العام 2018 إعلان تركيا بدء عمليات الاستكشاف شمال قبرص، ما

تسبب باحتكام بين البحرية التركية والقبرصية واليونانية، ومن ثم البحرية الإسرائيلية؛ مناوشات انتهت بتوقيع تركيا على اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا الذي سار بالتوازي مع افتتاح خط الغاز التركي العابر للبحر المتوسط ليتجه نحو أوروبا الشرقية من حقول الغاز الروسية.

أزمة فاقمت من تردي الأوضاع الأمنية في المتوسط. وهددت باندلاع نزاع مسلح يعزز من إشكالية ضبط أمن المتوسط، والحد من الهجرة، فضلاً عن أنه يعيق محاولات القارة الأوروبية لتنويع مصادر الطاقة في ظل الصراع المحتدم في المتوسط؛ ويعيق بناء سياسة موحدة في ظل تنافس الدول الأوروبية على رأسها بلغاريا وصربيا والمجر للحصول على الغاز الروسي الرخيص.

**سادساً:** شهد العام 2019 انهيارات أمنية في سورية والعراق والسودان وليبيا لتضاعف من أزمة القارة الأوروبية كمضيف للاجئين؛ إذ سار بالتوازي مع صعود اليمين في القارة الأوروبية ومن ضمنه ألمانيا.

## تفاعل المتغيرات السياسية والإقليمية

1 – تداخلت ملفات المنطقة العربية مع متغيرات الساحة الأوروبية، فهي مرتبطة بها عضوياً كملف الهجرة والطاقة والإرهـاب؛ ملفات تحولت إلى هواجس انعكست على علاقة دول الاتحاد الأوروبي بجوارها في روسيا وتركيا؛ فالعام 2019 اشتدت فيه الضغوط القادمة من الأطلسي بدعوات أمريكية لرفع حصة الدول الأوروبية في تحمل أعباء الناتو ودعوات إلى ضرورة التفاوض والوصول إلى اتفاقات تجارية جديدة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

2 – الضغوط الأطلسية ترافقت مع ضغوط قارية سياسية وأمنية قادمة من روسيا ومنطقة البلطيق وشرق المتوسط وجنوبه، مهددة بتفكيك الاتحاد الأوروبي ومفاقمة أزمته؛ وفي ضوء تعدد المتغيرات المؤثرة في سلوك دول الاتحاد الأوروبـي وتباين الفضاءات الأمنية والسياسية لدوله؛ برز إلى السطح نزعة ألمانية للعب بالمبادرة السياسية والأمنية لممارسة أدوار تمكنها من احتواء التحديات المحيطة بالاتحاد الأوروبي الذي يمثل جوهر

السياسة الألمانية ونقطة ارتكازها الأساسية، وهو ما عبر عنه بدعوة ألمانيا لمؤتمر برلين[1] لحل الأزمة الليبية.

2 – تحديات يواجهها الاتحاد الأوروبي باعتباره ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ إذ يشكل الناتج القومي الإجمالي لدوله الـ 27 بعد انسحاب بريطانيا 16 تريليون دولار؛ أي ما يعادل 16 % من حجم الناتج الإجمالي العالمي؛ ما يجعل منه أحد أهم المنافسين لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ غير أن افتقاد الاتحاد الأوروبي لسياسة موحدة ولقوة عسكرية مشتركة تدعم مواقفه السياسية جعله أكثر اعتماداً على الناتو وعلى توجهات أعضائه وتفضيلاتهم السياسية والاقتصادية ليتحول إلى كتلة ضعيفة في مواجهة الضغوط القادمة من روسيا عبر البلطيق والحزام الأوراسي أو عبر الأطلسي القادمة من أمريكا وبريطانيا؛ أو من خلال التحديات العابرة للمتوسط وغرب آسيا وأفريقيا.

## النتائج

تجاذبت القارة الأوروبية العديد من المتغيرات خلال العام 2019 دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ زاحم ملف البريكست ملف الهجرة وأمن المتوسط والطاقة وصعود اليمين والإرهاب.

تميز العام 2019 بتصاعد الخلافات الفرنسية الإيطالية؛ إذ استدعت الخارجية الفرنسية السفير الإيطالي في أعقاب تصريحات لوزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني هاجم فيها السياسة الفرنسية المتبعة تجاه ليبيا بل وتجاه القارة الأفريقية، إذ قال: إن فرنسا لا ترغب فى تهدئة الأوضاع في ليبيا التي يمزقها العنف بسبب مصالحها في قطاع الطاقة؛ في حين قال نائب رئيس الوزراء الإيطالي لويجي دي مايو للقناة التلفزيونية الخامسة في ليبيا: فرنسا لا ترغب في استقرار الوضع ربما بسبب تضارب مصالحها النفطية مع مصالح إيطاليا، محملاً فرنسا مسؤولية تردي الأوضاع

(1) اختتم مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا أعماله، مساء الأحد 19 كانون ثاني ، بمشاركة 12 دولة و4 منظمات دولية وإقليمية، وبحضور طرفي النزاع في ليبيا. يرمي لتأسيس وقف إطلاق نار دائم وبدء مسار سياسي في ليبيا .المؤتمر استمر أكثر من 4 ساعات، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ووزير خارجية الألماني هايكو ماس والمبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة.

في القارة الأفريقية[1].

الملف الليبي بات ملفاً مقلقاً للقارة الأوروبية خلال العام 2019 خصوصاً بعد اندلاع المعارك في شهر مايو بعد إطلاق الجنرال حفتر حملته على العاصمة؛ ما سمح لروسيا لممارسة دور سياسي وعسكري أكبر من المتوقع من خلال دعمها للعملية سواء عبر الشركات الأمنية التي تعاقد معها الجنرال حفتر أو عبر عقود الصيانة والتطوير لسلاح الجو والمدفعية.

المخاوف الأوروبية حول تنامي النفوذ الروسي جنوب المتوسط عبرت عنها ألمانيا التي دعت لعقد مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية وجمع الفرقاء والدول المنخرطة في الصراع بشكل يسمح باحتواء الأزمة ووقف حالة التدهور التي قادت إلى تدهور العلاقات الفرنسية الإيطالية وتنامي النفوذ الروسي والتركي في ليبيا.

شهد العام 2019 عودة الاحتجاجات إلى السياسة في العراق والجزائر والسودان، مطيحاً بالرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، والرئيس السوداني عمر البشير، ورئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي؛ فاتحاً الباب لمزيد من التنافس بين الدول الأوروبية في تحديد السياسات المتبعة تجاه الأزمات المتفاقمة جنوب المتوسط.

تصاعدت الخلافات بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي التي لم تقتصر على الملف الليبي؛ إذ امتدت إلى الملف الكردي في سورية بعد إعلان الإدارة الأمريكية نيتها الانسحاب من سورية وإطلاق تركيا عملية عسكرية واسعة شرق الفرات تهدف للقضاء على قوات الحماية الكردية وقوات قسد التي تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

حالة التجاذب بين الفضاء الأطلسي والقاري الأوروبي برزت بشكل واضح في ملف الطاقة؛ إذ تنامت أهمية المشاريع الروسية لنقل الغاز إلى أوروبا التي سارت بالتوازي مع النزاعات والصراعات المتفاقمة شرق المتوسط حول إنتاج الغاز واستكشافه بشكل هدد استقرار حوض المتوسط مقابل استقرار نسبي في حوض البلطيق الذي يستضيف مشاريع الغاز الروسية وعلى رأسه سيل الغاز الشمالي المتجه نحو ألمانيا عبر المياه

(1) المصدر اليوم السابع https://www.youm7.com/story/2019

الإقليمية الدنماركية.

تداخلت الملفات والأزمات جنوب المتوسط ملف الطاقة والغاز مع ملف الهجرة وملف أمن المتوسط والإرهاب والملف الليبي والسوري والعراقي والاحتجاجات في الجزائر والسودان والحرب في مالي واليمن والملف النووي الإيراني.

## التوقعات

لا يتوقع أن تتمسك الدول الأوروبية بموقها من الاتفاق النووي «5+1» إذ من الممكن أن تشهد تراجعاً في الدعم الأوروبي للاتفاق.

يتوقع أن يتعمق الانقسام داخل القارة الأوروبية تجاه ملف «صفقة القرن» أسوة بالتراجع الحاصل في موقف الدول الأوروبية من الملف النووي الإيراني؛ واستناداً إلى الموقف العربي الغامض والضعيف باحتفاء دول الخليج بالتطبيع مع الكيان الإسرائيلي؛ موقف عكسه البيان الأوروبي حول «صفقة القرن» الذي لم يرفضها بالمطلق، بل دعا إلى التفاوض على أساس مقررات الشرعية الدولية.

لا يتوقع أن تتمكن ألمانيا من احتواء الخلافات بين إيطاليا وفرنسا أو أن تحتوي التمدد الروسي جنوب المتوسط؛ إلا أن السياسة الألمانية ستزداد اشتباكاً مع روسيا، وستدفعها لمزيد من التعاون معها للتعامل مع أزمات القارة الأوروبية بل وفي الأزمة الليبية أيضاً.

يتوقع أن تتصاعد الضغوط الأمريكية على دول القارة الأوروبية لتحمل أعباء إضافية في منطقة الساحل والصحراء وحوض المتوسط.

يتوقع أن تستثمر «إسرائيل» في الهواجس الأوروبية المتعلقة بالطاقة وأمن المتوسط للضغط على الدول الأوروبية للمشاركة في مشاريعها التطبيعية للهيمنة على ثروات المتوسط.

## التوصيات

- تعزيز الدور التركي في ليبيا وسورية والمتوسط كمنافس للدور الإسرائيلي.
- تعزيز التعاون بين تركيا وإيران وروسيا لتوفير مسار سياسي موازٍ للمسار الذي تحاول الإدارة الأمريكية فرضه على الفلسطينيين.
- توظيف القلق الأوروبي من تنامي الدور الروسي في المتوسط وتعزيز الحل السياسي في ليبيا.